المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد

إعـداد

فرج بن ناوي بن نجيب العنزي

المشرف

د. حمد بن عبدالعزيز التويجري

أستاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد

جامعة الملك سعود

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

العربيةƜ في المملكة ţ lƣƱ ƱƖƯɉا NjǸǽǬ ǍǀƩ ƾNjǷǗƖ ƒ ɇ Ʃ NjǸǽǬ ɇƙǃ

السƳNjدية

دراسة تطبيقية بƫستƤدا! تƥليƸƢت التكاملƢ المƫɍƿ

اعداد

ǎƦƴƜ ǎNjǀǽ ǅǨ ɀƩ فر

نوقشƘ هذا الرسالة بتاريƣ ١٤٢٥/٢/١٤هـ الموافƾ ٤/٤/٢٠٠٤م. وتم إجازتƎ.

اللجƴنة ƗƳƿƩ

د. Ɵمد ǅǨ ɀƩدƜƿƦƦ التƸNjيجرة (مƾرراً)

....

ǎ.د. ɀƩدالمƟمNjد Ɵمد ɀƩدالرƟمǅ (ƍǤƿƳ)

....

د. ɀƩدƽƽƸǆ ǅǨ ƟمدǽǸ البƽاƽǘ (ƍǤƿƳ)

....

ملخص

تناولت الدراسات والأبحاث السابقة موضوع العلاقة بين النقود والدخل في الدول المتقدمة بشكل موسع سواء لعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي والأسعار وسعر الفائدة، في حين كانت الدراسات في هذا المجال محدودة في الدول النامية. أما بالنسبة للدراسات التطبيقية لتلك العلاقة أو أثر النقود على الدخل في المملكة العربية السعودية فمحدود جداً.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نمو عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية. والمتغيرات موضوع الدراسة هي نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPs)، ونمو عرض النقود (M1)، نمو الائتمان المصرفي (القروض) (Bc)، وسعر الفائدة Ir (أسعار الفائدة بين البنوك على الودائع بالدولار الأمريكي في سوق لندن المالي لمدة ثلاثة أشهر). وقد تم استخدام طرق قياسية تقليدية وحديثة مثل اختبارات جذر الوحدة للسكون واختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة أنجل جرانجر، والتكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون ومن ثم تصحيح الخطأ وذلك اعتماداً على بيانات سنوية تم الحصول عليها من عدة مصادر محلية ودولية للفترة (١ĕē٠-٢٠٠٢م) وفقاً لما هو منشور من بيانات.

وتوصلت النتائج الإحصائية باستخدام اختبارات جذر الوحدة إلى أن كل المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة عبر الزمن (غير ساكنة) بالمستوى العام في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة عند أخذ الفروق الأولى عند فترة إبطاء صفر في اختبار ديكي فولر DF وفي فترة الإبطاء عند المستوى الثالث في اختبار فيلبس- بيرون P-P. أعطى ذلك إمكانية إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل جرانجر ذات الخطوتين. وبالتالي تم اختبار سكون البواقي e_t باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل ADF وتبين من ذلك أنها ساكنة (مستقرة) بالمستويات والذي دل على خلو البواقي من جذر الوحدة وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من الدرجة الأولى.

وأثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون أنه يوجد متجه مفرد للتكامل المشترك بين المتغيرات وهذا يؤكد على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة. وأظهر تقدير نموذج تصحيح الخطأ قدرة عالية في تفسير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. فعند انحراف المتغيرات عن العلاقة طويلة الأجل أثبتت قدرتها على العودة إلى تلك العلاقة بمعدل تصحيح ٠,Ē٢٢.

Abstract

Most of early studies and research work have extensively dealt with the subject of the relationship between money and national income within developed countries. Whereas, less attention has been paid to such relationship in developing economies. In the case of Saudi Arabia, empirical studies for such a relationship or the effect of money on income are very limited in number and methodology.

The objective of this study is to investigate the impact of the growth of money supply on the growth of the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia. The variables used in the study are: growth of the private sector (Ps), growth of money supply, growth of banking credit (Bc),and interest rate (Ir) (inter-bank interest rate on three-month US dollar denominated deposits in London Stock Exchange). Conventional and modern methods have been applied such as the Unit Root tests of stationarity, Engel-Granger Two-Step test for Co-integration, Johansen Co-integration Test. The study has relied on annual data obtained from domestic and international sources for the period 1970-2002.

Statistical findings based on the Unit Root tests have indicated that the variables used in this study are not stationary at levels; however, these variables are stationary in first difference at a zero lag period in Dieky-Fuller (DF) test and at lag period of the third level in Phillips-Perron test (PP). This means that they are integrated of the first order. This has been followed by subjecting variables to the Engel-Granger Two Step Co-integration test, which has shown that variables are cointegrated of the same order. The residuals stationarity has been tested by applying ADF test which has indicated that they are stationary at levels. This indicates the existence of co-integration between the variables in question.

Also Johansen co-integration test has shown that there is a single co-integrating vector. Thus, we conclude the presence of cointegration among the four variables.

The findings of the Error Correction model show the behavior of the long-run dynamic between private sector, money supply, banking credit, and interest rate. For instance, if the money supply deviate from the long-run equilibrium, private sector and banking credit tends to deviate in the same direction while interest rate moves in the opposite direction. In essence, the change in the four variables should converge to their existing the long-run equilibrium with a magnitude of error correction equals 0.622.

الøƨøǊøرƧ

المǑǸǻǸ	رق! الصƟ2ة

المǐǓǊ | رق! الصθ2ة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال البيانية

المحتوى	رقم الصفحة

شكر وتقدير

بعد إنجاز هذه الدراسة بتوفيق ا عز وجل لا يسعني إلا أن أتقـدم بالشـكر والتقـدير وخالص الدعاء بالأجر والثواب لوالدي حفظهما ا والزوجة المخلصة وجميع أفـراد أسـرتي لصبرهم على تقصيري تجاههم وانشغالي عنهم، ومن لم يشكر عباده لـم يشـكر ا ، فالشـكر والتقدير الجزيل لكل من كان له إسهام برأي أو مشورة أو توجيه أو نصـيحة لإخـراج هـذه الرسالة بهذا الشكل الذي أرجو من ا أن يكون خالصاً لوجهـه الكـريم، فالشـكر والاحتـرام والتقدير الوافر والجزيل لأستاذي الفاضل سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز التـويجري علـى قبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي لم يبخل بعلمه ووقته وتوجيهاته وتصويباته، فجـزاه ا خير الجزاء، كما أشكر اللجنة المناقشة ممثلة في كل من سعادة الأستاذ الـدكتور عبـدالمحمود محمد عبدالرحمن وسعادة الدكتور عبدا بن حمدان الباتل، تقبلهما بصدر رحب قراءة ومناقشة وتصويب الرسالة لتشرف بتشريف الحاكمين عليها.

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكراً خاصاً بجميل العرفان لكل من سعادة المستشار بالإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء بمؤسسة النقد العربي السعودي الأستاذ محمد بـن علـي الشهري على المساندة في اختيار موضوع هذه الرسالة وما قدمه لي من توجيهات وتصـويبات، وكذلك الزميلين بالإدارة الدكتور سجاد أختر والأستاذ محمد بن صالح المعيجل، لما بـذلاه مـن مجهود معي وتذليل للعقبات والصعوبات.

كما أوجه الشكر إلى جميع من تفضل بتزويدي ببعض مراجع الدراسة من أساتذة قسـم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، وكذلك أخص منسـوبي المكتبـات بالشـكر الجزيل وخاصة الأخوان في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

والحمد رب العالمين،،،

إهداء

لوالدي

ووالدتي

وزوجتي

الفصل الأول

المقدمة

١-١ مقدمة

١-٢ مشكلة البحث

١-٣ أهمية البحث

١-٤ هدف البحث

١-٥ إطار الدراسة

الفصل اǓǉǗ

المقدمة

Č-Č مقدمة:

يلعب اǓǗǗY النادي دوراً مǃǉƗǉ فǑ نمو الاقتصاد الوǗنǑǗǓ وǓاد رǗبK دراساK متعددا بين النمو الحقيقǑ فǑ Ǉمية النقود والنمو الحقيقǑ فǑ الناتǈ اǓقومǑ. ويعتبر اǓǗǗY النادي عاملاً Ǐǉ مǉǇǗǉ رǉ فǑ النمو الاقتصادي فǉǉو أيǉǗ عامǓ يتǉǇر بǉذا النمو.

والنǗرية الاقتصادية تǓرK إǓǓ عرǓ النقود بǓǗǗ عامǓ معǓǗ أو أداا مسئلة فǑ يد السلǗK النادية تقوم بتقديرها وتحديدها حسب أهدافǉǉ السياسية والاقتصادية عن ǗرǓǔ تحديد المتداوǓ من النقدǓ ونسبة الاحتياǗǑ المǗلوبة علǓ الودائع البنǇية. وأوǓǗK بعǓ الدراساK العǚقة بين عرǓ النقود وبعǓ المتغيراK الاقتصادية الǓǗرǐ. وأن المعروǓ النǉǉǉǑ من النقود لا يعبر عنǉ فǑ أدواK ومقسساK نادية مǗتلفة فقǗ وإنما الوǓǓǓ الاقتصادي ǇǗǓǓ ولǉǉذا فǉǉو ناتǈ لتفاعǓ عدا عوامǓ اقتصادية من ǓǉمنǉǓ قراراK السلǗǗK النادية.

ويمǓǓ اǓǗǗY اǓǓǓ f أهمية محورية فǑ دوران عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أنǉ فǑ ǓǓ سياسة الاقتصاد الحر فإن الدولة وإن Ǉانǉ تتولǓ المسئولية الǇبرǐ فǑ إعداد ǓǗǗ التنمية وتمويلة اǓجǓǓ وتنفيذ برامǈ بناء اǓǓǇǉǉ اǓساسية والمرافق العامة وتǗبيǓ سياساK المتابعة واǓصǚǉǉ وتهيئة المناǓ اǓǚزم لدفǓ عجلة النمو والتنويǓ الاقتصاديǓ فإن اǓǗǗY اǓǓǓ f يتولǓ أو يقǓ علǓ عاتقǉ مهام تنمية وبناء اǓاعدا اǓنتاجية واǓǓدمية المتنوعة والتǑ تحقق أهداف الاقتصاد الوǗنǑ فǑ التنمية الذاتية المعجلة.

وبالنسبة لتǉǇير عرǓ النقود علǓ نمو اǓǗǗY اǓǓǓ f Ǔ توجد عǚقة بين معدلǑ نمو عرǓ النقود ونمو الناتǈ المحلǑ اǓجمالǑ لǓǗǗY اǓǓǓ f ǓǓǓ فترا الدراسة الممتدا من ١٩٧٠م وحتǓ ٢٠٠٢م والتǑ توǓǓǓ أن العǚقة فيما بين عرǓ النقود والناتǈ المحلǑ اǓجمالǑ لǓǗǗY اǓǓǓ f Ǔ ونمو Ǉǉ منǉǉǉǉ إمǇانية الربǗ بين اتجاهاK منحنياK نمو العرǓ النادي والناتǈ المحلǑ اǓجمالǑ لǓǗǗY اǓǓǓ f .

فǑ عام ١٩٧٠مǓ لم تǇتمǓ جاهزية البنية التحتية للمملǇة وعǓǓK قدرا الاقتصاد السعودي علǓ امتصا f السيولة الǇبيرا الناتجة عن ارتفاǓ أسعار النفǗ فǑ ǓǓ محدودية حجم

االǾǗŶ ƅƮƿ ‚ (ǎيرَ النƶǾƶŎ). ولƈن الارƫاعاƳ المتتالية Ƣسعار النƶǾ ساهمƪ بشƨ ‡ ýبير ƍŎ ƫƍسيس هيƨ ‡ ý الاقتصاد السعوديǛ وƍŎ نمو الناتƲ المحلŎ اƢجمالŎ للǾǗŶ ƅƮƿ ‚ ƼǗý الƫترا بحوالŎ ă,Ē ƍŎ المائةǛ ونمو العرƭ النادي ƼǗý نƫس الƫترا بنحو ١٢,٢ ƍŎ المائة.

وأما ƍŎ عام ٥ēĕ١مǛ ƍاد ارƫƊاƳ معدلاƳ نمو ‡ ý من عرƭ الناود والناتƲ المحلŎ اƢجمالŎ للǾǗŶ ƅƮƿ ‚ إلĬ مستوياƳ عالية. ƍاد بلǷƳ ƼǗý الƫترا نحو ĕ,ďē ƍŎ المائة و٥٥,٥ ƍŎ المائة علĬ التوالŎ.

وأما عام ƍŎ ٥ĔĕĬ١م ƍاد تراجعƪ نسبة نمو ‡ ý من العرƭ الناديǛ والناتƲ المحلŎ اƢجمالŎ للǾǗŶ ƅƮƿ ‚ حتĬ بلǷƳ ƍŎ عام ٠ĕĕ١م ƍŎ Ē,٤ المائةǛ وĕ,Ē ƍŎ المائة علĬ التوالŎ. وƼǗý عام ٢٠٠٢مǛ ƈƫƳǷ نسبة نمو العرƭ النادي إلĬ ƛǓŀ ƚ أƭعاف ما ƈان عليƜ ƍŎ عام ٢٠٠١مǛ حيƚ بلǷƳ نسبة نموƷا ƍŎ عام ٢٠٠٢م ١٥,٢ ƍŎ المائةǛ أما نسبة نمو ناتƲ االǾǗŶ ƅƮƿ ‚ ƍاد بلǷƳ ē,ď ƍŎ المائة ƍŎ عام ٢٠٠٢مǛ مƋارنة بـ ٥,ď ƍŎ المائة من العام السابƾ.

والƷدف من اƮتيار هذا الموƭوǾ هو إيƮƭƅ أƛر نمو عرƭ الناود علĬ نمو االǾǗŶ ƅƮƿ ‚ ƍŎ المملƨة العربية السعودية من الƫترا ٠ĕē١م إلĬ ٢٠٠٢م وذلك Ƣهمية هذا الموƭوǾ.

Č-č مƿكلة البƅƚ:

إن المتتبƴ لبياناƳ الناتƲ المحلŎ اƢجمالŎǛ يƜƅƮ استƨماƨ ‡ ý المملƨة ƍŎ العادين الماƭيين معƮم مراƍƾ ومتƶلباƳ إنشاƅ بنية تحتية حديƛة وشاملة لǄقتصاد السعودي. وقد ساهم ذلك ƍŎ دƍƴ عجلة النمو لǄقتصاد المحلŎ وƮاصة االǾǗƜ ƅƮƿ ‚ . والمتتبƴ لحرƨة نمو االǾǗŶ ƅƮƿ ‚ ƍŎ السنواƳ الماƭية علĬ أرƭ الواƍƴǛ يƜƅƮ وجود حرƨة نشƶة ƍŎ العديد من اƢنشƶة. ومما يزيد من هذا الاعتƋاد نمو معدلاƳ التǎير لبعƭ المتǷيراƳ ذاƳ التƛƋير والعǄقة االوية بنمو االǾǗŶ ƅƮƿ ‚ ƍŎ عام ٢٠٠٢م ومنƷا ارƫƍاǾ اƨƿمياƳ التŎ باعتƷا سابك ƍŎ السوƾ المحلية وزيادا إنتاج شرƨاƳ اƢسمنƳǛ وارƫƍاǾ التمويƴ المصرƍŎ للǾǗŶ البناƅ والتشييدǛ وأيƮƭاً صاƍŎ االروƭ المادمة من صناديƾ التنمية الحƨومية المتƮصصةǛ مƋارنة بصاƍŎ التسديداƳ. ومن

تلك المƋشراǕ يتوǄý أن يحاƼ الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ معدلاK نمو مرتƠعة ýǖP السنواK
الاادمة وأن تزيد نسبة مساهمتƌا ƑƇ إجمالƑ الناتƜ المحلƑ.

ومن المعروف نƲريƪً بƋن الزيادا ƑƇ المعƊياK النادية مƅý عرƯ الناود ستƌƋر علƏ
الƊƪلب الƄƪ الذي يƋدي ارتƠاعƌا إلƏ نمو الƉسعار وبالتالƑ زيادا أرباƟ المنتجين الذين بدورهم
سيرفعون الǕنتاج لمƺاƠƒƙƲة الƉرباƟƄ مƅ ý وجود فاصý زمنƑ يƠصý بين بداية زمن ارتƠاY
عرƯ الناود إلƏ زيادا الǕنتاج الƠعلƑ للسƅý والƪƴدماK. ولذلك يعتاد بƋن يƋƅر عرƯ الناود
علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ تƋƅيرƪً إيجابيƪً.

وهناك الƄƅير من الدراساK التƑ تƊرقK ƙƅر عرƯ الناود علƏ الدƪƴý ƔǕ ƑƇ العديد من
الدوý المتادمةǕ حيƚ بينK هذƋ الدراساK المشتملة علƏ الǕساليب الااياسية من ýǖP السƈƔý
الزمنية بتƊبيƼ اƴتباراK السƄون والتƄاƅý المشترك ونماذج تصحيƟ الƴƊƉ ǕƊأƅر عرƯ الناود
علƏ الدƪƴý.

Č - Ď ƈهمية البƟƚK:

تنشƋ أهمية ودراسة أƅر نمو عرƯ الناود علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ من أنƌƪا ليسK مƌƪمة
فاƊ ǕƉƱاديميين بý للمƌƪتمين بالشƋون النادية (البنوك المرƄزية) ǕنƌƪمƐ يƌƪتمون بنمو الااعدا
الناديةǕ وǕن أحد الǕهداف المشترƄة للسياستين المالية والنادية هو نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ وتساعد
متƪƴذي الارار المالƑ والنادي.

وتƄمن أهمية دراسة نمو عرƯ الناود علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ ƑƇ الǕمور التالية:

الǕوý: قلة الǕبحاƚ والدراساK ƑƇ هذا الموƮوY علƏ حالاK الدوý النامية ƑƇ العموم وحالة
المملƄة العربية السعودية ƑƇ اƪƴصو ƒ .

الƅانƑ: فƌƪم أƅر نمو عرƯ الناود علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ وتحديد العوامý المƋƅرا اǕƪƴرă
علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ وذلك عن ƊريƼ استƪƴدام أساليب قياسية حديƅة تƋƪƴذ بالاعتبار
السلوك ƑƇ المدă الاصير والƊويý.

الƅالƚ : أهمية أƅر نمو عرƯ الناود علƏ نمو الاƊƉƳ ƅƼƪ ƒ لصناY الارار الاقتصادي.

ď-Č هدع البƘƟ:

يƞدف البحƗ إلƑ دراسة أƛر نمو عرƠ النƋود علƑ نمو الƊƃƟƳ الƟƥƅ ƒ بشƋƴ تحليلƊ قياسƊƬ وذلك علƑ ƠƉƇ بياناƘ سنوية بƞدف الوقوف علƑ الجوانب التالية:

- ❖ ƋƟتبار سƋون السƆƳسƴ الزمنيةƬ ودراسة تƋƮامƴ المتƷيراƘ ƋƸƑ علƑ حدƕ.
- ❖ فƞم أƛر نمو عرƠ النƋود علƑ نمو الƊƃƟƳ الƟƥƅ ƒ وتحديد العوامƴ المƊƛƉرƔ علƑ نمو الƊƃƟƳ الƟƥƅ ƒ وذلك فƓ المدƔ الƋصير والƑƟويƴ.
- ❖ تƋديم بعƠ التوصياƘ والمƋترحاƘ التƓ قد تساعد متƉƤذ الƋرار الاقتصادي فƓ المملƋة العربية السعودية.

Đ-Č ƔƋطار الدراسة:

تƷƑƓ هذƋ الدراسة الفترƔ الزمنية ١ĕēĀ - ٢٠٠٢م وتنƋسم إلƑ سبعة فصوƴƬ حيƗ يلƓ الفصƴ المƋدمة الفصƴ الƛانƓ الذي يستعرƠ أهم الدراساƘ والƋبحاƗ التƓ أجريƘ حوƴ موƉƳƱ الدراسة. أما الفصƴ الƛالƗ فيƋدم موجزƋ حوƴ الجوانب النƲرية لƞذƋ الدراسة. ويتناوƴ الفصƴ الرابƲ عرƠ النƋود فƓ المملƋة العربية السعودية. أما الفصƴ الƤامس فيتناوƴ النتائƐ المحلƓ الƋجمالƓ للƊƃƟƳ الƟƥƅ ƒ فƓ المملƋة. ويستعرƠ الفصƴ السادس النماذج الƋياسية مƲ تƟƥƅ ƒ لنتائƐ التƋدير التƓ تم التوصƴ إليƞا. ويتƉƱمن الفصƴ السابƲ الƤƆصة والاستنتاجاƘ والتوصياƘ.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

2-1 مقدمة

2-2 الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة

2-3 الدراسات التطبيقية في الدول النامية

2-4 الدراسات التطبيقية في المملكة العربية السعودية

2-5 خلاصة الفصل

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

Č-č مقدمة:

‡ان لدراسة أ۸ر عرƯ الناود علĬ المتƺيراK الاقتصادية م۸ýا الدƤý والƗسعار وأسعار الƻائدا والتƤƯم والƗنتاǓ النصيب اƗ‡بر من البحƚ (Friedman 1990, Friedman and Kuttner 1992, Dwyer and Hafer 1988).

وم‌ý زيادا الاهتمام بدراسة السياساK النادية زاد الاهتمام بدراسة الناود وأ۸رها علĬ الناتƜ المحلĬ اƗجماlƗÜ بالرƺم من موقف ال‡۸يرين وتالياǉم من دور وأهمية الناود Ƥǔý وبعد ال‡ساد ال‡بيرÜ لاعتاادهم بعدم وجود دليý تجريبĬ مانý يايس أ۸ر حساسية الƻƏاب ال‡lĬ للمتƺيراK النادية والمالية الƤارجية. وم‌ý ذلك ‡ان للتƺيراK النادية دور ‡بير فĬ ƔاهرتĬ التƤƯم وال‡ساد فĬ فتراK متعاقبة فĬ الاقتصاد اƗمري‡Ĭ (Friedman and Shwartz, 1963)Ü ‡ما ‡انK التƺيراK النادية أ‡۸ر أهمية من التƺيراK المالية فĬ تƻسير التالباK اƗƗحلة والمستمرا فĬ الناتƜ المحلĬ اƗجمالĬ. وقد اƤتلƻK اƗراƇ حوý هذƋا اƗهمية ووجدK نماذج اقتصادية قياسية تاýل من هذƋا اƗهمية م۸ý نموذج مدرسة Wharton ونموذج MichiganÜ ونماذج أƤرă بدرجة أقý. وم‌ý ذلك فƎن نموذج MIT يعد نموذجƆ موفاƆ لهذƋǉا اƗƤƗفاK حوý تاديراK ت‌Ƌ۸ار السياسة النادية والسياسة الماليةÜ ومن ۸م التر‡يز علĬ الانواK التĬ من ƤǔƋǉا ت‌۸ƿر الاوă النادية فĬ الاقتصاد الحايĬ (De Leeuw and Gramlich, 1969)Ü هذا بالƗƯافة إلĬ وجود دراساK أƤرă أعƏK أهمية لدراسة الناود من ƤǔýƋǉا اهتمامǉا بمدă ت‌۸يير السياسة النادية علĬ الاقتصاد (Mann, 1968). وƺالب هذƋا الدراساK ر‡زK علĬ أ۸ر عرƯ الناود فĬ النمو الاقتصادي.

وم‌ý ذلك أدă دور الناود وت‌۸ارها علĬ اƗنتاج الاومĬ إلĬ ƔǉوǓر قدر ‡بير من الدراساK (Blanchard (1990), Lucas (1996), and Sargent (1996))Ü فمنذ أن نشر فريدمان وشوارتز عام ١٩٦٣ ‡ما ذ‡ر أعƤǔƋǉÜ أبحاǉما حوý ت‌۸ار الناود علĬ الناتƜ اƗجمالĬÜ تم ت‡ريس دراساK ‡۸يرا لت‡ييف واƻƗبK التƻاعƤǔK بين الناود واƗنتاج. حيƚ تم صياƺة نماذج ƔǉƂرية لبيان أن الناود تستƏيý أن تƊ۸ر علĬ اƗنتاج من ƤǔýƋ قنواK مƤتلƻةÜ والنتائƜ التجريبية التراكمية التĬ تم التوصý إليǉا من مƤتلف المواصƻاK وفتراK العيناK المƤتلƻةÜ والبياناK من

مƤتلف الدوǇ Ǚ لم تادم اǠجابة اǛƒيدا للسǘاǇ فيما إذا ƒانƘ الناوƒ تǘثر علǄ اǛنتاج ƒما ƒانƘ هناك ǚراǗ مƤتلفة حوǇ ƒيفية تǘثير الناوƒ علǄ اǛنتاج.

واعتمدƘ بعƉ الدراساƘ إطار متجǊ الانحدار الذاتي (VAR) Ǚ أو إطار معدǇ لتحليǇ العǚقة السببية بين الناوƒ واǛنتاج. ويتناوǇ هذا الفصǇ الدراساƘ السابقة التي أجريƘ حوǇ هذا الموضوع Ǚ وقد تم تصنيفها علǄ النحو التالي:

أ- الدراساƘ التطبيقية علǄ الدوǇ المتادمة.

ب- الدراساƘ التطبيقية علǄ الدوǇ النامية.

ج- الدراساƘ التطبيقية علǄ المملƒة العربية السعودية.

Č-Č الدراسات التطبيقية ǍǐǓ الدǗǙǘ المتǂدمة:

من المǚحǊ أن الدراساƘ النظرية والتطبيقية التي تناولƘ العǚقة بين الناوƒ والدƤǇ في الدوǇ المتادمة شƒلƘ حيزاً ƒبيراً من أدبياƘ الاقتصاد.

ففي دراسة (Zacharias P., Morten O. R., and Martin Sola, 2002) المطباة علǄ الولاياƘ المتحدا اǛمريƒيةǙ تم استƤدام بياناƘ ربǈ سنوية للفترا من الربǈ اǛوǇ ١٩٥٩م إلǄ الربǈ الثاني ٢٠٠١مǙ واهتمƘ هذǉ الدراسة بمǚحظة أن الدليǇ التجريبي حوǇ سببية الناوƒ واǛنتاج يبدو أنǊ غير ساƒنةǙ حيث تم الترƒيز علǄ نوǅ Ƥر من عدم السƒون وهو الاعتماد علǄ العينة (أو الاعتماد علǄ الزمن) للنتائǰ من اƤتباراƘ السببية. واقترحƘ هذǉ الدراسة طرياة جديدا للتعامǇ مǈ أوǇǙ سببية جرانجر غير دائمةǙ وتعتمد الطرياة علǄ نموذج (VAR) ومǘشراƘ تعتمد علǄ الاƤتǚف في الفتراƘ الزمنية التي ترتبط تغيراƘ المǘشر Ƥطياً مباشرا بالتغيراƘ في السببية. عǚوا علǄ ذلكǙ تمƘ صياغة نماذج التغيراƘ في المǘشراƘ (والسببية) علǄ أنها أحدا ƒ عشوائية تحƒمها سلسلة مارƒوف المحددا غير الاابلة للمǚحظة. وهذǉ الصياغة هي طرياة للتعامǇ مǈ اǛوǇǙ التي توجد فيها تغيراƘ متعددا في العǚقاƘ السببية بين المتغيراƘ ذاƘ الاهتمام وتتيǳ الحصوǇ علǄ استدلالاƘ حوǇ حالة السببية يمƒن أن تستƤدم في ƒǇ ناطة من العينة. واستƤدمƘ هذǉ المنهجية لدراسة العǚقة السببية بين الناوƒ وأسعار الفائدا واǛنتاج في الولاياƘ المتحدا اǛمريƒية. واستنتجƘ الدراسة وجود تغيراƘ هامة في المƒون التنبوئي للمتغيراƘ المالية لنمو إجمالي الناتǰ المحلي الحالي في العينة التي تم دراستها.

وقام ǂý من (Yin-Wong Chung and Eiji Fujii, 1999) بدراسة مداولاƘ ƟƔǛف

التباين الشرƱŎ (Conditional Heteroskedastic)Ů وذلك لاƟتبار ƛƂار الناود علĬ الǍنتاج

علĬ الاقتصاد ǍلمريǂŎ. ويعد ƟƔǛف التباين الشرƱŎ لǛنحدار الذاتŎ (ARCH) أداƋ مƎمة

لصياƶة سلوك ƟƔǛف التباين الشرƱŎ فŎ السǛسý الزمنية الاقتصادية. وعندما يƟǆذ فŎ

الاعتبار أƛر ƟƔǛف التباين الشرƱŎ لǛنحدار التاƋƋŎ (ARCH)Ů فƎƊƊ وجد دليý علĬ أن

الناود تسبب الǍنتاج. ومن المǛحƲƘ فŎ هذƋ الدراسة أيƮƴŮ إن انحرافاƘ نمو (ن١) عن

اتجاهƊƋ الزمنŎ الƟƱŎ تƌƀر علĬ نمو الǍنتاج.

وأيƮƴ قام (Cyrene Chew, 2001) بدراسة عǛقة الناود والدƟý للبلدان الǍوربية

باستƟدام السǛسý الزمنية. ويرĂ Cyrene ChewŮ أن تحليý السǛسý الزمنية يمǂن أن يساعد

فŎ فƎم العǛقة التŎ تربƱ الناود بالدƟý. واستƟدم فŎ هذƋ الدراسة البياناƘ الاقتصادية الǍوربيةŮ

لا سيما تلك البياناƘ الƟاصة بالمملǂة المتحدةŮ وألمانياŮ وفرنساŮ وإيƱالياŮ لتحليý العǛقة بين

الناود والدƟý حسب تحليý السǛسý الزمنية. وتستƟدم هذƋ الدراسة متƸير معدý الدوران

(سرعة الدوران) لتحليý عǛقة الناود والدƟý. وأيƮƴ درسƘ أهمية توزيƴ السلسلة الزمنية فŎ

تحليý متƸير الناودŮ وǂذلك عǛقة السببية بين الناود والدƟý لمحاولة تƻسير النتائƜ المتƮƴاربة

فŎ أدبياƘ الاقتصاد. واƟتيرƘ البلدان الǍوربية ƋƋƋƊ الدراسة بسبب إنشاƇ الاتحاد النادي

الǍوربŎ. وبدراسة تƋالب الناود لǂý سلسلة زمنيةŮ أستنتƜ أن تƌƀير السياسة النادية علĬ الناتƜ

بالنسبة ǍيƱاليا هو أƱǂý من ƛǛƛة أعوام فŎ حين أن تƌƀير السياسة النادية علĬ الناتƜ بالنسبة

للمملǂة المتحدا هو أقý من سنة. ووجدƘ هذƋ الدراسة بعƮ النتائƜ التجريبية التŎ تƌǃيد أن

ǂýرا تحليý السǛسý الزمنية يساعد فŎ فƎم النتائƜ المتƮƴاربة لعǛقة الناود والدƟý. وبشǂý

ƟƘ بالنسبة لحالة ألمانياŮ حيƛ عǛقة الناود والدƟý حسب اƟتباراƘ جرانجر للسببية هŎ

لسلسلة زمنية من أربƴ إلĬ ستة عشر شƎراŮƴ وتتƻƾ هذƋ النتيجة مƴ نƲارية فريدمانŮ وهŎ أن

التƸير فŎ معدý نمو الناود سيƌدي إلĬ تƸير فŎ نمو الدƟý الاسمŎ فŎ مدة يمتد من حوالŎ

ستة إلĬ تسعة أشƎƊر. وعليƊƋ فاد أعƱĬ تحليý السǛسý الزمنية عن الناود فƎما أǂبر للعǛقة التŎ

تربƱ الدƟý والناود فŎ ألمانيا.

وفŎ دراسة أƟرĂ استƟدم (Stock and Watson, 1989)Ů بياناƘ للƻترا من عام ١٩٥٠

إلĬ عام ١٩٨٥Ů علĬ الاقتصاد ǍلمريǂŎŮ لبيان أن الǍنتاج قد تƌƀر بالتƸيراƘ فŎ نمو عرƮ

النقود (ن١). وقد اتضح أن استبعاد الاتجاه الزمني لنمو النقود مهم للمحافظة على علاقة السببية التي ذكرها جرانجر لهذه المتغيرات. وقد استخدم (Krol and Ohanian, 1990)، التحليل الذي أجراه (Stock and Watson)، على بيانات المملكة المتحدة، وألمانيا، وكندا، واليابان. وقد كانت نتائجها بالنسبة للمملكة المتحدة واليابان النتائج التي توصل إليها Stock and Watson, 1989. واستمر كل من (Friedman and Kuttner, 1992)، في تكرار تحليل Stock and Watson، باستخدام بيانات موسعة حتى عام ١٩٩٠. ووجدا أن العلاقة بين النقود والدخل قد أصبحت ضعيفة باستخدام مجموعة أوسع من البيانات.

وتشير تلك النتائج مجتمعة إلى أنه لا يوجد إجماع حول وجود واتجاه السببية بين متغيري النقود والدخل في الأجل القصير والأجل الطويل. وربما يكون سبب ذلك وجود سلاسل زمنية مختلفة مستخدمة وأن التحليل التقليدي قد لا يكون ملائماً.

وفي دراسة (Saunders Peter J., 2002)، درس العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الإنتاج الاسمي وعرض النقود في الولايات المتحدة الأمريكية المكونة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPR)، وعرض النقود (ن١) و(ن٢) للفترة الزمنية ١٩٥٩ – ١٩٩٩. وركزت الدراسة على تحديد فيما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين الدخل وعرض النقود في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم استخدام منهجية اختبارات التكامل المشترك التي استخدمها (Johansen, 1988)، وتبين نتائج الاختبارات أن الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود (ن١) متكاملان (Cointegrated)، وهذا يعني أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في الولايات المتحدة الأمريكية. واستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن أثر التغيرات النقدية على الإنتاج الاسمي في الولايات المتحدة الأمريكية على الأجل الطويل، إلا إنه لا يوجد دليل بأنها تلعب دوراً هاماً إحصائياً في تحديد الإنتاج الحقيقي في هذا البلد على الأجل الطويل. لذلك يستنتج بأن هناك عوامل أخرى غير النمو النقدي تحدد نمو الإنتاج الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية. وأيضاً أشارت نتائج متجه تصحيح الخطأ (VEC)، لوجود تدفق سببي أحادي الاتجاه من (ن١) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتم التوصل إلى أن السياسة النقدية قد تلعب دوراً مهماً في تحديد الإنتاج الاسمي في الأجل الطويل. ولا يوجد دليل تجريبي لعلاقة هامة إحصائياً بين النمو النقدي والإنتاج الحقيقي في الأجل الطويل. وعلى هذا وبالرغم من تأثير السياسة النقدية على الإنتاج الاسمي في الأجل الطويل، إلا أنها ليس لها أثر على الإنتاج الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي أداة مفيدة في تحديد

الٔسعار فٓ الٔجٔ الٌٕٔ ولا ينبڠٓ استٔدامٖا ب٘دف التأٌر علٓ الناتج الحالٓ. ويم‡ن أن تلعب السياسة النادية دورا هامٗ فٓ تحديد الٕنتاج الاسمٓ فٓ الولاياٖ المتحدا الٔمري‡ية. وتبين نتائج الٔتباراٖ متجه تصحيٌ الٔٓا ٗذٍ الدراسة أن للتڠيراٖ النادية أٌرٗ إيجابيٗ معنويٗ علٓ الناتج الاسمٓ فٓ الٔجٔ االصير. وتبعٗ لذلكٓ يم‡ن استٔدام السياسة النادية لتحٍيز نمو الناتج الاسمٓ فٓ الٔجٔ االصير فٓ الولاياٖ المتحدا الٔمري‡ية.

وفٓ دراسة (Sims, 1972)ٓ حيٌ ٗبٌ دراستٗ علٓ الاقتصاد الٔمري‡ٓٓ وباستٔدام بياناٖ ربٔ سنوية ‡لية علٓ الناتج المحلٓ الٕجمالٓ ومتڠيراٖ ال‡تلة الناديةٓ واعتمٗ فٓ اعتبارٗ ٗر‚ين لٗذٍ الدراسة. الٗرٖ الٔؤ هو دراسة السٔالائم: هٔ هناك دلئ إحصائٓ أن الناود متڠير ٔارجٓ (Exogenous)ٓ إلٓ حد ما فٓ عٌقة الناود والدٔٔ. والٗرٖ الٌانٓ هو بيان مٌالٔ بسيٌ لمنٗجية سلسلة زمنية ليسٖ واسعة الانتشار فٓ وقتٗا. والٌرياة المنٗجية الجديدا الرئيسة هٓ استٔدام الٔتبار مباشر لوجود سببية ذاٖ اتجاٍ أحادي (VAR). وهذا الٔتبار (VAR) هو ذو أهمية واسعةٓ لٔن أساليب التادير الٔ‡ٌر فعالية لٗتراٖ التبآٌ الموزعة (Lags) تٔون ڠير صحيحٗ مالم ت‡ن السببية أحادية الاتجاٍ فٓ مٖمون هذا الدراسة. وأوٖحٖ الدراسة تادير توزيعاٖ تبآٌ ٌويلة بدون فرٖ االيود المعتادا التٓ تتٌلب أن ي‡ون ش‡ٔ التوزئ عٌٍنيٗ أو متعدد الحدود. ومن النتائج الرئيسة التٓ تم التوصٔ إليٗا هٓ النٗرٖية أن السببية أحادية الاتجاٍ من الناود إلٓ الدٔٔ تتٍٔ مٔ بياناٖ الولاياٖ المتحدا الٔمري‡ية لما بعد الحربٓ فٓ حين أن النٗرٖية أن السببية هٓ أحادية الاتجاٍ من الدٔٔ إلٓ الناود مرفوٖة. وتبعٗ لذلكٓ إن ممارسة إعداد تٍسيراٖ سببية لانحداراٖ لتبآٌاٖ موزعة للدٔٔ علٓ الناود تعتبر صحيحة (علٓ أساس هذا الدلئ) بوجود عٌقة استرجاعية (Feed back) من الدٔٔ إلٓ الناود.

٢-٤ الدراسات التطبيقية ٔاٖ الدٗنٓ النامية:

من الدراساٖ التٓ ٌبٌٖ علٓ بعٖ الدؤ الناميةٓ دراسة (Victor Olivo, and Stephen M. Meller 2000) التٓ ٌبٌٖ علٓ الاقتصاد الٍنزويلٓٓ واقتٖٖ هذا الدراسة فيما إذا ‡انٖ هناك عٌقة ٌويلة الٔجٔ بين الناود والناتج المحلٓ الٕجمالٓ الٔسمٓٓ وبين الناود ومستوى الٔسعار. واستٔدمٖ أسلوب السٌٍٔ الزمنية علٓ الاقتصاد الٍنزويلٓ للٍترا من ١٩٥٠-١٩٩٨م. والسمة الٗامة فٓ هذا الدراسة هو الاستٔدام الم‡ٌٍ لاٍتباراٖ (جذر الوحداٖ تصحيٌ الٔٓاٖ والت‡امٔ المشترك التٓ تشمٔ الانحرافاٖ الٍٗي‡لية)ٓ حيٌ توحٓ بعٖ

خصائص الاقتصاد الفنزويلي أن الانحرافات الهيكلية قد تكون مهمة. وبما أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط فإن للإيرادات النفطية تأثير هام على متغيرات الاقتصاد الكلي. وبينت هذه الدراسة أن اختبارات جذر الوحدة (Unit-root tests) أن متجه الانحدار الذاتي للوغاريتم معدل دوران (ن١) مستقر. وبينت الدراسة أن (ن١) تتكامل مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعامل امتصاص الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلكين. وفي المقابل لا تبين النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام (ن٢) علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (ن٢) والدخل الاسمي أو مستوى الأسعار. وكذلك بينت نماذج متجه تصحيح الخطأ المقدرة باستخدام البواقي من متجهات التكامل المشترك بين عرض النقود (ن١) والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود (ن١) ومعامل امتصاص الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود (ن١) ومؤشر أسعار المستهلكين أن معاملات سرعة التكيف وهي ذات إشارات ضرورية لتوازن طويل الأجل. علاوة على ذلك إن هذه المعاملات في كل نموذج تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى ١٠% على الأقل. وهذا يعني سببية جرانجر المزدوجة الاتجاه بين عرض النقود (ن١) والناتج المحلي الإجمالي ومعامل امتصاص الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلكين. وأيدت نتائج هذه الدراسة التجريبية الرأي أنه توجد صلة موثوقة ونظامية بين النقود والدخل الاسمي والأسعار في اقتصاد فنزويلا. لذلك فإن النقود بتعريفها الواسع تتضمن معلومات ذات صلة إذا كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو معدل التضخم مباشرة.

وفي دراسة (Husain & Abbas, 2000) وهدفت لتوضيح العلاقة السببية بين النقود والدخل وبين النقود والأسعار في دولة باكستان من الفترة ١٩٥٠/١٩٤٩ وحتى ١٩٩٩/١٩٩٨. وبينت الدراسة أن العلاقة السببية بين النقود والدخل أنها تتجه من الدخل إلى النقود وليس العكس مما يشير إلى أن العوامل الحقيقية وليست الاسمية تلعب دوراً في نمو الدخل القومي لباكستان.

ومن الدراسات التي تمت في الدول العربية لدراسة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي دراسة طبقت على دولة قطر والتي قام بها (السويدي ١٩٩٥) وتهدف تلك الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود والدخل القومي على المدى الطويل. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل على أن تغيرات عرض النقود تؤدي إلى تغيرات في الناتج

المحلĂ الǼجماľĂ والحاǗ ‡ذلك بالنسبة للناتƲ المحلĂ غير النƠŎĂľ وذلك باستƤدام منƸƲ التǂامǗ المشترك Cointegration والذي يناسب العǘقاƘ Ʀويلة المدă.

وفĂ دراسة أƤرă لم تنشر بعد ƘƦبأيƲ ƦǼ علĬ دولة قƦر حوǗ العǘقة السببية بين ‡مية الناود والناتƲ المحلĂ الǼجماľĂ قام بƸƲ (االديرľ ď٢٠٠) وأستƤدم منƸجية جرانجر واƤتبار التǂامǗ المشترك ونموذج تصحيƠ اƤƠă لتحديد اتجاǽ العǘقة بين المتƺيرين فĂ الǼجǗ الƦويǗ واالصير بين الناتƲ و‡مية الناودľ حيƚ بينƘ هذǽ الدراسة بناƇ علĬ اƤتبار السببية أن هناك عǘقة سببية فĂ الǼجǗ االصير والƦويǗ تتجƸ من الناتƲ إلĬ ‡مية الناود وليس العǂس. وبناƇ علĬ ƦǼ نتائƲ السببية أستنتƲ أن التƺيراƘ فĂ ‡مية الناود لا تساعد فĂ تƠسير التƺيراƘ فĂ الناتƲ بينما تساعد التƺيراƘ فĂ الناتƲ فĂ تƠسير التƺيراƘ فĂ ‡مية الناود فĂ الǼجلين االصير والƦويǗ. وجاƇƘ هذǽ النتيجة موافاة مǕ النƲرية الǂينزية التĂ تعتاد أن الناتƲ يحدد ‡مية الناود.

ď-č الدراسات التطبيƋية ǍلĬ المملكة الƳربية السƳƲدية:

من الدراساƘ التĂ تناولƘ الاقتصاد السعودي دراسة (العمرľ ١ěěē) وهدفƘ إƦǼ Ƥالة العǘقة بين الǼنƠاƾ الحǂومĂ وعرƯ الناد (بتعريƸƟ الƦǼƾ) والناتƲ المحلĂ. وهذǽ الدراسة ذاƘ أهمية ‡ونƸا سلƦƠ الƦǼ Ɓعلĭ درجة أهمية ‡Ǘ من السياسة المالية والنادية فĂ التƋƙير علĬ حر‡ة النشاƦ الاقتصادي ممƙلة بالناتƲ المحلĂľ بجمǕ تلك المتƺيراƘ السابƠة فĂ نموذج واحدľ مستƤدمة أسلوب متجƸ الانحدار الذاتĂ (VAR) للƠترا من عام ١ěĒď إلĬ عام ١ěĚě.

وأƲƸرƘ نتائƲ السببيةľ وجود تƋƙير ذي أهمية إحصائية لǂǗ من الǼنƠاƾ الحǂومĂ وعرƯ الناد الƦǼƾ علĬ الناتƲ غير النƠŎĂľ و‡ذلك أشارƘ النتائƲ إلĬ تƋƙير عرƯ الناد بالناتƲ غير النƠŎĂ فĂ حين أن تƋƙيرǽ علĬ الǼنƠاƾ الحǂومĂ ‡ان غير ذي أهمية إحصائية. وهذǽ العǘقة المزدوجة ما بين الناتƲ غير النƠŎĂ وعرƯ الناد تعنĂ أن زيادا السيولة النادية فĂ الاقتصاد السعودي ستساهم فĂ نمو الناتƲ غير النƠŎĂ فĂ حين أن زيادا الناتƲ غير النƠŎĂ ستƊدي إلĬ زيادا الƦلب علĬ الناود وذلك لǂون الناتƲ غير النƠŎĂ مƊشراƦ هاماƦ علĬ حجم المعامǘƘ فĂ الاقتصاد. وهذا بدورǽ مƊشر علĬ وجود دور للسياسة النادية ‡ƋداŁ للتƋƙير علĬ حر‡ة النشاƦ الاقتصادي. وبƋجراƇ تحليǗ الارتداد وبƦريƠة المربعاƘ الصƺرă العادية (OLS)ľ لوحƲ أن أƙر الناتƲ غير النƠŎĂ علĬ عرƯ الناود ‡ان محدوداƦ نسبياƦ رغم تزايدǽ Ƥǘǂ فترا الاستاراƇ.

وأشارK نتائجN الدراسة إلىٓ أن ‡ǚ من الأنتاك الحكومي وعرض النقود الإيǭǮ راǭǯǰن بشý‡
إيجابǰ علىٓ الناتجN غير النǮǰǯ إلا أن أǭر الأنتاك العام يǭوك أǭر عرض النقود وذو أمد أطوǭý.

فǰ دراسة (AL-Ghelaiqah, 1996) Ǖ تم تادير الطǭب علىٓ أرصدا النقود الحايلية (ن١) فǰ المملكة العربية السعودية لبياناK ربǭý سنوية للǭترا (١ǮǯǬ-١ǯǮǰ)Ǖ م بالتركيز بشý‡ lP f علىٓ نموذج تصحيǭ الǭǮǯ. وربKǭ الدراسة بين النǭرية والاستنتاجاK الإحصائية التǰ تǭǮد علىٓ هي‡ý الاقتصاد السعودي وتǭاعلǭ مع ý الاقتصاد العالمǰ.

وبناءً علىٓ الدراسة التجريبية العمليةǕ تبين النتائجN المعروضة فǰ هذه الدراسة بشý‡ واضح دليلاً هاماً بالنسبة لاستخدام الناتجN المحلǰ الإجمالǰ غير النǮǰǯ كمتغير للقياس (الحجم). وتبعاً لذلكǕ هناك دليý علىٓ اقتصاد الوفرا (الحجم) فǰ إدارا السيولة النقدية فǰ المملكة. والنتيجة الأǭPرǭ المثيرا للاهتمام التǰ لم تختبرها الدراساK السابقة هǰ حساسية تكلفة الǭرصة البديلة من حيازا النقودǕ عن طريق معدý التضǭPم وسعر الǭائدا السائد علىٓ الطǭب علىٓ النقود المحلية. وأحد الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة هو دراسة أǭر عوامý أنǭمة المدفوعاK علىٓ الطǭب علىٓ الأرصدا النقدية الحايلية. وتǭهر التجربة العملية أن هناك دليلاً مانعاً علىٓ الأǭر السلبǰ لتطوراK أنǭمة المدفوعاK علىٓ الطǭب علىٓ النقود. وتستطيع السلطة النقدية تعزيز أǭر العوامý التǰ تǭǮر علىٓ سلوك سرعة دوران الدخý وبواسطة الطǭب بإدراج أǭرها فǰ دالة الطǭب علىٓ النقود.

وفǰ دراسة (البازعǰǕ ١ǮǮǭ)Ǖ حاوý تحليý مدة التǭاعý بين السياستين المالية والنقدية فǰ الاقتصاد السعودي. واستخدم لهذا الغرض نموذج محور عن أسلوب جرانجر Granger لاختبار العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيراK الاقتصاديةǕ وقد حاولK هذه الدراسة أن تطور من منهجN دراسة السببية السائد بتطبيق الأساليب الإحصائية الحديثة مثý التكامý المشترك ومنهجN تصحيǭ الǭǮǯ للتصحيح بين العلاقة السببية فǰ الأجلين القصير والطويý. وبناءً علىٓ نتائجN الاختباراK المطبقة أتضح أن هناك علاقة سببية قصيرا الأجý فقط تتجه من الأنتاك الحكومي إلىٓ عرض النقود (M1) دون أǭر مرتجý. وهذا يدý أن السياسة المالية أقوة فعالية فǰ الاقتصاد السعوديǕ بينما يمكن القوý بأن السياسة النقدية كما يمثلها (M1)Ǖ غير مستقلةǕ وبالتالǰ غير فعّالة الǭعالية التامةǕ إلا أن ذلك لا يعنǰ بأي حاý من الأحواý عدم قدرا السلطاK النقدية السعودية علىٓ التحكم فǰ عرض النقودǕ وإنما يعنǰ أن علىٓ السلطاK النقدية أخذ إمكانية

تأثير الإنفاق الحكومي على عرض النقود عند تصميم السياسة النقدية لتكون كما يراد لها فعالة ومؤثرا.

خلاصة الفصل:

ركزت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجريت على الدول المتقدمة على العلاقة بين النقود والدخل. حيث تبين من بعض تلك الدراسات أنه توجد صلة وثيقة ونظامية فيما بين النقود والدخل الاسمي والأسعار، ولهذا فإن (ن١) تتضمن معلومات ذات صلة إذا كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو معدل التضخم مباشرا. وكذلك لوحظ أن انحرافات نمو (ن١) عن اتجاهها الزمني الطويل تؤثر على نمو الإنتاج. وتبين أيضا أن للتغيرات النقدية أثرا إيجابيا هاما على الناتج الاسمي على الأجل القصير ولهذا يمكن استخدام السياسة النقدية لتحفيز نمو الناتج الاسمي على الأجل القصير.

أما الدراسات التطبيقية على الدول النامية وفي المملكة العربية السعودية والموجودة بين أيدينا فإنها مبنية على ثلاث دول نفطية اقتصادها يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط وهي دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي هما المملكة العربية السعودية ودولة قطر وأخرى مبنية على الاقتصاد الفنزويلي وبما أن الاقتصاد متشابه وإيرادات النفط هي المحرك الأساسي للاقتصاد فإن النتائج متقاربة ومتماثلة. أما الدراسة الأخرى فإنها مبنية على دولة باكستان والتي أوضحت أن العلاقة السببية متجهة من الدخل إلى النقود.

ƘJlƘl üحصƪl

ăرƜǆǂl Ƨسǘl

Ď - Č مƌدǆمة

Ď - č ǆƜرية فيƙ ر

Ď - Ď ǆƜرية الكيƘƢية

Ď - ď ǆƜرية الǆƌدية

Ď - Đ مǂƢ ţ üحصƪl

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 مقدمة:

السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة المعنية للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها المحافظة على التوظف الكامل للموارد الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإضافة إلى المحافظة على إستقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد.

فالسياسة المالية تعنى بإستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي كأدوات لتحقيق الأهداف السابقة في حين تستخدم السياسة النقدية نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات لتحقيق هذه الأهداف. والواقع أن طبيعة عمل كل من السياستين والأدوات المتاحة لهما تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد كما وأن تأثير كل منهما على المتغيرات المستهدفة يختلف في درجته باختلاف هذه الطبيعة. وتتركز جوانب الاختلاف هذه في حجم ودرجة تطور الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك فإن توفر الأدوات المناسبة لعمل كل من هاتين السياستين يعتبر عنصراً من عناصر نجاحهما في تحقيق الأهداف التي يسعى واضعو السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها من خلال إستخدام تلك الأدوات.

وفي حالة الاقتصاد الصغير المفتوح نجد أن فعالية كل من السياسة النقدية والمالية تعتمد على كل من درجة حرية انتقال رأس المال ودرجة حرية حركة كل من سعر الصرف وأسعار الفائدة ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت فإن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي مما سيؤدي بدوره إلى هجرة رأس المال إلى الخارج ومن ثم زيادة الطلب المحلي على العملة الأجنبية مما سيترتب عليه انخفاض أرصدة البنك المركزي من العملة الأجنبية ومن ثم انخفاض عرض النقود في الاقتصاد وتستمر هذه العملية إلى أن يعود عرض النقود المحلي إلى مستواه السابق (عودة المنحنى LM إلى وضعه قبل التغير). وعليه فإن السياسة النقدية سوف لن تؤثر في مستوى الناتج المحلي.

أما في حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإنه سيترتب على ذلك زيادة سعر الفائدة (وذلك بافتراض أن الإنفاق الحكومي يتم تمويله عن طريق الاقتراض وليس عن طريق الضرائب أو الإصدار النقدي على سبيل المثال وذلك نظراً لوجود عوائق تحول دون الاعتماد عليهما كمصدر دائم لتمويل الإنفاق الحكومي) مما سيعمل على زيادة حجم رأس المال الداخل وبالتالي زيادة رصيد البنك المركزي من

العمKǚ الǛجنبية والذي بدورĵ سيƌدي إلǍ زيادا عرƠ الناود فŎ الاقتصاد وناý الاقتصاد إلǍ مستوƋ ناتǰ توازنŎ أعلǍ. مما سبƀ يتƠƉ أن فعالية السياسة المالية فŎ تحريك النشاƱ الاقتصادي تزداد مƇ زيادا ردا فعý رأس الماý للƟروقاK بين أسعار الƟائدا المحلية والǛجنبيةƗ حيƚ تƟاد السياسة النادية فاعليتǊا فŎ حالة حرƂة رأس الماý التامة.

أما فŎ ƔýƔ نƅام سعر الصرف الحر فƎن الǖƟاƀ الحƂومŎ سيƌدي إلǍ زيادا سعر الصرف (نتيجة لزيادا رأس الماý الداƢý بسبب ارتƟاƳ سعر الƟائدا المحلŎ) مما يƌدي إلǍ انƢƟاƠ صافŎ الصادراK بصورا قد تƟاد هذĵ الزيادا فاعليتǊا (عودا المنحنǍ IS إلǍ موقعǊ الǛصلŎ قبý زيادا الǖƟاƀ الحƂومŎ) وبالتالŎ فƎن الناتǰ المحلŎ قد لا يتƸير. من ناحية أƢرƋ تƌدي زيادا عرƠ الناود إلǍ انƢƟاƠ سعر الصرف (نتيجة زيادا رأس الماý الƢارج بسبب انƢƟاƠ سعر الƟائدا المحلŎ) مما سيƌدي إلǍ زيادا صافŎ الصادراK (إنتاý المنحنǍ IS إلǍ موƋƂ جديد عند مستوƋ أعلǍ للناتǰ المحلŎ) وعليǊ فƎن زيادا عرƠ الناود يترتب عليǊا زيادا مستوƋ الناتǰ المحلŎ فŎ الاقتصاد. وعليǊ فƎن فاعلية السياسة النادية ستزداد مƇ زيادا ردا فعý رأس الماý لƟروقاK أسعار الƟائدا حتǍ تƟاد السياسة المالية فاعليتǊا فŎ حالة حرƂة رأس الماý التامة.

وما بين حالة الصرف الƙابK وسعر الصرف الحر هناك حالة التعويم الموجǊ (Managed Float)Ɨ حيƚ يسمƠ بتƸير سعر الصرف فŎ حدود معينةƗ وهذĵ الحالة تشابǊ إلǍ حد بعيد سياسة سعر الصرف المتبعة فŎ المملƂة العربية السعودية. وفŎ هذا الوƠƲ سيƂون هناك مجاý لƂý من السياسة المالية والنادية فŎ التƋƙير علǍ مستوƋ الناتǰ المحلŎ حيƚ تزداد فاعلية السياسة النادية مƇ زيادا حرية تƸير سعر الصرف وزيادا حساسية رأس الماý لƟروƀ أسعار الƟائدا[1].

وفŎ هذا الƟصý سوف يتم الحديƚ عن بعƠ النƔرياK التŎ تحدƛK حوý هذا الموƠƲوƗ ومنǊا الناديون والƂينزيون ونƔرية Ƃمية الناود لƟيشر.

Ď-č نƔرية فيƃر:

هدفK نƔرية Ƃمية الناود لƟيشر[2] لتƟسير ما يƱرأ علǍ الااوا الشرائية لوحدا الناود من تƸيراK فŎ إƱƟار تƸيراK Ƃمية (عرƠ) الناود. وفŎ بداية مراحý التƱور النƔري لƂمية الناودƗ اعتبر أن الااوا

١ العمرƗ حسينƗ "الǖƟاƀ الحƂومŎ عرƠ النادƗ والناتǰ المحلŎ: دراسة فŎ اقتصاد المملƂة العربية السعودية"Ɨ التعاونƗ السنة الƙانية عشرƗ العدد ٤٥ ذو الاعدا ١٤١ē هـ- مارس ١ēěēم.

٢ الزامýƗ يوسفƗ وعبدالƢيرƗ أحمدƗ والسودانŎƗ عبدالعزيزƗ "الناود والبنوك والǖسواƀ المالية وجǊة نƔر شمولية" ƨ ١ď٢.

الشرائية لوحدة النقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من سلع. ويتمثل ذلك في معادلة التبادل التي وضعها، وهي علاقة واحدة ذات اتجاه واحد بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. ومعادلة التبادل هي متطابقة يشير في أحد جانبيها كمية (عرض) النقود للمبادلة (M) مضروبة في سرعة دورانها "V" ويشير في الجانب الآخر كمية المبادلة (Q) مضروبة في متوسط الأسعار (P). وحاول فيشر تفسير المستوى العام للأسعار بالعلاقة بين إجمالي كمية عرض النقود (MV) والمقدار الكلي للإنفاق على السلع والخدمات كما هو موضح في المعادلة التالية:

$MV = PQ$……….(1)

واستخدم معادلة فيشر بعد ذلك بواسطة عدد من الاقتصاديين حيث استخدم إجمالي الناتج الكلي الحقيقي أو الدخل الكلي Y ليكون مؤشراً لمجموع المبادلات.

وخلاصة نظرية الكمية إلى أنه في الأجل الطويل فإن مستوى الأسعار التوازني هو الذي يعكس تغير عرض النقود الاسمي (M^s) حيث (V) و(Q) لا تتأثر في الاقتصاد التوازني بتغيرات (M^s)، ويتضح من ذلك أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً طالما استمر سكون نمو عرض النقود عند المستويات الملائمة للإمكانيات الاقتصادية الفنية والقانونية (المستقر في الأجل القصير).

وفرضية نظرية كمية النقود الرئيسية هي أن مستوى الأسعار (P) يتحدد بتفاعل قوى كل من عرض الأرصدة النقدية الاسمية (عرض النقود) حيث يتحدد وفق قرارات السلطات النقدية وسلوك النظام المصرفي والطلب على الأرصدة الحقيقية لتأثرها باختيارات وسلوك الأفراد من غير القطاع المصرفي كما هو مبين في المعادلة التالية:

$P = M^s / M^d$ ……….(2)

ولذلك يجب التفرقة بين الأرصدة النقدية الاسمية Nominal والأرصدة النقدية الحقيقية Real. حيث الأولى هي إجمالي النقود المتاحة للتداول والمحددة بواسطة السلطات النقدية والنظام المصرفي. والثانية عبارة عن القوة الشرائية للأولى باستبعاد أثر التضخم ونحصل عليها بقسمة الأرصدة النقدية الاسمية على الرقم القياسي للأسعار. ومع ذلك فإن اقتصاديي كمبردج يتفقون مع مدخل فيشر في أن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر فقط في الأجل القصير على كل من مستوى الدخل الوطني ومستوى الأسعار عن طريق تحكمها في كمية النقود زيادة أو نقصاناً. أما في الأجل الطويل فلن تتغير إلا الأسعار بعيداً عن مستوياتها التوازنية.

٢-٣ النظرية الكينزية:

يرى كينز منظر هذه المدرسة، أن عرض النقود يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار وبالتالي على الناتج الحقيقي من خلال أثر المضاعف. ويعتقد الكينزيون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

٢-٤ النظرية النقدية:

أعطى أنصار السياسة النقدية، أهمية لعرض النقود كمتغير للنمو الاقتصادي والمسبب للتضخم في البلد. ويرون وجوب توفر السيولة اللازمة من المال في شكل مرونة كافية في عرض النقود لمواجهة وتأمين الحاجة اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة، ولإيجاد فرص عمل جديدة.

ويرى فريدمان المنظر الرئيس للمدرسة النقدية، أن عرض النقود هو المحدد الرئيس لمستويات الناتج والعمالة بالأجل القصير ومستوى الأسعار بالأجل الطويل. ويؤكد فريدمان أن سعر الفائدة ينخفض في البداية فإنه مع الزيادة في عرض النقود يزداد الطلب الكلي ومع الزيادة بالطلب الكلي يزداد الدخل وبذلك يزيد المقدار الحقيقي للطلب على النقود ويزداد مستوى الأسعار ومن ثم ينخفض عرض النقود بقيمته الحقيقية. يرى النقديون أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي لاستقرار دالة الطلب على النقود التي يعتقد فريدمان أنها أكثر الدوال استقرارا.

٢-٥ ملخص النظريات:

ومن خلال تلك النظريات، وكذلك أوضح نظرية فيشر أن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر في الأجل القصير على كل من مستوى الدخل الحقيقي، ومستوى الأسعار عن طريق تحكمها في كمية النقود زيادة أو نقصانا. أما في الأجل الطويل فلن تتغير إلا الأسعار بعيدا عن مستوياتها التوازنية.

أما الكينزيين يرون أن عرض النقود يتحدد داخل النظام أي (متغير داخلي) حيث يؤثر فيه الناتج والأسعار وأسعار الفائدة. وعلى النقيض فإن النقديين (مثل فريدمان) يرون أن عرض النقود متغير خارجي يتحدد خارج النظام ولا يتأثر بالعوامل الداخلية كالأسعار وسعر الفائدة والناتج وإنما يؤثر فيها حيث يتم تحديد عرض النقود من قبل البنك المركزي وهو الوحيد القادر على خفض أو رفع عرض النقود حسب حاجة الاقتصاد لذلك ومما سبق نجد أن عرض النقود هو مؤشر سليم للسياسة

النادية للحكومة (والتي تستخدمها الحكومة كأداة سياسية حيث تكون مشغولة بتحقيق الاستقرار الرائب) لتحافظ على النمو الاقتصادي.

وفي الماضي أعطى الكينزيون أهمية ملحوظة لكمية (عرض) النقود لاختلاف عنهم كينز أخيرا مركزا على العوامل التي تؤثر في الادخار والاستثمار من حيث علاقتها بالإنتاج وبالأسعار. فيشير كينز إلى أن اختلاف حجم الاستثمار عن حجم الادخار وليس كمية النقود هو السبب الرئيسي للتغير على مستوى الإنتاج والأسعار وذلك لأن دوافع متخذي قرارات الاستثمار تختلف عن دوافع متخذي قرارات الادخار.

الڤصل الرابع

رƳ f الǘNjد في الاقتصاد السƴNjدǻ

ď-Č مǘدمة

ď-č ƬƴريƧ رƳ f الǘNjد

ď-Ď مكNjǘات رƳ f الǘNjد

ď-ď ǈدNjات السياسة الǘدية

ď-Đ ǈسباƒ التƸير في رƳ f الǘNjد

ď-đ مƟددات رƳ f الǘNjد

ď-Ē الƴNjامل المƊرƔ في التƸيير في الاقتصاد السƴNjدǻ

ď-ē التطNjرات الǘدية في الاقتصاد السƴNjدǻ

ď-Ĕ ƝǗصة الڤصل

الثصن الرابƱ

ƳرƒƳ الƃǋƽد في الاقتصادƥ السƽƾƥ

ƌ-Č مƾدمة:

أصبحƘ الناود فƓ العصر الحديƋ تمƛƾ عصب الحياا فƓ أي اقتصاد فƓ العالمƅ والتحƇم فيƎƾ يعنƓ التحƇم فƓ دقة تƽجيƌ الاقتصادƅ فمن ƿƜƺƹ تƺيير أسعار الƽائدا يمƇن تƺيير وتƽجيƌ الموارد الاقتصادية من قƯاƱ إلƑ ƈƢر ومن ƿƜƺƹ تƺيير حجم وƇمية الناود فƓ الاقتصاد يمƇن تƺيير حالة الاقتصاد من الحالة المرƮية إلƑ الحالة الصحية والعƇس. ولابد من عمƿ السياسة المالية والنادية فƓ اتجاƋ واحدƅ لƉن السياسة النادية لوحدها ƹير ƇافيةƄ وقد تصبƟ ƹير مجدية وليس لƎا أي تƋƛير أو فاعلية بدون عمƿ وتƮافر وسائƿ السياسة الماليةƄ Ƈما أن السياسة المالية تƑƾƓ ناقصة وعاجزا عن أداƅ دورها ووƲيƽتƎا بدون السياسة النادية.

ويلعب تƺير عرƭ الناود فƓ البلد عن ƱريƼ السياسة الناديةƅ دوراƍ مƎماƍ فƓ تƽجيƌ مسار الاقتصادƅ فزيادا عرƭ الناود فƓ الاقتصاد قد تƌدي إلƑ تحƽيز االوا الشرائيةƅ وزيادا معدلاƄ الاستƛمار. ولƇن الزيادا الƇبيرا فƓ عرƭ الناود بƺير تƽƜيƯ ودراسة مسبƾة لنتائجƎا وقد تنتƎƓ تلك الزيادا فƓ عرƭ الناود إلƑ زيادا Ƈبيرا يمƇن أن تƌدي إلƑ نتائƜ عƇسية تماماƍ فƓ الƉسعار فاƯ. ويƌدي ƭƽƜ عرƭ الناود بƯرياƐ ƯƽƜئة أيƮاƍ إلƑ نتائƜ سلبية يتƋƛر بƎا بشƇƿ ƃƒƿ المزارƱƅ والعامƿƅ ورجƿ الƉعماƿ فƓ البلد. لƉن ƭƽƜ عرƭ الناود دون المستوƐ المƯلوبƅ يƌدي إلƑ ƲƎور حالة من الرƇود والتƓ يمƇن أن تتحوƿ إلƑ Ƈساد عام فƓ البلدƅ مما يعنƓ تعƯƿ واصابة النشاƯ الاقتصادي فƓ البلد بالشلƿ التام. ولƎذا نجد أن السلƯة النادية فƓ أي دولة من دوƿ العالم تلعب دوراƍ رئيساƍ فƓ الاستارار النادي والمالƓ اللƈزم لنمو الاقتصاد.

"ومƿ ذلك فƎن تزايد الاهتمام بالاقتصادياƄ الناديةƅ ومن ƛم التحƇم فƓ عرƭ الناود واتباƱ سياسة نادية حƇيمة لƉنجاƟ السياسة المستƎدفة علƑ مستوƐ النشاƯ الاقتصادي الحاƿƓƅ لƌ دور فƓ تحايƼ الاستƽدام الƉمƛƿ لما هو متاƟ للمجتمƿ من موارد مادية وبشرية. ورƹم أن المتƺيراƄ الاقتصادية الحاياية – مستوƐ التوƲفƅ حجم الƉنتاجƅ مستوƐ الدƽƿ الحاƿƓ – تعتمد فƓ المƾام الƉوƿ علƑ ما هو متاƟ للمجتمƿ من موارد اقتصادية إلا أن اتباƱ سياسة نادية ƹير

كقيمة تقل من الاستقرار لما هو متاح للمجتمع من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية، مما يعني ضرورة تهيئة الظروف النقدية الملائمة في الاقتصاد"[1].

وتنعم المملكة العربية السعودية باستقرار نقدي يرجع أساساً إلى السياسة النقدية الرشيدة التي تتبعها والتي تهدف إلى تغير كمية النقود المعروضة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة والتي ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار.

وعليه فالمحور الأساسي الذي يدور حوله هذا الفصل هو عرض النقود في الاقتصاد السعودي، الأمر الذي يتطلب تعريف لعرض النقود في المملكة العربية السعودية ومكوناته، العوامل المؤثرة، ثم بحث التطورات النقدية في المملكة العربية السعودية، مع التحليل لسلاسل زمنية مع الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لعرض النقود ونموها في المملكة العربية السعودية.

٢-٢-١ عرض النقود في الاقتصاد السعودي:

يعرف عرض النقود (Money Supply): بأنه إجمالي القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، كما يعرف بأنه مجموع وسائل الدفع التي تلقى قبول في تسوية المعاملات المالية.

وهناك عدة تقسيمات لعرض النقود منها:

M1 = CU + DD

حيث أن:

M1 = عرض النقود بتعريفه الضيق.

CU = النقد المتداول خارج المصارف Currency Outside Banks.

DD = الودائع تحت الطلب من ودائع المؤسسات الخاصة والعامة والأفراد Demand Deposits.

أما بالنسبة لعرض النقود بتعريفه الموسع (M2)، فيشمل عرض النقود بتعريفه الضيق (M1) زائداً الودائع الزمنية والادخارية، فيكون كالتالي:

M2 = M1 + TD

حيث أن:

M2 = عرض النقود بتعريفه الموسع.

TD = الودائع الزمنية والادخارية Time and Saving Deposits.

---

١ الزهار، محمد حامد، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٨٤م.

وأما عرض النقود بتعريفه الأوسع (M3)، فيشتمل على عرض النقود بتعريفه الموسع (M2) بالإضافة إلى الودائع الأخرى شبه النقدية، وعلى ذلك يكون عرض النقود بتعريفه الأوسع كما يلي:

M3 = M2 + QD

حيث أن:

M3 = عرض النقود بتعريفه الأوسع.

QD = الودائع الأخرى شبه النقدية Quasi-Deposits، من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، وودائع مقابل اعتمادات مستندية، ومقابل ضمانات والتحويلات القائمة.

ويتم تبني أحد هذه التعريفات عند استهداف سياسة معينة، من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب الهدف المنشود. فإذا كانت السياسة النقدية تستهدف التحكم في العملة في التداول فإن تبني التعريف الضيق هو المناسب. ويوضح جدول رقم (٤-١) عرض النقود في الاقتصاد السعودي (M3, M2, M1)، بينما يوضح جدول (٤-٢) نمو عرض النقود.

جدوٽ رقم (٤-١) عرٺ الناود فۀ الاقتصاد السعودي (مليون رياٽ)

	عرٺ الناود M1	عرٺ الناود M2	عرٺ الناود M3
١ĕē٠	٢Ē١٠	ď١ē٥	ď٥١Ĕ
١ĕē١	ď٢Ē١	ďĕĕĔ	٤٤Ĕ١
١ĕē٢	٤ē٤ē	٥٥Ē١	Ē٢١Ĕ
١ĕēď	Ē٥ē٠	ē٤Ĕď	Ĕēď١
١ĕē٤	١٠ĒĔ٤	١٢٢٢ď	١٤٠Ē٠
١ĕē٥	١ĕ٥ē٠	٢١١٤٢	٢٤٤٥ď
١ĕēĒ	ď١٢١ē	ďď٠٢ē	ďēďď٥
١ĕēē	٤٥٢ĕē	٤Ĕď٥ē	٥ďĒ١ē
١ĕēĔ	٥٠٤ĔĒ	٥٤Ē٥١	Ē١ďĔ٠
١ĕēĕ	٥٥Ĕ٤ē	Ēē٢ēē	ē٤ēĔĕ
١ĕĔ٠	Ĕď٤٠ĕ	Ĕď٤٠ď	ĕ٤ďĔ٠
١ĕĔ١	ēĒ٥ĔĔ	١٠٢ĕ٥٥	١١ĕ٤٤٥
١ĕĔ٢	Ĕē٠٤ď	١١Ē٠ĕď	١ď٤ďĕĔ
١ĕĔď	ĔĒď٢١	١١ĕĔĕē	١٤ďĕ٤Ĕ
١ĕĔ٤	Ĕď١١١	١١ĕē٠٠	١٤ĔĔĕĒ
١ĕĔ٥	Ĕď٠ďĕ	١٢٢ē٢١	١٥٠٢٤٠
١ĕĔĒ	Ĕ٥Ĕ٥٠	١٢Ēĕďĕ	١ĒďēďĒ
١ĕĔē	Ĕĕď٢ď	١٢ĕ٠٢٠	١Ē٤ďĒ٠
١ĕĔĔ	ĕďĒĒ٤	١ď٤١٤ď	١ēĔ٤١Ĕ
١ĕĔĕ	ĕ١ē٥٢	١ďĒ٤١٤	١Ĕ٠١Ĕ١
١ĕĕ٠	١٠٢٢Ē٥	١٤١٥٤٥	١ĔĔ٤ďĔ
١ĕĕ١	١٢٠٤ē٠	١Ē٥٠ĕď	٢١٥Ĕ٤ď
١ĕĕ٢	١٢٥٤Ē٤	١ē١ēĕĒ	٢١ĔĒ٥٢
١ĕĕď	١٢١٥٠ď	١Ēĕďĕ٥	٢٢ĒĔ٠٠
١ĕĕ٤	١٢٥Ē٤٤	١ēē٠Ē٢	٢ďď٢٤ē
١ĕĕ٥	١٢٤٤ē١	١Ĕ٥Ēĕ٤	٢٤٠٠Ē١
١ĕĕĒ	١ď٢ĕ٢Ĕ	٢٠٤٠٠ĕ	٢٥Ĕ٥٠٠
١ĕĕē	١٤١١Ĕ٤	٢١Ĕď٤ĕ	٢ē١ĕĕĔ
١ĕĕĔ	١٤٠٢ē٢	٢٢ďē٠Ĕ	٢Ĕ٢٠Ē٢
١ĕĕĕ	١٥ĔĔĒ٥	٢٤٢٠٠Ē	ď٠١١٤٥
٢٠٠٠	١Ē٥٥٠٠	٢٥Ēďď٢	ď١٤Ēď١
٢٠٠١	١ēĕďĕĒ	٢ē١٠Ĕ٠	ďď٠ď٢Ĕ
٢٠٠٢	٢٠٢ďďĕ	ď١٠ďĒē	ďĔ٠Ē٠٠

المصدر: مۀسسة الناد العربۀ السعودي، التارير السنوي التاسع والثلاثون.

جدوڵ رقم (٤-٢) نمو عرٖض النقود فى الاقتصاد السعودي (نسبة مئوية)

	عرٖض النقود M1	عرٖض النقود M2	عرٖض النقود M3
١ĕē٠	---	---	---
١ĕē١	٢٥,٠	٢٥,ĕ	٢ē,٤
١ĕē٢	٤٥,Ē	ďĕ,١	ďĔ,Ĕ
١ĕēď	ďĔ,٤	ď٤,Ē	٤٠,٤
١ĕē٤	Ē٢,Ē	Ēď,ď	Ē١,٠
١ĕē٥	Ĕď,٢	ēď,٠	ēď,ĕ
١ĕēĒ	٥ĕ,٥	٥Ē,٢	٥٢,ē
١ĕēē	٤٥,١	٤Ē,٤	٤ď,Ē
١ĕēĔ	١١,٥	١ď,٠	١٤,٥
١ĕēĕ	١٠,٢	٢ď,١	٢١,Ĕ
١ĕĔ٠	١ď,ĕ	٢٤,٠	٢Ē,٢
١ĕĔ١	٢٠,Ĕ	٢ď,٤	٢Ē,Ē
١ĕĔ٢	١ď,ē	١٢,Ĕ	١٢,٥
١ĕĔď	٠,Ĕ-	ď,ď	ē,١
١ĕĔ٤	ď,ē-	٠,٢-	ď,٤
١ĕĔ٥	٠,١-	٢,٥	٠,ĕ
١ĕĔĒ	ď,٤	ď,٤	ĕ,٠
١ĕĔē	٤,٠	١,Ē	٠,٤
١ĕĔĔ	٤,ĕ	٤,٠	Ĕ,Ē
١ĕĔĕ	٢,٠-	١,ē	١,٠
١ĕĕ٠	١١,٥	ď,Ĕ	٤,Ē
١ĕĕ١	١ē,Ĕ	١Ē,Ē	١٤,٥
١ĕĕ٢	٤,١	٤,١	١,ď
١ĕĕď	ď,٢-	١,٤-	ď,ē
١ĕĕ٤	ď,٤	٤,٥	٢,Ĕ
١ĕĕ٥	٠,ĕ-	٤,ĕ	٢,ĕ
١ĕĕĒ	Ē,Ĕ	ĕ,ĕ	ē,ē
١ĕĕē	Ē,٢	ē,٠	٥,٢
١ĕĕĔ	٠,Ē-	٢,٥	ď,ē
١ĕĕĕ	١١,ē	Ĕ,٢	Ē,Ĕ
٢٠٠٠	٥,Ē	٥,ĕ	٤,٥
٢٠٠١	Ĕ,٤	٥,Ĕ	٥,٠
٢٠٠٢	١٢,Ĕ	١٤,٥	١٥,٢

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودي التقرير السنوي التاسع والثلاثون.

ď-Ď مكǈǇات Ƴر f الǄǆǅدǅ في الاقتصاد السǇƴدǆă:

إن اصƠǕƟ عرƱ الناود (Money Supply) وǂما ذǂر سابǄǃǀǁ يشير إلǍ الرصيد الǂǃǄ لوسائƳ الدفƳ المحليةǁ والǂمية الǂلية للناود والتƠ Ǒǂون معدا لǀǁǂǃǄ وتشتمƳ علǍ المǂوناƘ التالية:

ţ – الǄǆǅد المتداولǁ Ǉǆاǀǂ ǃ المصارع ǂǆ الǀمǇة (Currency Outside Banks):

ويااصد بǇǆ العملة المعدنية والناود الورقية المصدرا من قبƳ البنك المرǂزي "مǈسسة الناد" والموجودا فǑ التداوƳ Ƥارج البنك المرǂزي والمصارف التجارية. وتعتبر العملة المعدنية وأوراǃ البنǂنوƘ هǑ العمود النادي للعملة. ويحتǂر البنك المرǂزي "مǈسسة الناد" حǃ إصدار أوراǃ البنǂنوƘ.

ويعتمد مادار ما يحتǀǁǂ بǇǆ الǀǁǂفراد من العملة Currency علǍ عوامƳ منǇǆ:

١- ƠرǃƘ الدفƳ المتبعة – نادǃا أم بواسƠة شيǂƘ ǁǂ أم ǂǑ.

٢- حجم دƤƳ الǀǁǂفراد.

ď- مدă ƠǀوǁǂǃǄ العاداƘ البنǂية لدă الǀǁǂفراد.

***f – الǄǆǅداǀǁ ƟǈƠǉات الطǀƚ* Demand Deposits:**

من ودائƳ المǈسساƘ والǀǁǂفراد والǇǆيئاƘ الرسميةǁ وǂǃون قابلة للسحب بالشيǂƘ وتتميز باǀبوƳ عام ǂوسيلة للدفƳ. ومما يجعلǇǆ مابولة أǂǃǀر أنǇǆ يمǂن سحبǇǆ بدون سابǃ إƠƤǀار أو Ƥسارا وبالتالƠ Ǒ هǑ جزƇ هام من عرƱ الناود.

ويعتمد حجم الودائƳ تحƘ الƠƠǀبǁ علǍ ƠǀوǁǂǃǄ العاداƘ البنǂية لدă الǀǁǂفراد. فǑǃǄ الدوƳ المتادمة حيǃ يسود التعامƳ بالشيǂƘ بدلǀǁ من الناودǁ تشǂƳ هذǇǆ الودائƳ نسبة ǂبيرا من عرƱ الناود (M1).

أما فǑ الدوƳ النامية – نتيجة لتƤǀǁاف النǀǁام المصرفǑ – فالجزƇ الǀǁǂبر من التعامƳ يتم بواسƠة ناود العملة "الناد المتداوƳ Ƥارج المصارف". أما فǑ المملǂة العربية السعوديةǁ فǀǁǂنǇǆ فǑ بداية الǀǁأمر ǂانƘ العملة هǑ التǑ تمƳǀǁ الجزƇ الǀǁǂبر حتǍ عام ١ěēďمǁ ومن ǀǁم شǂƘ الودائƳ تحƘ الƠƠǀب الجزƇ الǀǁǂبر من عرƱ الناود بمعناǇǆ الƠǀǁƲƱ M1ǁ ويرجƳ ذلك لتƠǀور النǀǁام البنǂǑ. وهذا ما يوƱǀǁǂ جدوƳ (ď-٤) مǂوناƘ عرƱ الناود فǑ الاقتصاد السعوديǁ ǂما يوƱƠ جدوƳ رقم (٤-٤) نمو هذǇǆ المǂوناƘ.

ب – الودائع الآجلة والادخارية Time and Saving Deposits:

ويحتفظ بها في البنوك التجارية وهي من أكبر مصادر تمويل البنك التجاري. حيث أنها غير قابلة للسحب عادة إلا عند تاريخ السداد أو بإشعار مسبق.

وبالنظر إلى جدول مكونات عرض النقود رقم (٢-٤) يتضح أن الودائع الزمنية والادخارية أقل من الودائع تحت الطلب في تشكيل عرض النقود إذ أن الجزء الأكبر يعود للودائع تحت الطلب.

د – الودائع الأخرى شبه النقدية (Quasi-Deposits):

وهي عبارة عن ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستندية ومقابل خطابات الضمان والتحويلات القائمة وهي موارد أقل سيولة من مكونات (M2) ولذلك سميت شبه نقدية وبذلك ينظر إليها على أنها مخزن للقيمة. وبالنظر إلى جدول مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي رقم (٢-٤) نلاحظ أن الودائع الأخرى شبه النقدية أقل من الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية ولكنها ذات تأثير في تكوين عرض النقود.

جدوڵ رقم (ď-٤) ـهونا‡K عرƯ الناود فǑ الاقتصاد السعودي (مليون رياڵ)

	الناد المتداوڵ ارجP المصارف CU	الودائڵ تحتK الȽلب DD	الودائڵ الزمنية والادPارية TD	الودائڵ الȔPرă شبǊ النادية QD	إجمالǑ الودائڵ Total
١ĕē٠	١Ē٤٢	ĕĒĚ	٥Ē٥	ď٤ď	١Ěēē
١ĕē١	١ĕ٥١	١ď٠ĕ	ēďĚ	٤Ěď	٢٥ď٠
١ĕē٢	٢٤ĚĚ	٢٢٥ĕ	Ě١٤	Ē٥Ē	ďēď٠
١ĕēď	ďďē٤	ď١ĕ٥	ĕ١٤	١٢٤Ě	٥ď٥ē
١ĕē٤	٥٠٥٢	٥Ēďď	١٥ďĕ	١Ěďē	ĕ٠٠Ě
١ĕē٥	Ě٥٥ĕ	١١٠١٢	١٥ē٢	ďď١٠	١٥Ěĕ٤
١ĕēĒ	١ďĒ٠ē	١ēĒ١٠	١Ě١١	٤ď٠Ě	٢ďē٢Ě
١ĕēē	١ēĕē٠	٢ēď٢ē	ď٠Ē٠	٥٢Ē٠	ď٥Ē٤Ě
١ĕēĚ	٢١٠١٠	٢ĕ٤ēĚ	٤١Ē٥	Ēē٢ĕ	٤٠ďē٠
١ĕēĕ	٢٥١ĕĕ	ď٠٤٤ĕ	١١Ēď٠	ē٥١١	٤ĕ٥ĕ٠
١ĕĚ٠	٢Ē١٤٤	ďē٢Ē٥	١ĕĕĕ٤	١٠ĕēē	ĒĚ٢ďĒ
١ĕĚ١	ď٠٤٢١	٤Ē١Ěē	٢ĒďĒē	١Ē٤ĕ٠	Ěĕ٠٢٤
١ĕĚ٢	ď٥٢Ě١	٥١ēĒ٢	٢ĕ٠٥٠	١Ěď٠٥	ĕĕ١١Ě
١ĕĚď	ď٤Ē٥٥	٥١ĒĒē	ďď٥ē٥	٢٤٠٥١	١٠ĕ٢ĕď
١ĕĚ٤	ď٤ē٥٠	٤Ěď١Ē	ďĒ٥Ěĕ	٢ĕ١ĕĒ	١١٤١٤ē
١ĕĚ٥	ďĒĚĒĚ	٤Ē١ē١	ďĕĒĚ٢	٢ē٥١ĕ	١١ďďē٢
١ĕĚĒ	ďĚĒ٠٤	٤ē٢٤ē	٤١٠Ěĕ	ďĒēĕē	١٢٥١ď٢
١ĕĚē	ďĕďĕĒ	٤ĕĕ٢Ē	ďĕĒĕē	ď٥ď٤٠	١٢٤ĕĒď
١ĕĚĚ	ď٥ĕ٤٥	٥ēē١ĕ	٤٠٤ēĕ	٤٤٢ē٥	١٤٢٤ēď
١ĕĚĕ	ďďĚēē	٥ēĚē٥	٤٤ĒĒ٢	٤ďēĒē	١٤Ēď٠٤
١ĕĕ٠	٤٤ēēĒ	٥ē٤ĚĚ	ďĕ٢Ě١	٤ĒĚĕď	١٤ďĒĒ٢
١ĕĕ١	٤٤Ē٢٠	ē٥Ě٥٠	٤٤Ē٢ď	٥٠ē٤ĕ	١ē١٢٢ď
١ĕĕ٢	٤ďēē٢	Ě١Ēĕ٢	٤Ēďďď	٤ĒĚ٥Ē	١ē٤ĚĚ٠
١ĕĕď	٤٢Ē٢ď	ēĚĚĚ٠	٤ēĚĕ٢	٥ē٤٠٥	١Ě٤١ēĚ
١ĕĕ٤	٤٤ĕĒ٥	Ě٠Ēēĕ	٥١٤١ē	٥Ē١Ě٥	١ĚĚ٢Ě٢
١ĕĕ٥	٤ď٠Ěē	Ě١ďĚ٤	Ē١٢٢ď	٥٤ďĒĚ	١ĕĒĕē٤
١ĕĕĒ	٤ď٠ďĚ	ĚĕĚĕ٠	ē١٠Ě١	٥٤٤ĕ٢	٢١٥٤Ēď
١ĕĕē	٤٥Ě٢ď	ĕ٥ďĒ١	ēē١ĒĒ	٥ďĒ٤ĕ	٢٢Ē١ēĒ
١ĕĕĚ	٤٥٠١ĕ	ĕ٥٢٥ď	Ěď٤ďĒ	٥Ěď٥ď	٢ďē٠٤ď
١ĕĕĕ	٥٥٠Ē٠	١٠١Ē٠٥	Ě٥ď٤١	٥ĕ١ďĕ	٢٤Ē٠Ě٥
٢٠٠٠	٥١٠١ĕ	١١٤٤Ě١	ĕ٠Ěď٢	٥Ě٢ĕĕ	٢Ēď Ē١٢
٢٠٠١	٤ĕ٢٠ď	١ď٠١ĕ٢	ĕ١ĒĚ٥	٥ĕ٢٤Ě	٢Ě١١٢٥
٢٠٠٢	٥٢ď٢ĕ	١٥٠٠١٠	١٠Ě٠٢Ě	ē٠٢ď٢	ď٢Ě٢ē٠

المصدر: ـهȭسسة الناد العربǑ السعوديǕ التارير السنويǕ التاسڵ والǕǕǾون.

٢-٢ أدوات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية:

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالتأثير في كمية النقود "العرض النقدي" في المملكة باستخدام الأدوات التالية:

أ- مباشرة: نسبة الاحتياطي القانوني:

ويستخدم البنك المركزي "مؤسسة النقد" نسبة الاحتياطي القانوني كأداة مهمة للتحكم في عرض النقود في البلاد فعندما يرغب البنك المركزي "مؤسسة النقد" بزيادة عرض النقود في البلاد فإنه يخفض نسبة الاحتياطي فتزيد مقدرة البنوك التجارية على الإقراض وإذا أراد أن يخفض من عرض النقود في البلاد فإنه يرفع نسبة الاحتياطي فتقل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض فيقل عرض النقود تبعاً لذلك.

ب- غير مباشرة: عمليات إعادة الشراء (Repo):

وهي عبارة عن اتفاقية إعادة بيع وشراء السندات الحكومية فيما بين مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المحلية. وتعتبر عمليات إعادة الشراء إحدى أدوات السياسة النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي للتحكم في عرض النقود. وتقوم المؤسسة بتقديم آلية محدودة من تسهيلات اتفاقية إعادة الشراء في حدود ٠,٥ في المئة من الأوراق المالية المؤهلة للمصارف وفقاً لمعدل العائد الرسمي لاتفاقية إعادة الشراء Official Repurchase Rate (ORR). ويستخدم هذا السعر كمعدل عائد تحدده سياسة المؤسسة ويمارس أثراً توجيهياً على السوق النقدية المحلية. لذا فإن تسهيلات اتفاقية إعادة الشراء توفر نظاماً تلقائياً لتنظيم سيولة النظام المصرفي.

جدوݩ رقم (٤-٤) نمو مǂوناƘ عرƢ الناود فǠ الاقتصاد السعودي (نسبة مئوية)

	الناد المتداوݩ خارج المصارف CU	الودائݭ تحƘ الƱلب DD	الودائݭ الزمنية والادخارية TD	الودائݭ شبǈ ǾƱرă النادية QD	إجمالǠ الودائݭ Total
١ĕē٠	---	---	---	---	---
١ĕē١	١Ě,ĕ	ď٥,ď	ď٠,٥	٤٠,Ē	ď٤,Ě
١ĕē٢	٢ē,٥	ē٢,٥	١٠,٤	ďĒ,٠	٤ē,٤
١ĕēď	ď٥,Ē	٤١,٤	١٢,٢	ĕ٠,١	٤ď,Ē
١ĕē٤	٤ĕ,ē	ēĒ,ď	ĒĚ,٥	٤ē,٢	ĒĚ,٢
١ĕē٥	Ēĕ,٤	ĕ٥,٥	٢,١	Ě٠,٢	ēĒ,٤
١ĕēĒ	٥ĕ,٠	٥ĕ,ĕ	١٥,٢	ď٠,١	٤ĕ,ď
١ĕēē	ď٢,١	٥٥,٢	Ēĕ,٠	٢٢,١	٥٠,٢
١ĕēĚ	١Ē,ĕ	ē,ĕ	ďĒ,١	٢ē,ĕ	١ď,٢
١ĕēĕ	١ĕ,ĕ	ď,ď	١ēĕ,٢	١١,Ē	٢٢,Ě
١ĕĚ٠	ď,Ě	٢٢,٤	ē١,ĕ	٤Ē,١	ďē,Ē
١ĕĚ١	١Ē,٤	٢ď,ĕ	ď١,ĕ	٥٠,٢	ď٠,٥
١ĕĚ٢	١Ē,٠	١٢,١	١٠,٢	١١,٠	١١,ď
١ĕĚď	١,Ě-	٠,٢-	١٥,Ē	ď١,٤	١٠,ď
١ĕĚ٤	٠,ď	Ē,٤-	ĕ,٠	٢١,٤	٤,٤
١ĕĚ٥	Ē,١	٤,٥-	Ě,٥	٥,ē-	٠,ē-
١ĕĚĒ	٤,ē	٢,ď	ď,٥	ďď,ē	١٠,٤
١ĕĚē	٢,١	٥,ē	ď,٤-	٤,٠-	٠,١-
١ĕĚĚ	Ě,Ě-	١٥,Ē	٢,٠	٢٥,ď	١٤,٠
١ĕĚĕ	٥,Ě-	٠,ď	١٠,ď	١,١-	٢,ē
١ĕĕ٠	ď٢,٢	٠,ē-	١٢,٠-	ē,١	١,Ě-
١ĕĕ١	٠,ď-	ď١,ĕ	١ď,Ē	Ě,٢	١ĕ,٢
١ĕĕ٢	١,ĕ-	ē,ē	ď,Ě	ē,ē-	٢,١
١ĕĕď	٢,Ē-	ď,٤-	ď,٤	٢٢,٥	٥,ď
١ĕĕ٤	٥,٥	٢,ď	ē,٤	٢,١-	٢,٢
١ĕĕ٥	٤,٢-	٠,ĕ	١ĕ,١	ď,٢-	٤,Ē
١ĕĕĒ	٠,١-	١٠,٥	١Ē,١	٠,٢	ĕ,٤
١ĕĕē	Ē,٥	Ē,١	Ě,Ē	١,٥-	٥,٠
١ĕĕĚ	١,Ě-	٠,١-	Ě,١	Ě,Ě	٤,Ě
١ĕĕĕ	٢٢,ď	Ē,ē	٢,ď	١,ď	ď,Ě
٢٠٠٠	ē,ď-	١٢,ē	Ē,٤	١,٤-	ē,١
٢٠٠١	ď,Ē-	١ď,ē	٠,ĕ	١,Ē	Ē,Ē
٢٠٠٢	Ē,٤	١٥,٢	١ē,Ě	١Ě,٥	١Ē,Ě

المصدر: مǘسسة الناد العربǠ السعوديǈ التارير السنويǈ التاسݲ والثǘǭون.

Ð-ď ƒسباċ التƺير في ٢ر f اللألدċ:

هناك مسبباƘ للتƺير فǀ عرƉ الناود وهǀ علǏ الشƂý التالǀ:

Č – الƀطاƗ الƜكǀمي:

عندما يزيد الǆƻاƀ فǀ اǗƗƒ الحƂومǀ علǏ اǗيراداƘ (بواسƱة الƉرائب والاقتراƉ)Ǘ فƎن عرƉ الناود فǀ الاقتصاد سوف يزداد. وذلك ǕƊن اǆƻƙƀ الزائد للحƂومة إنما يموý عن ƀريƀ قيام الحƂومة بالاقتراƉ من البنك المرƂزيǗ وعن ƀريƀ بيý السنداƘ الحƂومية بما فǀ ذلك أذوناƘ الƤزينة إلǏ الجƌاز المصرفǀ أو عن ƀريƀ ƀبý قدر من أوراƀ البنƂنوƘ أي عن ƀريƀ التمويý بالعجز. هذƋ العملياƘ التǀ يƀوم بƌا اǗƗƒ الحƂومǀ سوف تƌƊدي إلǏ زيادƔ اǓصوý المالية للجƌاز المصرفǀ. وعندما تƀوم الحƂومة بتمويý إنƻاƀƌا باستƤدام ودائعƌا لدƎ البنك المرƂزي فƎن اƤƙصوم ƹير النادية للنƲام المصرفǀ سوف تنƤƻƉ. فƎذا لجƉƘ الحƂومة إلǏ التمويý بالعجز فƎن ƤصوƇ العملة للجمƌور سوف تزداد. وعليƌƴ فƎن عرƉ الناود سوف يزداد مƴ سياسة تمويý عجز الميزانية. وبالمƴƆýǗ فƎن فائƉ الميزانية سوف يƌƊدي إلǏ تƤƻيƉ فǀ عرƉ الناود.

ويƌƊƙر العجز الحƂومǀ فǀ الصرف اǓجنبǀ أيƉƊ علǏ عرƉ الناودǗ فعندما يƂون هناك مƴƆý هذا العجز فƎن الحƂومة تƀوم بشراƇ الصرف اǓجنبǀ من البنك المرƂزي. ويƌƊدي هذا إلǏ انƤƻاƉ أرصدƔ الصرف اǓجنبǀ لدƎ البنك المرƂزي وبالتالǀ سوف يƂون هناك تƤƻيƉ مماƛý فǀ اƤƙصوم النادية للبنك المرƂزي. وعليƌƴ فƎن سلƱة البنك المرƂزي فǀ إصدار أوراƀ البنƂنوƘǗ وزيادƔ عرƉ الناود سوف تƉعف. ولƂن لو أن الحƂومة اقترƉƘ من البنك المرƂزي ƆƊم قامƘ بشراƇ الصرف اǓجنبǀ منƌƴǗ فلن يƂون هناك تƺير فǀ عرƉ الناود.

č – الƀطاƗ اƤƙاƫ :

إن اǗƗƒ اƤƙاƫ f فǀ الاقتصاد يمƂن أن يƌƊƙر علǏ عرƉ الناود بالƱرƀ اǓتية:

أ– عن ƀريƀ شراƇ وبيý اǓسƌم والسنداƘ من وإلǏ الجƌاز المصرفǀǗ فƎن عرƉ الناود سيزداد أو ينا f .

ب- عن ƀريƀ زيادƔ أو تƤƻيƉ الاروƉ من اǗƗƒ المصرفǀ فƎن عرƉ الناود يزداد أو ينƤƻƉ.

---

٢ Groedhuys D. W.; Op.cit. P43.

ج– عن ƊريƸ تƺيير اﻟƤصوم ƹير النادية للجƫاز المصرفǅ وذلك من Ƥǚǔ شراƈ وبيƴ السنداƯ الحƀومية منƬا وƬƫ فƎن الƊƄƫ المالية للƊƄƫ f ƪƤال ƢƄƊار علǈ اﻟƮصوƴ المالية للƊƄƫ المصرفǅ وعلǈ ƊاƬƫ فǅ ƤƪƸ الناود. وبالمƢƴƴ فƎن عملياƯ الƊƄƫ f ƪƤال ƴم الƊƄƫ المصرفǅ قد تƢƄƊار علǈ صافǅ اﻟƤصوم ƹير النادية للƊƄƫ المصرفǅ والتǅ بدورها تƢƄƊار علǈ عرƭ الناود.

ƌ-ƉŠمحددات عرƭ f ƊŠƅƬƳƉ:

هناك أربعة محدداƯ لعرƭ الناود فǅ أي مجتمƴ وهǅ ƀما يلǅ:

١– يتوقف الحجم الƀلǅ لعرƭ الناود فǅ اقتصاد ما علǅ ƀمية اﻹصدار النادي (الناود الاانونية) التǅ يصدرها البنك المرƀزي.

٢– يƮƋ حجم الناود المتداولة (العرƭ النادي الƀلǅ) فǅ المجتمƴ حجم الناود الاانونية المصدرا بمادار ما تاوم بƬ البنوك والوسƊاƅ الماليون من إيجاد لناود الودائƴ.

ƌ– الناود أصƴ يتميز بدرجة عالية من السيولة. ويƮترƭ ƀ لذلكƀ أن الناود الاانونية والودائƴ الجارية للبنوك التجارية هǅ فاƊƀ التǅ تمƢƴ العرƭ النادي بالمجتمƴ. ومƴ ذلكƀ فƬƳناك مجموعة من اﻷصوƴ تƢƄƤر ƽƢƴ سيولة من الناود والودائƴ الجارية وتشترك معƬƳ فǅ الاايام بوƔيƮة مستودƳ للايمة أو مƤزن الƀروا مƢƴ: الودائƴ المصرفية ƕجƴ وبعƭ اﻷوراƸ المالية التǅ تعرف باسم شبƬƫ الناود. وتستƤدم هذƯا اﻷصوƴƀ أحياناƈƀ ƀبدائƴ للناود ولƀن بعد تحويلƬƳا إلǈ ناود عن ƊريƸ البيƴ أو الاستبداƴƀ وقد يحد ƪ لƬƳا ƤسارƬا فǅ قيمتƬƳا عند الاستبداƴ. ومعنǈ ذلك أنƬƳا لا تƢƄƊار علǈ العرƭ الƀلǅ للناود بادر ما تتƢƄƊار هǅ بالمعروƭ من الناود. باǕƭافة إلǈ أن التعامƴ فيƬƳا يدƤƴ فǅ إƊƳار سوƸ المايƴ وليس السوƸ النادي. ومن المعروف أن اﻷصوƴ التǅ تتداوƴ بيعƈ وشراƈ فǅ سوƸ المايƴ أقƴ من اﻷصوƴ النادية. وقد اتƱƸ جمƬƳور الاقتصاديين علǈ اعتبار الناود الاانونية وناود الودائƴ هǅƀ فاƊƀ العناصر التǅ يتƉلف منƬƳا عرƭ الناود فǅ أي اقتصاد. أي ارتباƊ عرƭ الناود بالسيولة النادية فǅ المجتمƴ.

٤– بناƅƃ علǈ ذلكƀ يمƀن الاوƴ إن عرƭ الناود يتوقف علǈ الارار السياسǅ للدولة التǅ يƤƭƴ البنك المرƀزي (مƉسسة الناد فǅ المملƀة العربية السعودية) فǅ عملية اﻹصدارƀ فالاستاǔلية التǅ يتمتƴ بƬƳا البنك المرƀزي إدارية وفنية ولƀنƬƫ ينƱذ السياسة النادية للدولة. ومن Ƣƴمƀ فاد اعتبر

ƌ باحنشƢƴ أسامة محمدƀ (١٤٢٠هـ - ١ƍƍƍم).

عرƯ الناود متƸيرا سياسياƗ أو متƸيراƗ ƤارجياƗ يتƋرƯ ƅƓƃƋ ƑƆ المدا االصيرا ولا يتƋƛر بتƸيراƀ سعر الƑƏائدا ƨما لا يتحدد من داƤƆ النƲام الاقتصادي.

ƌ-Ē الƴƏامل المƚƛرƔ في ƳرƯ النƴƏƏد في الاقتصاد السƴƏدƒ:

هناك أربعة عواملƇ رئيسة مباشرا تƊƛƃر ƑƆ عرƯ الناود ƑƆ المملƨة العربية السعودية وهƑ علƓ النحو التالƑ:

Č – مطƆƏبات المصارƱ التجارية مƿ Ƌƛالƴƅالƨ ƓƆƴ :

تادم المصارف التجارية الاروƯ وتاوم بالاستƛمار ƑƆ االƛƋƳ الƤƁ ƀ Ü وهذا النشاƋ يƊƛƃر بشƨƇ مباشر علƓ عرƯ الناود. حيƚ عندما تحدƚ زيادا ƑƆ إجمالƑ مƋلوباƀ المصارف من االƛƋƳ الƤƁ ƀ فƎن ذلك يƊدي إلƓ ارتƑƏƳ عرƯ الناودÜ وعندما يƨون هناك انƤƑاƯ ƑƆ إجمالƑ مƋلوباƀ المصارف من االƛƋƳ الƤƁ ƀ Ü فƎذا يƊدي إلƓ انƤƑاƯ عرƯ الناود.

č – مطƆƏبات المصارƱ التجارية مƿ Ƌƛ المƚسسات الƳامة:

ومن هذا المƊسساƀ الƤƁوƋ السعوديةÜ والسƨة الحديديةÜ وشرƨة سابكÜ وشرƨة الƨهرباƇ وشرƨاƀ الÝسمنƀ. حيƚ تاوم المصارف التجارية بتاديم الاروƯ لهذا المƊسساƀ وهذا النشاƋ بدورا يƊƛƃر علƓ عرƯ الناود إما بالارتƑƏƳ أو الانƤƑاƯÜ وذلك علƓ النحو التالƑÜ عند حدوƚ زيادا ƑƆ إجمالƑ مƋلوباƀ المصارف من المƊسساƀ العامة فƎن ذلك يƊدي إلƓ ارتƑƏƳ عرƯ الناود. والعƨس عندما ينƤƑƯ إجمالƑ مƋلوباƀ المصارف من هذا المƊسساƀÜ فƎن هذا يƊدي إلƓ ƤƑƯ عرƯ الناود.

Ď – ƳجƦ ميƦاƳ المدفƴƳات الƴƅالƨ ƓƆƴ :

إن المƊشر المستƤدم لاياس هذا العجز هو:

١- عجز Ýن المملƨة منذ سنواƀ عديدا ƑƆ حالة عجز.

٢- ولذلك يƊƛƃر هذا العاملƇ سلباƗ علƓ عرƯ الناود نتيجة Ƥروج الÝموالƇ إلƓ الƤارج مالبƇ سلƀ أو Ƥدماƀ.

ƌ – صافي الÝƅƳƦƃƏ الحƨƏمي:

ويعتبر هذا العاملƇ من أبرز العواملƇ المƊƛƃرا ƑƆ عرƯ الناودÜ ويتم احتساب هذا الصافƑ عن ƋريƤ ƀ ƋرƟ الÝيراداƀ المحلية من الÝنƑاƀ المحلƑ الحƨومƑ.

والجدولƇ رقم (٤-٥) التالƑ يبين العواملƇ المƊƛƃرا ƑƆ عرƯ الناود ƑƆ الاقتصاد السعودي للƑƙرا من ١ĕĕĒم إلƓ ٢٠٠٢م.

جدوٌ رقم (٤-٥) العوامٌ المؤثرا فۏ Ǒ عرڵ Ư الناود فۏ Ǒ الاقتصاد السعودي

	ČĚĚē	ČĚĚĚ	čččc	čččČ	čččč
التڠير فۏ Ǒ عرڵ Ư الناود M3	١٠,١	١ĕ,١	١ď,٥	١٥,ē	٥٠,٢
العوامٌ المؤثرا هۏ Ǒ:					
صافۏ Ǒ إنڤاڬ الحڪومة.	ĕē,ď	١٢٠,٢	١Ĕē	١Ē٠,٤	١٥٤,٢
التڠير فۏ Ǒ مطلوباƘ المصارف من اϋلا Ƴ الخاص f .	٢ē	١,٥	١٠	١٤,Ĕ	١Ĕ,Ĕ
التڠير فۏ Ǒ مطلوباƘ المصارف من مؤسساƘ اϋلا Ƴ العام.	٢,ē	ĕ,ď-	١,ĕ-	١,Ē-	١,١
العجز فۏ Ǒ ميزان مدفوعاƘ اϋلا Ƴ العام.	١٤٢,ē-	١ď٠,٤-	١٤٠,٢-	١٥ĕ,٠-	١Ē١,٠-
صافۏ Ǒ البنود اڤخرǎ.	٢Ē	ďē,١	٤١,٢-	١,١	ďē,١
المجموƳ	١٠,١	١ĕ,١	١ď,٥	١٥,ē	٥٠,٢

المصدر: مؤسسة النڤد العربۏ Ǒ السعودي التڤرير السنوي التاسƳ والثڤثون.

ē-ď التطوراƘ النڤدية في الاقتصاد السعودǎ:

تنعم المملڪة العربية السعودية باستڤرار نڤدي يرجƳ أساساً إلى السياسة النڤدية التǑ تتبعها والتǑ تهدف إلى تڠير ڪمية الناود المعروڞة بڠرڵ تحڤيڬ اڤهداف الاقتصادية للدولة والتǑ ترمǑ إلى تحڤيڬ معدٌ نمو مڤبوٌ مƳ استڤرار فۏ Ǒ المستوǎ العام لڤسعار.

وفǑ ظٌ التطوراƘ الاقتصادية العالميةٛ وما صاحبها من ضعف فǑ انتعاڜ الاقتصاد العالمǑٛ ترتب على ذلك مخاطر حدوث تراجƳ مڤعف فǑ النشاط الاقتصادي. حيث اتبƳ بنك الاحتياطǑ الفيدرالǑ اڤمريڪǑ اتباƳ سياسة نڤدية توسعيةٛ وڪذلك اتبƳ البنك المرڪزي اڤوروبǑ سياسة نڤدية توسعيةٛ وأيضاً البنك المرڪزي اليابانǑ تبنى سياسة نڤدية توسعية نوعاً ما.

وفǑ ضوء التطوراƘ الدوليةٛ حافظƘ مؤسسة النڤد العربǑ السعودي على سياساتها النڤدية الاستيعابية المرنةٛ ومن الجدير بالملحوظة بالنسبة للوضƳ النڤدي فǑ المملڪة خڤٌ عام ٢٠٠٢م هو أن مستوǎ اڤسعار المحلية ظٌ مستڤراًٛ بالرڠم من تصاعد معدٌ النمو النڤدي ويعزǎ ذلك إلى المحافظة على توازن عادٌ بين الطلب على الناود والمعروڵ من السلƳ والخدماƘ فǑ الاقتصاد.

٢-٤ رƒ الـنقود:

يتƋون عرƭ الناود بتعريƑƊ الواسƴ (ƞƠ) الذي يايس المستوƊă الƄƆي للسيولة المحليةǛ من الناد المتداولƔ ƥارج المصارف وإجماƅƄ الودائƴ المصرفية. وقد ارتƸƴ عرƭ الناود (ƞƠ) بمعدƥ متساƳ نسبتƌƊ ١٥,٢ فƑ المئة فƑ عام ٢٠٠٢م مااارنة بمعدƥ نسبتƌƊ ٥,٠ فƑ المئة فƑ عام ٢٠٠١م ومتوسƱ سنوي نسبتƌƊ ٥,ƞ فƑ المئة ƥƜƤ العشر سنواƭ الماƮية. ويعزă التساƳ فƑ معدƥ النمو النادي ƥƜƤ عام ٢٠٠٢ إلƑ عاملين رئيسيين: اƗوƥǛ قيام المصارف التجارية بزيادا تسƎيƜتƎا الائتمانية لدعم النشاƱ الاقتصادي الاوي فƑ مƄسساƭ الƾƱاƳ ƒ والƾƱاƳ العام. وقد ارتƸعƭ مƱلوباƭ المصارف التجارية من الƾƱاƳ ƒ بمعدƥ متساƳ نسبتƌƊ ١٠ فƑ المئة مااارنة بمعدƥ نسبتƌƊ ٤,٤ فƑ المئة فƑ عام ٢٠٠١مǛ بينما زاداƭ مƱلوباƭ المصارف التجارية من مƄسساƭ الƾƱاƳ العام بنسبة ١٠,٤ فƑ المئة مااابƥ انƼƸاƭ نسبتƌƊ ١ƞ فƑ المئة فƑ العام السابƀ. أما العامƥ الƛانƑ فيƦمن عدم الاستارار الناجم عن التوتر فƑ الوƭƮ الجƸرافƑ السياسƑǛ وتوافر ƒ الاستƛمار الجاذبة فƑ المماƄة مما دفƴ المواƱنين إلƑ توƱيف مدƤراتƎم محلياƋ أƛƄر من ذي قبƥ والايام بƜعادا بعƭ أموالƎم من الƤارج لاستƛمارƍا من ƍذا الƾƸ ƒ بسبب عدم الاستارار فƑ اƗسواƀ المالية العالمية الجدوƥ (٤-٢) والرسم البيانƑ (٤-١).

رسم بيانƑ رقم (٤-١)

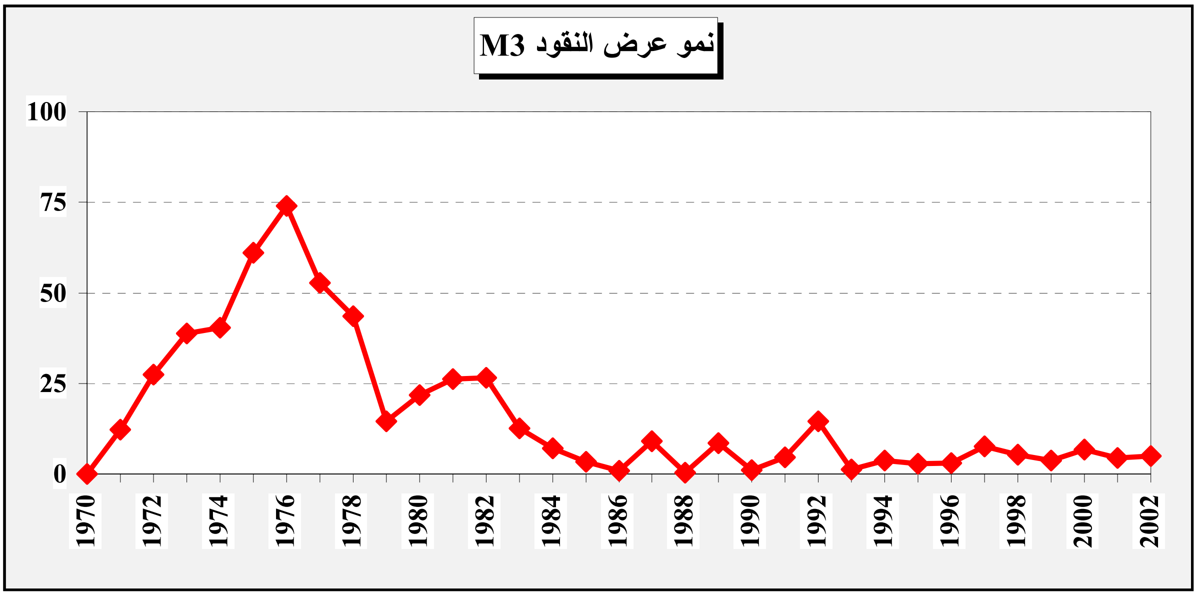

وقد شǂƘ الودائǗ المصرفية نسبة ĕ٤ فǑ المئة من الزيادة التǑ ƟرأǨ فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ حيƚ ارتفعƘ هذǽ الودائǗ بصورا حادا بحوالǑ ٤ē,١ مليار ريال أو بنسبة Ē,١Ĕ فǑ المئة Ɣǔǚ العامǕ وزاد نصيبǂا فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ من ١,٥Ĕ فǑ المئة بنǂاية عام ٢٠٠١م إلǏ ďĒ,ĔĒ فǑ المئة بنǂاية عام ٢٠٠٢م. وارتƻǗ الناد المتداوǗ ƹارƜ المصارف بحوالǑ ١,ď مليار ريال أو بنسبة ٤,Ē فǑ المئةǕ وƹƻǓ نصيبǊ فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ من ĕ,١٤ فǑ المئة إلǏ ē,ď١ فǑ المئة Ɣǔǚ العام. الجـدولان (٤-ď) و (٤-٤) والرسم البيانǑ (٤-٢).

رسم بيانǑ رقم (٤-٢)

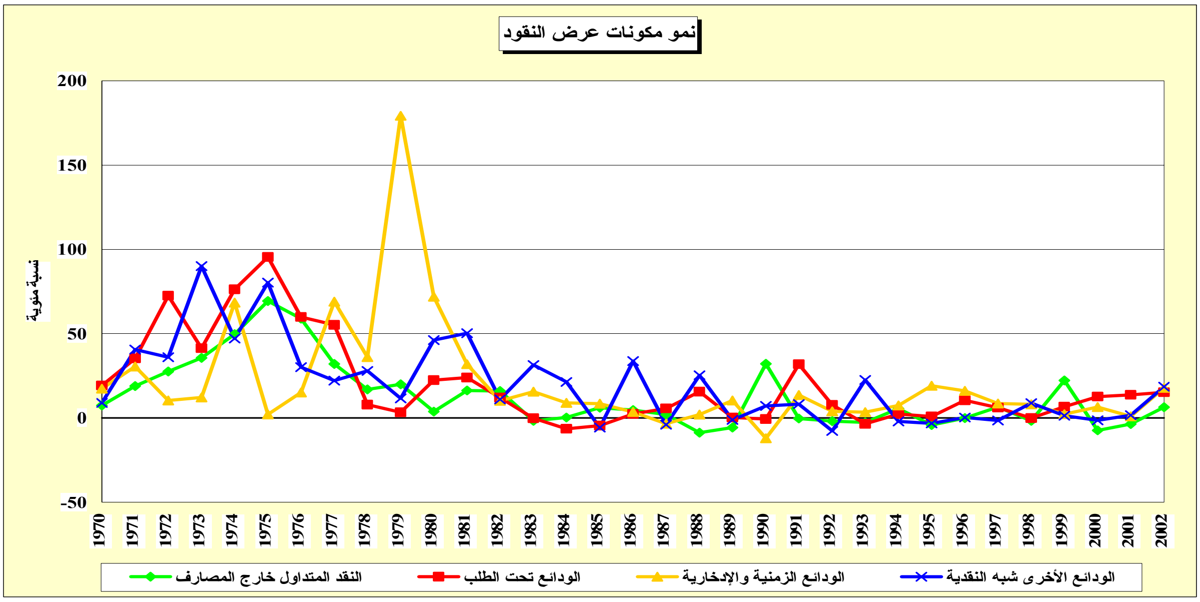

اﻟ ساهمƘ جميǗ فئاƘ الودائǗ فǑ الزيادا التǑ ƟرأǨ فǑ الودائǗ المصرفية وارتفعƘ الودائǗ تحƘ الƟلǢ بحوالǑ Ē,ĕ١ مليار ريال أو بنسبة ١٥,٢ فǑ المئة وǓǗ نصيبǂا فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ ثابتاǄ عند ٤,ĕď فǑ المئة. وارتƻǗ نصيب الودائǗ الزمنية والادƹارية والودائǗ شبǊ الناديةĂ (ƏƹƟرǍ (ودائǗ المايمين بالعملة اǕƻجنبيةǕ والودائǗ التأمينية مالǗ اعتماداƘ مستندية وƟǂالباƘ والتحويǚƘ الǢائمة) فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ ƔǕǚ العام بسبب ارتفاǓ الزيادا النسبية فǑ نسبتǂا ماارنة بفئاƘ الودائǗ ƏƹƟرǍ. وزادƘ الودائǗ الزمنية والادƹارية بحوالǑ ď,Ē١ مليار ريال أو بنسبة Ē,ē١ فǑ المئة وارتفǗ نصيبǂا فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ من Ē,ē٢ فǑ المئة إلǏ ٤,Ĕ٢ فǑ المئة Ɣǔǚ العام. وزادƘ الودائǗ شبǊ النادية ƏƹƟرǍ بحوالǑ ١١ مليار ريال أو بنسبة ٥,Ĕ١ فǑ المئة. وارتفǗ نصيبǂا فǑ عرǓ الناود بتعريǦ الواسǗ من ĕ,ē١ فǑ المئة إلǏ ٤,Ē١ فǑ المئة.

وƘاƹ الزيادا الƢبيرا التŌ طرأƘ علƆ الودائƴ تحƘ الƐلب منسجمة مƴ استمرار الاتجاƋ التصاعدي فŌ مستوă النشاط الاقتصادي لƚƐاƳ الƢاƫ . وقد يƢون سبب الزيادا الƢبيرا التŌ طرأƘ علƆ الودائƴ الزمنية والادƤاريةƋ بالرƹم من تراجƴ معدلاƘ أسعار العائدƋ هو أن أصحاب المدƤراƘ من الƢارج قد فƮلوا الحصوƾ علƆ أي سعر عائد سائد فŌ السوƼ بدلاً من إيداعƌا شƢƾ ودائƴ تحƘ الƐلب لا تدر عوائدƋ وتجدر الƎشارا إلƆ أن معدƾ العائد فŌ السوƼ المحلية أعلƆ من نƲيراƋ فŌ السوƼ العالمية. وهذا يƻسر أيƮاً سبب الزيادا فŌ "الودائƴ شبƊ النادية الƤƢرƜă"Ƌ التŌ طرأ معƊƲمƌا علƆ فئة الودائƴ الزمنية والادƤارية.

وƢان لƚƒتجاهاƘ الواردا أعƚƋ فŌ مƢوناƘ عرƩ الناود أƛرها علƆ معدلاƘ نمو عرƩ الناود بتعريƻƊ الƮيƼ (ن١) وعرƩ الناود بتعريƻƊ الƒوسƴ (ن٢) ƤƚƢƾ العام. ونƲراً لحدوƚ زيادƘ فŌ مƢوناƘ عرƩ الناودƋ فاد ارتƻعƘ أيƮاً معدلاƘ نمو عرƩ الناود (ن١) وعرƩ الناود (ن٢) بشƢƾ حادƋ بالرƹم من أن سرعة النمو ƢاƘ أƛƾ بالنسبة لعرƩ الناود (ن١) مƼارنة بعرƩ الناود (ن٢)Ƌ مƼارنة بعرƩ الناود (ن٣)Ƌ وارتƻƴ معدƾ نمو عرƩ الناود (ن١) المƢون من الناد المتداوƾ ƤارƜ المصارف والودائƴ تحƘ الƐلبƋ بنحو ٤,٤ ناƐة مئوية ليبلƸ ١٢,Ě فŌ المئة فŌ عام ٢٠٠٢م مƼارنة بمعدƾ نمو نسبتƊ ٤,Ě فŌ المئة فŌ عام ٢٠٠١م. وزاد معدƾ نمو عرƩ الناود (ن٢) بنحو ē,Ě ناƐة مئوية ليبلƸ ١٤,٥ فŌ المئة مƼارنة بمعدƾ نمو نسبتƊ ٥,Ě فŌ المئة فŌ العام السابƼ.

وبما أن التسارƱ فŌ معدƾ نمو عرƩ الناود بتعريƻƊ الواسƴ (ن٣) ارتƻƴ بنحو ١٠,٢ ناƐة مئوية ليبلƸ ١٥,٢ فŌ المئةƋ فاد انƻƤƩ نصيب Ƣƾ من (ن١) و (ن٢) فŌ (ن٣) ƤƚƢƾ العامƋ وتراجƴ نصيب (ن١) من ٥٤,٣ فŌ المئة ليبلƸ ٥٣,٢ فŌ المئة وانƻƤƩ نصيب (ن٢) من ٢,١Ě فŌ المئة ليبلƸ ١,Ě فŌ المئة. جدوƾ رقم (٤-٢).

ƒ - الƳƢƗƊƿ المƎƗرƾ في ƳƢƊƯ الƈƢƳƳ (ƊƯƳ):

يبين تحليƾ العوامƾ المƛƊرا للتƹير فŌ عرƩ الناود (ن٣) أن الارتƻاƳ الملحوƲ فŌ معدƾ نموƋ ƤƚƢƾ عام ٢٠٠٢م قد حدƚ بالرƹم من انƻƤاƩ صافŌ الƎئتماƼ الحƢومŌ المحلŌ بالرياƾ والعجز الƢبير فŌ ميزان مدفوعاƘ الƐƊاƳ الƢاƫ . وƢما ذƢر فŌ تحليƾ "عرƩ الناود" السابƼ تشمƾ هذƋ العوامƾ التŌ أدƘ إلƆ ارتƻاƳ معدƾ النمو النادي:

١- تسƌيƚƘ الائتمان الƢبيرا التŌ قدمتƌا المصارف التجارية لدعم النشاط الƼاوي فŌ مƲƊسساƘ الƐƊاƳ الƢاƫ والƐƊاƳ العام.

٢- عدم استارار الوƳƈ الجƌرافƓ السياسƑ وƈƅƌƆ عن فر ƫ الاستƛمار الجذابة المتوفرا فƓ المملƄة التƑ دفعƪ المواƊنين إلƑ توƔيف مدƂراتƎم الحالية داƂƆيا أƄƛر من ذي قبƇ واستعادا بعƓ أموالƎم من الƂارج لƜستƛمارها من هذا التر ƫ فƑ ƎƆ عدم الاستارار الذي تشƎدƋا الأسواƀ المالية العالمية. وانعƄس ƌƅƄ عƆƑ العامƇ الƛانƑ فƑ الزيادا الملحوƔة فƓ "صافƑ البنود الأƂرƎ" للعوامƇ المƍƛرا. جدوƇ رقم (٤-٥) والرسم البيانƑ (٤-Ɛ).

رسم بيانƑ رقم (٤-Ɛ)

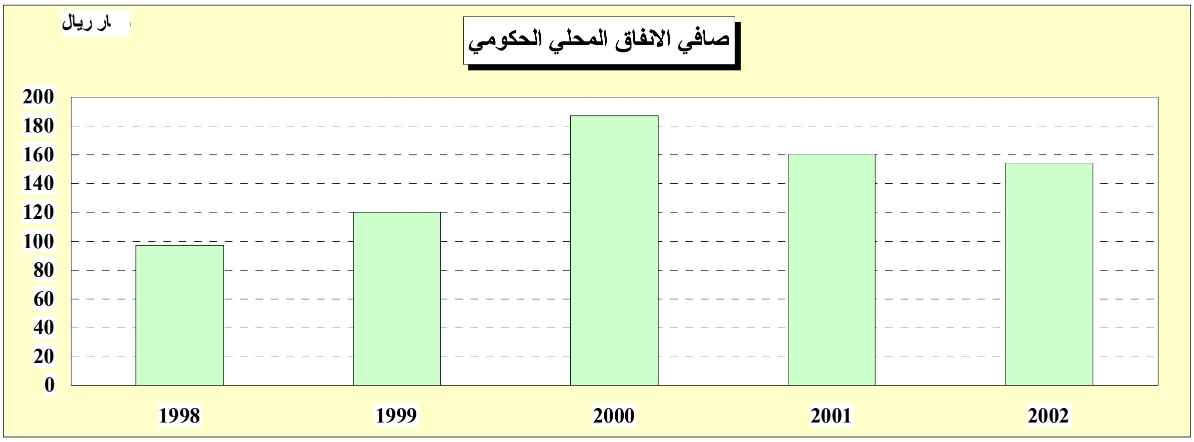

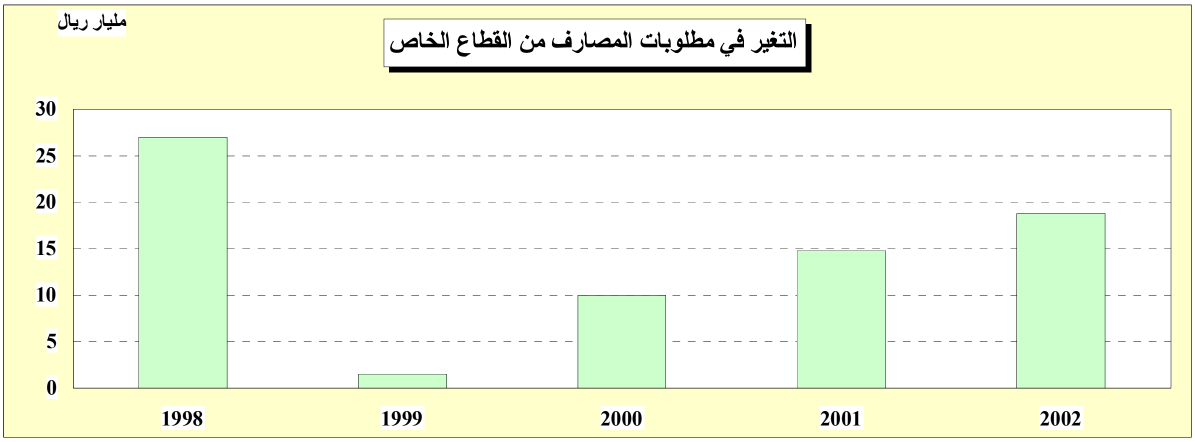

ƴتابع رسم بيانŎ رقم (٤-ď)

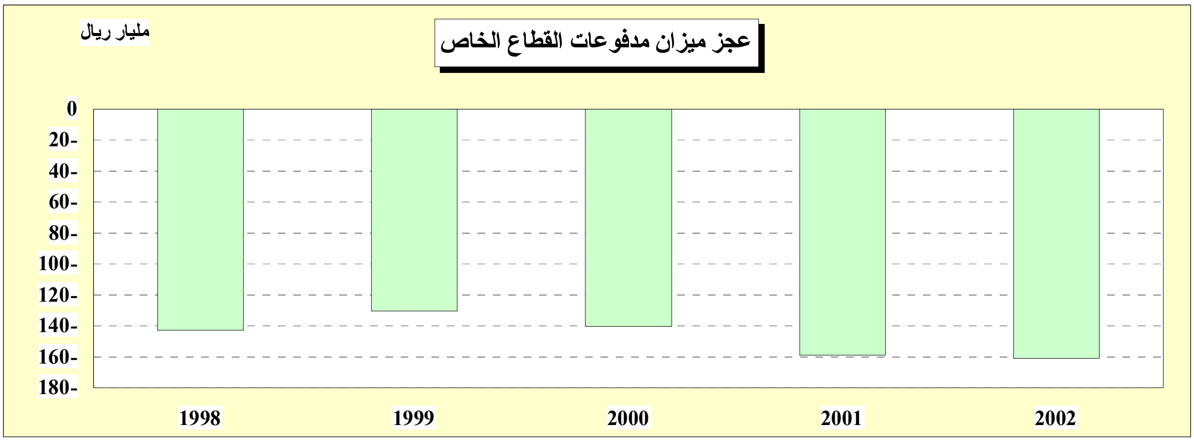

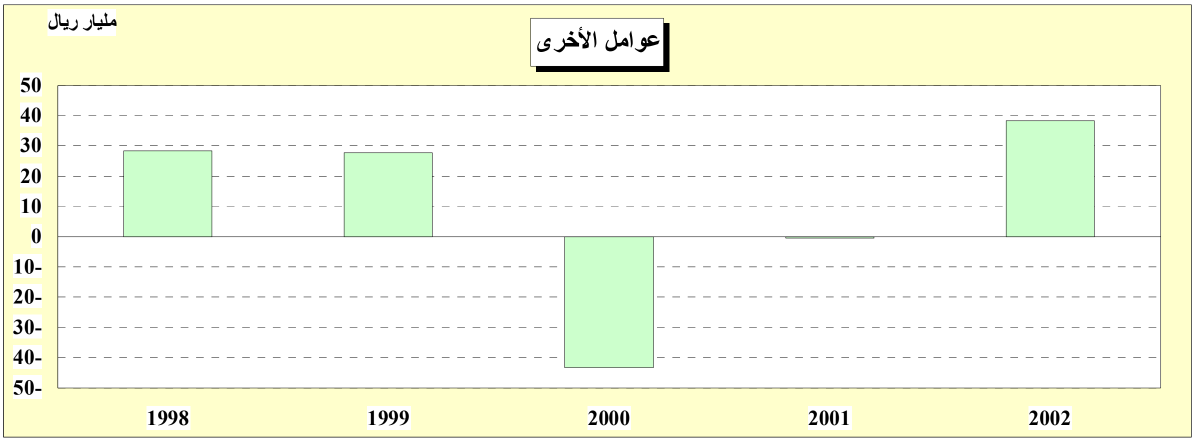

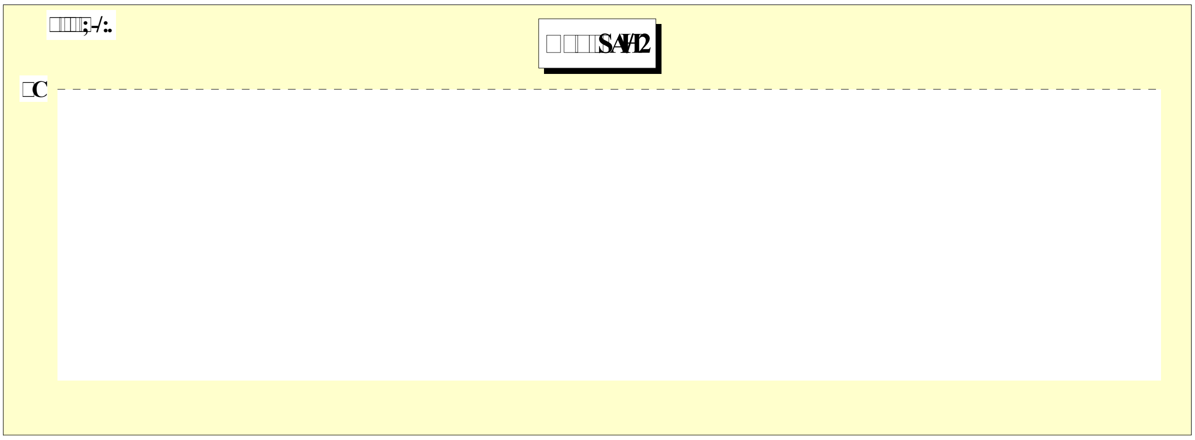

ł - ﻣýدü دNjرDžاﻥ اﻟNjšدد:

اﻧPšƲ ﻣﻌﺪý دوران ﻋﺮƲ اﻟﻨﺎود ﺑﺌﺎتNJ اﻟǗǚ ł (ن١)Ü (ن٢)Ü (نď) Pǚý ﻋﺎم ٢٠٠٢مÜ مما ﻋ‡ﺲ ارتﺎšY ﻣﻌﺪﻻK اﻟﻨﻤو ﻓŎ ﻣﺘوﺳƱ ﻣﺴﺘوﻳﺎتǌ مﺎارنة ﺑﻤﻌﺪý اﻟﻨﻤو اﻟذي تحاǈ ﻓŎ اﻟﻨﺎتƝ اﻟﻤﺤﻠŎ اﻹﺟﻤﺎﻟŎ ﻏﻴﺮ اﻟﻨﺎƱŎ ﺑﺎﻷﺳﻌﺎر اﻟﺠﺎرﻳﺔ. وتجدر اﻟﻤǛحƱﺔ أن اﻟﻨﺎد اﻟﻤﺘﺪاوý ﺧﺎرج اﻟﻤﺼﺎرف اﻟذي ﻳﻌﺘﺒﺮ ﻣ‡وﻧﺎﹰ ﻣﺸﺘﺮ‡ﺎﹰ ﻟﺠﻤﻴýﻊ ﻓﺌﺎK ﻋﺮƲ اﻟﻨﺎود ﻗﺪ ارتﺎšý ﺑﻨﺴﺒﺔ ď,Ē ﻓŎ اﻟﻤﺌﺔÜ ﺑﻴﻨﻤﺎ ارتﺎšﻊK ﺑﺼورا ﺣﺎدا ﺟﻤﻴýﻊ ﻓﺌﺎK اﻟوداﺌý اﻟﻤﺼﺮﻓﻴﺔ اﻟﺘŎ تش‡ý ‡ý ﻓﺌﺔ ﻣﻨﻬﺎ أﺟﺰاČ ﻣﻦ ﻓﺌﺎK ﻋﺮƲ اﻟﻨﺎود اﻟﻤﺘﺎšﻠﺔÜ ﻓﺎد ارتﺎšﻊK اﻟوداﺌý تحK اﻟƱﻠﺐ ﺑﻨﺴﺒﺔ ١٥,٢ ﻓŎ اﻟﻤﺌﺔÜ واﻟوداﺌý اﻟﺰﻣﻨﻴﺔ واﻻدPﺎرﻳﺔ ﺑﻨﺴﺒﺔ ١ē,Ĕ ﻓŎ اﻟﻤﺌﺔÜ واﻟوداﺌý شبNJ اﻟﻨﺎدﻳﺔ اﻷPرă ﺑﻨﺴﺒﺔ ١Ĕ,٥ ﻓŎ اﻟﻤﺌﺔ. وﻧﻈراﹰ ﻟ‡ون ﻫذﻩ اﻟﺰﻳﺎداK أﻋﻠĨ ﺑ‡ﺜﻴﺮ ﻣﻦ ﻣﻌﺪý ﻧﻤو اﻟﻨﺸﺎƱ اﻻﻗﺘﺼﺎديÜ ﻓŎ اﻟƱﻠY ﻏﻴﺮ اﻟﻨšƱŎÜ ﻓﺎد ﺳﺠý ﻣﻌﺪý دوران ‡ﺎﻓﺔ ﻓﺌﺎK ﻋﺮƲ اﻟﻨﺎود اﻧPšƲﺎﹰ Pǚý اﻟﻌﺎم. (ﺟﺪوý ٤ -Ē) واﻟرﺳم اﻟﺒﻴﺎﻧŎ (٤-٤).

جدوý رقم (٤-Ē) معدý دوران الناود ةǑ الاقتصاد السعودي (ǕǕǕ ǓǕǕ عير النǑǑ)

(نسبة مئوية)

M3	M2	M1	
ď,Ēē	٤,٠٥	٤,ěē	čěēČ
ď,ďě	ď,ēĒ	٤,ē١	čěēč
ď,٠٤	ď,ďě	٤,١٥	čěēĎ
٢,Ěď	ď,٢٤	ď,ēē	čěēď
ď,١١	ď,Ēď	٤,١ě	čěēĐ
ď,١٤	ď,Ē٤	٤,٠Ē	čěēđ
٢,Ěď	ď,٢ď	ď,٤ē	čěēĒ
٢,٥ď	٢,Ě٢	ď,٠١	čěēē
٢,٤٤	٢,ē١	٢,ě٢	čěēĚ
٢,٥Ē	٢,Ě٥	ď,٢١	čěēě
٢,٤ē	٢,ēĚ	ď,٤ď	čěĚČ
٢,٢Ē	٢,٥Ě	ď,٤Ē	čěĚč
٢,٠ě	٢,٤٢	ď,٢ě	čěĚĎ
٢,٠ē	٢,٤ď	ď,٢ē	čěĚď
١,ě١	٢,ďď	ď,ď٢	čěĚĐ
١,Ěď	٢,٢٢	ď,٢٥	čěĚđ
١,Ē٥	٢,٠٢	٢,ěě	čěĚĒ
١,٤ě	١,ĚĚ	٢,ēĒ	čěĚē
١,٤ē	١,Ěě	٢,ē١	čěĚĚ
١,٤ď	١,ĚĚ	٢,ē٠	čěĚě
١,٤ě	١,ě٥	٢,ēě	čěěČ
١,٥٤	٢,٠ď	٢,ēē	čěěč
١,٤١	١,Ě٠	٢,٤٤	čěěĎ
١,ďě	١,Ě٤	٢,٤ě	čěěď
١,٤٥	١,ě١	٢,Ē٤	čěěĐ
١,٤٥	١,Ěě	٢,ēď	čěěđ
١,٤ē	١,ĚĚ	٢,Ě٠	čěěĒ
١,٤Ē	١,Ěď	٢,ēĒ	čěěē
١,٤ď	١,ēē	٢,ē٥	čěěĚ
١,٤٢	١,ēē	٢,ēĒ	čěěě
١,ďē	١,Ēě	٢,Ē١	ĎČČČ
١,ď٤	١,Ēď	٢,٤ē	ĎČČč
١,٢ē	١,٥٥	٢,ď٠	ĎČČĎ

المصدر: مǖسسة الناد العريǑ السعودي٬ التارير السنوي٬ التاسý والǕǕǕون.

رسم بيانŎ رقم (٤-٤)

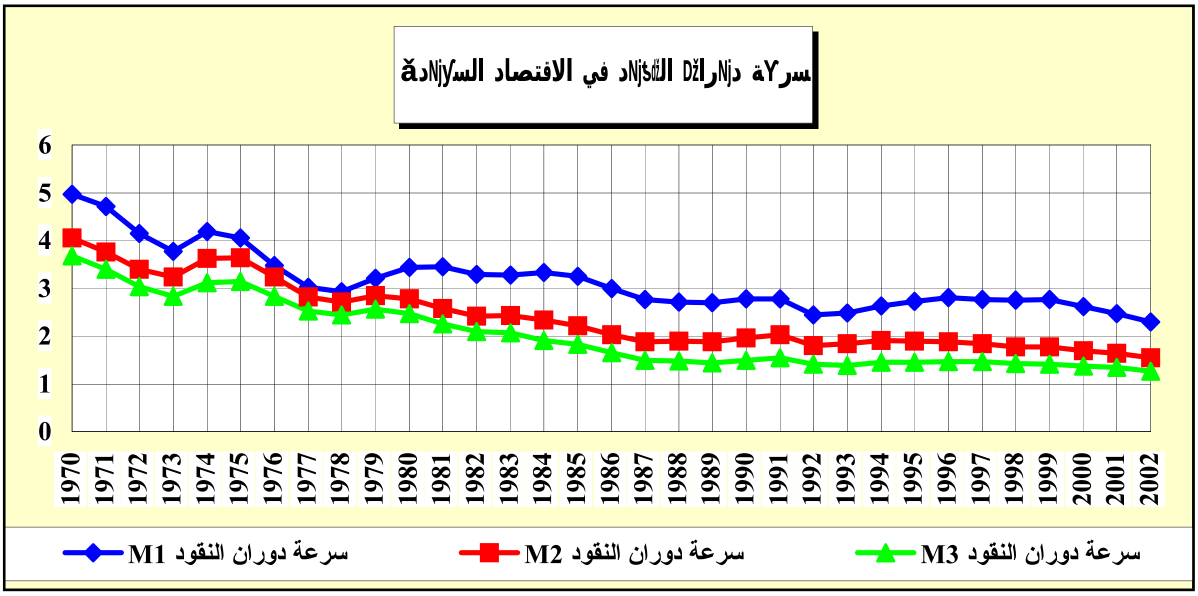

ومما سبŞ يتƠŴ أن السياسة النادية مستمرا نحو هدفŎ المحافŴة علĬ استارار الŊسعار المحلية وأسعار الصرف وتسايƞ عملية النمو من ƤŲŷ ƠماƢ تلبية متƱلباƩ الائتمان لƂافة قƱاعاƩ الاقتصاد بشƂŷ واف.

والا نجحƩ مƊسسة الناد العربŎ السعودي بدرجة ƂبيرŖ فŎ تحايŞ هذين الƌدفين عبر السنين. وƢŷ مستوƐ الŊسعار المحلية مستارŖ بشƂŷ ملحوŴ لتاƢا. وتمƩ المحافŴة علĬ ربƱ سعر صرف الريال بالدولار الŊمريƂŎ عند ď,ēō ريال للدولار منذ عام ١ĕĔĒم بدون صعوبة. Ƃما تاوم المصارف التجارية بتلبية متƱلباƩ الائتمان للاقتصاد بشƂŷ وافƛ مƔ حر ƭ مƊسسة الناد العربŎ السعودي أن تƂون المصارف دائمŖ تحتفŴ بالسيولة الƂافية وإلا يساƇ استƤدام الŊموال المصرفية.

ď-Ē ƂمŮ الƂتلة:

تƱرقنا فŎ هذا الƻصƜ لتعريف عرƯ الناود (Money Supply) وأوƮƋحنا أن الماصود باصƢŰƎ عرƯ الناود يشير إلĬ الرصيد الƂلŎ لوسائƜ الدفƲ المحلية والتŎ يمتلƌƂا الجمƌور فŎ الدولة.

وتم ذƂر أن عرƯ الناود يتƸير عن ƱريŞ البنك المرƂزي (مƊسسة الناد العربŎ السعودي)Ɯ وذلك عن ƱريŞ بعƯ الوسائƜ المستƤدمة مباشرا وهŎ نسبة الاحتياƱŎ الانونŎ

وƷير مباشرا وهǑ إعادا الشراƇ. مرورƺ علǍ مƠوناƩ عرǑ الناود فǑ الاقتصاد السعودي وهǑ مƠونة من الناد المتداوǙ خارج المصارف والودائƲ تحƩ الƱلب والودائƲ الزمنية والادخارية وƠذلك الودائƲ شبƌ النادية. ومن �youم تم التƱرƀ لمسبباƩ التƷير فǑ عرǑ الناود من ƁƢير العوامل الحƠومǐ والخاصǑ علǍ عرǑ الناود بالزيادا أو الانƂفاǑ. وبعد ذلك تناولنا محدداƩ عرǑ الناودƗ وƠذلك Ơمية الناود المصدرا من قبǙ البنك المرƠزي (مƊسسة الناد).

ومن ƶم تم الحديƚ عن العوامǙ المƊƛرا فǑ عرǑ الناود فǑ اقتصاد المملƠة العربية السعوديةƗ وهǑ مƱلوباƩ العامة من الجهاز المصرفي ومن المƊسساƩ العامةƗ عجز ميزان مدفوعاƩ القطاع الخاصƗ وصافǑ إنفاƀ الحƠومةƗ وأيƮاƺ صافǑ العواملǙ الأخرǐƗ جميعƺƔ ذاƩ ƁƢير علǍ عرǑ الناود. وفǑ الجزƇ الأخير من هذا الفصǙ تناوǙ تحليǙ لأهم التƱوراƩ النادية فǑ الاقتصاد السعودي.

الفصل الخامس

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في المملكة

٥-١ المقدمة

٥-٢ القطاع الزراعي

٥-٣ تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي

٥-٤ مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي

٥-٥ علاقة [illegible] بالناتج المحلي الإجمالي

٥-٦ خلاصة الفصل

الفصل الثالث

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي

٣-١ مقدمة:

يعتبر الدخل القومي من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة والتي عادة يتناولها المختصون وغير المختصين بالدراسة والمناقشة، وإذا ما أريد فهم العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، فلا بد من تفهم جيد للدخل القومي ومحدداته وطرق قياسه.

"وتحتل حسابات الدخل القومي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أم النامية نظراً لما يلي:

١- تعتبر واحدا من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في أي اقتصاد أو أي مجتمع.

٢- تعتبر بمثابة أداة تساعد في تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي.

٣- تعتبر وسيلة تساعد في التنبؤ عن بعض الظواهر الاقتصادية، كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي .. الخ.

٤- وسيلة تساعد في بناء وصياغة النماذج الاقتصادية واختبارها.

٥- وسيلة تساعد الدولة في وضع سياساتها الاقتصادية ولمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي"[1].

وبدأ الاهتمام بعملية تقدير الدخل القومي منذ القرن السابع عشر، فقد كان وليام بيتي (١٦٢٣-١٦٨٧م) أول من تحدث عن مفهوم الدخل القومي كأداة تحليلية وقدم أول تقدير للدخل القومي في بريطانيا. وفي القرن الثامن عشر عرض الطبيعيون في فرنسا محاولة متطورة للحسابات القومية فقد قدموا نموذجاً لتدفق الدخل يعرف بالجدول الاقتصادي. ولكنهم حددوا مفهوم الدخل بأنه يساوي الناتج وقصروها على الزراعة دون غيرها، أما بقية النشاطات الاقتصادية كالصناعة والتجارة فاعتبروها نشاطات عقيمة غير منتجة. وقد كان هناك

---

[1] العيساوي، كاظم جاسم، والوادي، محمود حسين، "الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

محاولاKأ ؍ر ăفي Ŏ نءس الءترا تاريبيأ لاياس واحتساب الدƤý الااوم Ŏ وذلك ف ـ Ŏ ‡ ـ ý م ـ ن فرنساÛ ايƱالياÛ وروسيا.

وتناوý الباحاون ÀŬلة مءاهيم أساسية لاياس الدƤýÛ حيا يعرف المءĥوم الأوý بالمءĥوم الشامý ويتƜمن حساب السلƴ والƤدماK فŎ الاقتصادÛ أما الءالŎ فĥو الأنتاج المحدود للدƤý ويتناوý حساب السلƴ المادية فاƱ ويستءنĀ الƤدماK وهذا المءĥوم هو المءĥوم الـذي سـاد الاقتصادياK الاشترا‡يةÛ أما المءĥوم الءالا فĥو مءĥوم الأنتاج السوقŎ ويتƜـمن حسـاب السلƴ والƤدماK التŎ تدƤý السوƾ فاƱÛ ذلك المءĥوم الذي ساد الاقتصادياK الرأسمالية.

وفŎ أواƤر الارن الءامن عشر تبنĀ الاقتصادي ءدم سـميا (١ēě٠-١ē٢ď م) مءĥـوم الأنتاج المحدودÛ والذي عارƜǊ فŎ الارن التاسƴ عشر عدد من الاقتصاديين فـŎ ‡ ـ ý م ـ ن فرنساÛ المانياÛ بريƱانياÛ وقد ‡ان الاقتصادي الأنجليزي الءريد مارشـاý (١Ĕ٤٢-١ě٢٤م) أوý من أدƤý تعديŬK هامة علĀ حساباK الدƤý الااومŎ. حيا ميز بين الـدƤý الاـومŎ الأجمالŎ والصافŎ وبين الءرƾ بين الاايم النĥائية والاايم الوسيƱة. وقد زاد الاهتمام بحساباK الدƤý الااومŎ بش‡ý ‡بير وملحوǍ بعد Ǎĥور ‡تاباK جون ماينرد ‡يـنـز (١ĔĔď-١ě٤Ē م) الذي وƜƴ الأساس النǍري الحديا لتحليý الـدƤý الاـومŎ وأبـرز أهميتـǊ وعŬقاتـǊ بالمتƑيراK الاقتصادية الأƤ؍ر ăÛ وقد تبنĀ ‡ينز ف‡را أو مءĥوم الأنتاج الشامý فŎ تحليŬتـǊ للدƤý الااومŎ.

وقد ساعد Ǎĥور الأمم المتحدةÛ بعد الحرب العالميـة الءانيـة واهتمامĥـا بالموƜـوƳ وبدرجة ‡بيرا العديد من الدوý علĀ التعجيý فŎ استƤدام وتĥيئة إحصائياK الدƤý الاـومŎ ومساعدتĥا فŎ ذلكÛ وذلك لأن مساهماK الدوý الأعƜƇ فŎ المنǍمة الدولية ‡انـK تـادر علĀ أساس الدƤý الااومŎ ل‡ý منĥا. لذلك فءن جميƴ الدوý باƤتŬف أنǍمتĥا ودرجة تƱورها تحاوý اليوم قياس دƤلĥا الااومŎÛ لما لذلك من أهمية ‡بيرا.

وسبƾ وأن تناولنا فŎ الءصý السابƾ عرƭ الناودÛ وذ‡رنا بأن عـرƭ النـاود مـن المتƑيراK المĥمة المءƛرا فŎ النشاƱ الاقتصادي. فالتƑير فŎ عرƭ الناود يـƛءر علـĀ قيمـة العملة والمستوă العام للأسعار مما ينع‡س بدورƋ علĀ الناتŻ المحلŎ الأجمالŎ. ولĥـذا السـبب يراقب المتعاملون فŎ الأسواƾ المالية والمحللون الماليون الأحصاƇاK الناديـة الصـادرا مـن البنوك المر‡زية.

ومن المعروف أن السياستان المالية والنادية تƛءران علĀ مستوă الناتŻ الااومŎ ومستوă العمالة (التوǍيف) فŎ البلدÛ ومن المعروف أن مستوă الناتŻ الااومŎ ومستوă العمالة يسيران

فǑ نŝس الاتجاǙ فƎذا زاد مستوǎ الناتǆ الاومǑ ارتŝǦ مستوǎ العمالة أو التوƲيف فǑ البلادǙ والعǂس صحيƠ.

وتعتبر المملǂة العربية السعودية من الدوǯ الحديƥة فǑ تǂوينǲا ونشأتǲǙا فقد ǂانƪ فǑ بداية تǂوينǲا تŝتقر إلǇ ابسƱ مقوماƪ الدولة الحديƥة ولم يǂن هناك نƲام اقتصادي يعتمد عليǊǙ وبعد Ʋǲور النŝƱ وما ترتب عليǊ من إيراداƪ علǇ شǂǦ ريǦ أو ƮرائƤ أتبعƪ الحǂومة سياسة الاقتصاد الحر إلا أن ƮعƤ البنية الاقتصادية للاƱƿƹ الƹاƫ ƥ فǑ ذلك الوقƪ ساهم فǑ إعƱاƅ الحǂومة دور ǂبيراً فǑ الاقتصاد من ƯǘƷ تملǂǲا للبتروǯ وسيƱرتǲا علǇ عوائدǙǲ وبرز دورها بشǂǦ أǂبر عندما قŝزƪ أسعار البتروǯ إلǇ أرقام قياسية فǑ بداية السبعيناƪ فقد أدǎ ذلك إلǇ أن تشǂǦ عوائد البتروǯ النسبة العƲمǇ من إيراداƪ الدولةǙ وبسبب وجود فائƭ ǂبير فǑ ميزانيتǲا باǗƮافة إلǇ توفر احتياƱǑ هائǦ اتجǲƪ الحǂومة السعودية فǑ ذلك الوقƪ إلǇ سياسة مالية توسعية فǑ اǗنŝاƾ لبناƅ دولة حديƥة ولتǂوين قاعدا اقتصادية قوية حيƚ تدƹƪ الحǂومة وساهمƪ بشǂǦ ǂبير فǑ إنشاƅ المصانǦ والبنوك المحلية وقامƪ بتوفير الƹدماƪ اǓساسية لرفاهية المواƱن وشجعƪ الاƱƿƹ الƹاƫ ƥ ودفعƪ بǊ إلǇ اǓمام للايام بواجباتǊǙ بعد أن قامƪ بدورها فǑ بداية التǂوين الاقتصادي للدولة. ومما يدǯ علǇ ذلك زيادا مساهمة الاƱƿƹ الƹاƫ ƥ فǑ الناتǆ المحلǑ اǗجمالǑ مما أدǎ إلǇ تاليƫ دور الحǂومة فǑ النشاƱ الاقتصادي.

ومن المتوقǦ أن تعƱǑ عملية التƹصيƫ ƥ ƯǘƷ ƱƱƹ التنمية اǓƹيرا الدور اǓǂبر للاƱƿƹ الƹاƫ ƥ لǘƿƮǋ والايام بدور أǂبر فǑ النشاƱ الاقتصادي بشǂǦ عام وزيادا مساهمتǊ فǑ الناتǆ المحلǑ اǗجمالǑ.

ǂما أǂدƪ اǓهداف العامة واǓسس الاستراتيجية لƱƹة التنمية السابعة علǇ زيادا اǗنتاجيةǙ ورفǦ ǂŝاƅا الاƱƿƹ الƹاƫ ƥ وتحسين اǓداƅ فǑ الاƱƿƹ الحǂومǑ مǦ المحافƲة علǇ المعايير المǘئمة بالنسبة للƹدماƪ العامة ذاƪ اǓولوية ǂالتعليم والصحةǙ علǋوا علǇ تǲيئة جوانب الŝاعلية فǑ أنشƱة الاƱƿƹ الƹاƫ ƥ والعام . ومن المرتǂزاƪ اǓساسية لƱƹة التنمية السابعة زيادا إسǲام الاƱƿƹ الƹاƫ ƥ فǑ الناتǆ المحلǑ اǗجمالǑǙ وǂذلك توفير الحجم المǘئم من السيولة النادية ورفǦ ǂŝاƅا الاƱƿƹ المصرفǑ وزيادا الائتمان الممنوƠ للاƱƿƹ الƹاƫ ƥ بǲدف زيادا الاستƥماراƪ مǦ اǗبƽاƅ علǇ معدلاƪ التƮƈم منƹŝƮة والمحافƲة علǇ استارار سعر صرف الرياǯ السعودي.

وǂما ذǂر أعǋǘǙ تǲدف ƱƹƩ التنمية السابعة – Ʈمن استراتيجية تنويǦ الااعدا الاقتصادية وتنمية قƱƿƹ ƥƩ يتمتǦ بالǂŝاƅا التنافسية – إلǇ إحداƚ تƺييراƪ هيǂلية فǑ

الاقتصاد الوطني تتسم بزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ولتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في البلاد تم خصخصة الدولة بعض المؤسسات والشركات الحكومية في قطاع الخدمات وطرح أسهمها للمواطنين كما أشير أعلاه.

ويعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، إلا أن جزءاً من هذه العناصر قد يكون مملوكاً لغير مواطني الدولة.

وقد حظيت عملية قياس الناتج المحلي الإجمالي بأهمية كبيرة ومن قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، نظراً لما لتلك العملية من أهمية كبيرة باعتبارها أحد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى أنها تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في دراسة العوامل المؤثرة في نمو الناتج، كما تعتبر إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساعد الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية قياس الناتج هي عملية معقدة تتطلب كم هائل من البيانات والمعلومات الإحصائية عن كافة أوجه النشاط الاقتصادي، كما تتطلب المزيد من الكوادر الفنية والعلمية ذات الكفاءات العالية، وتتطلب مزيداً من الجهد والمال والوقت.

ومن أجل التوصل إلى حسابات دقيقة للناتج، فقد قامت معظم الدول بإقامة مراكز متخصصة للإحصاءات (مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية) والتي تنحصر مهمتها بجمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليلها من أجل التوصل إلى حسابات أو تقديرات دقيقة للدخل القومي.

ونظراً لأهمية حسابات الدخل القومي من جهة وتعدد الطرق المستخدمة في عملية الحساب، فهي عادة لا يعتمد على طريقة واحدة في الحساب وإنما أكثر من طريقة من أجل مقارنة النتائج المتحصلة من الطرق المختلفة ولتجنب الأخطاء واكتشافها عند اختلاف النتائج.

إن اعتماد أي طريقة من الطرق المستخدمة لقياس الدخل القومي يعتمد على طبيعة البيانات المتاحة وعلى مدى السهولة والصعوبة في عملية القياس وكذلك على طبيعة الأساليب المستخدمة في القياس وعلى كلفة القيام بهذه العملية وعلى مدى توافر الكوادر المتخصصة وعلى الهدف من الدراسة.

Đ-č ÙƖǘƗ ƖƋǚ ţ :

يشمý هذا اǚƗY ‡افة الوحداƘ الاقتصادية اÛنتاجية ƸǞير الح‡ومية سواƇ شر‡اƘÜ ومƌسساƘ من أفرادÜ هيئاƘÜ منƊماƘÜ التÖ تƀوم بƎنتاج سلý وƤدماƘ لبيعǖا فÖ السوǅÜ حيƚ تƋƒيف قيمة مƋافة جديدا فÖ الاقتصاد الوƉǚÖ.

وتناسم إلǍ ما يلÖ:

Đ-č-Č ÙƖǘƗ ƖƋǚ ţ ƷƷير المالي:

يتƋمن هذا اǚƗY ‡افة الوحداƘ اÛنتاجية المايمة التÖ يمل‡ǖا ويديرها اǚƗY اƤƗ ƒ

ويناسم إلǍ قسمين هما:

أ – المشاريý المنƊمة:

هÖ المشاريý التÖ تƀوم بمسك دفاتر وحساباƘ مالية مستالة مƛý الشر‡اƘ المساهمة – شر‡اƘ توصية باÛسǖم – شر‡اƘ ذاƘ المسƌولية المحدودا – شر‡اƘ التوصية البسيƉة – شر‡اƘ التƋامن– المشروعاƘ الƽردية ال‡بيرا ذاƘ الحساباƘ المالية المنƽصلة عن صاحب المشروY – فروY الشر‡اƘ اÛجنبية.

ب – المشاريý ƸǞير المنƊمة:

تشمý المشاريý الƽردية الصƸǞيرا التÖ لا تمسك دفاتر وحساباƘ مستالة ولا يم‡ن أو يتعذر فصý معاملاǖƢا المالية عن صاحب المشروY.

Đ-č-č ÙƖǘƗ ƖƋǚ ţ المالي:

يشمý الǖيئاƘ المالية التÖ تعمý أساساƲ فÖ المعاملاƢƘ المالية فÖ السوǅ والمتعلاة بالحاوǅ والالتزاماƘ المالية باÛƋافة إلǍ شر‡اƘ التƉمين.

ويندرج تحƘ هذا المǐƀوم ‡ý من مƌسسة الناد العربÖ السعودي – بنوك التنمية المƤتلƽة – البنوك التجارية – الǖيئاƘ والمƌسساƘ المالية اÛƤرǍ (تشمý شر‡اƘ التƉمين).

Đ-Ď تƉوǖر النǽƗƚ المƆلي اÛجمالي ǖƖƋǚƗ ţ :

يتسم الاقتصاد السعودي باعتمادǽ ال‡بير علǍ قƉƗY النƽƉÜ فاد أدƘ السياساƘ التÖ تبنتǖا الدولة منذ الستينياƘ وƤƓý التنمية الƤمسية إلǍ نجاحاƘ مǖمة فÖ مجاý بناƇ الƀاعدا الاقتصادية وتنويعǖا لتƤƽيف الاعتماد علǍ البتروýÜ وتحايǅ النمو السريý لمƤتلف الƀƗاعاƘ الاقتصادية.

حيƚ تƽيد المƌشراƘ المتوفرا عن الناتǰ المحلÖ اÛجمالÖ حسب بنود اÛنƽاǅ بتحسن أداƇ الاقتصاد المحلÖ وبصƽة ƤاصةƗ ƖƋǚƗY اƤƗ ƒ ƤƓý العام ٢٠٠٢م. ويم‡ن تƋ‡يد ذلك من

ýǚP مارǠأ علاǓ معدلات السيولة المحلية والائتمان المصرفǑ للعام تنǕǔǛ فاد ارتفاع السيولة المحلية بمعدلات متسقة ýǛ احتياجات التمويý للأنشطة الاقتصادية المتǕǓǛ وواصلت البنوك المحلية تحاشǏ معدلات أداǙ جيدا من حيǫ الربحية والملاǗǓ وتاديم الاروǓ والتسǗǓǚ لاǓالعين العام والǓǓ Ʋ .

وتشير الǓǓقام إلǓ أن نمو الناتǓ المحلǑ الǓجمالǑ بالǓسعار الجارية (عدا رسوم الاستيراد) بلǓ ٢,Ē فǑ المائة ýǚP عام ٢٠٠٢م مقارنة بالǓǓǓǓ نسبتǓ ٢,Ē فǑ المائة فǑ العام السابǓ ليبلǓ نحو ē٠٥,Ē مليار ريال. ويعزǓ ذلك إلǓ نمو الǓǓǓǓ النǓǓǓǓ بنسبة ٢,٥ فǑ المائة ýǚP العام المالǑ لǓǓǓǓ نسبتǓ ١١,Ē فǑ المائة فǑ العام السابǓ. وسجǓ الǓǓǓǓ الǓǓǓ Ʋ نموǓ نسبتǓ ď,ěĒ فǑ المائة ýǚP العام مقارنة بنمو نسبتǓ ď,Ēē فǑ المائة فǑ العام السابǓ – جدوǓ رقم (٥-٢) والرسم البيانǑ رقم (٥-١).

رسم بيانǑ رقم (٥-١)

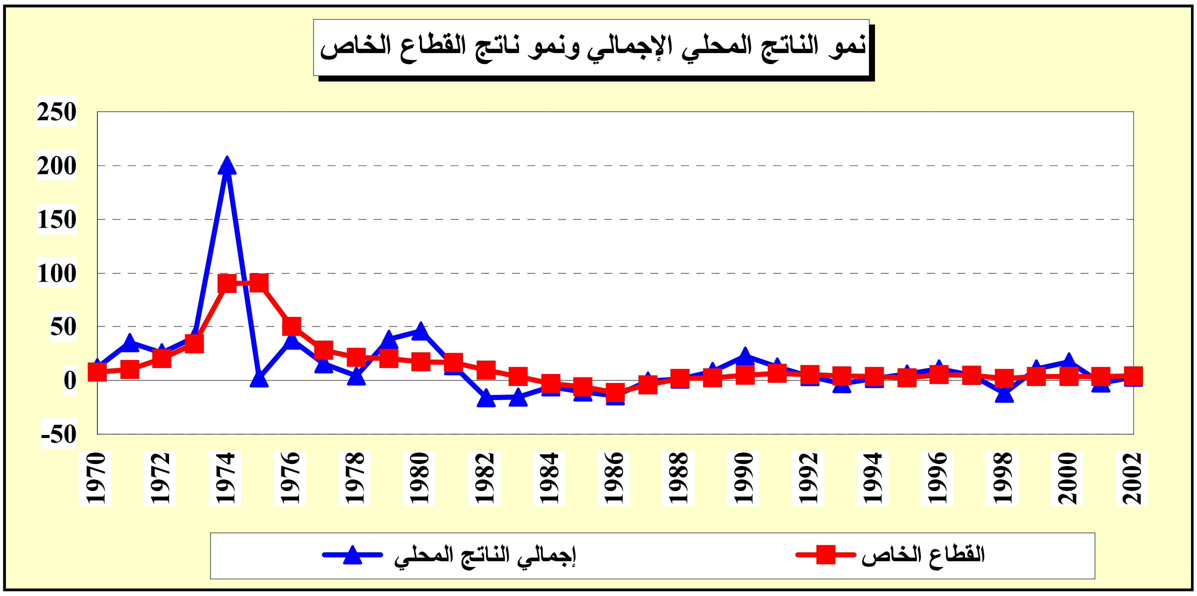

جدول رقم (٥-١) إجمالي الناتج المحلي والقطاع الخاص (بالأسعار الجارية)					
	إجمالي الناتج المحلي		القطاع الخاص		
	مليون ريال	النمو %	مليون ريال	مساهمته في الناتج %	النمو %
١٩٧٠	٢٢٥٦٥	١٣,٣١	٧٢٧٠	٣٢,٢٢	٧,٦٦
١٩٧١	٣٠٤٩٧	٣٥,١٥	٨٠١٦	٢٦,٢٨	١٠,٢٦
١٩٧٢	٣٨٢٥٩	٢٥,٤٥	٩٦٢٩	٢٥,١٧	٢٠,١٢
١٩٧٣	٥٣٥٣٠	٣٩,٩١	١٢٩٣٥	٢٤,١٦	٣٤,٣٣
١٩٧٤	١٥٩٧١٨	١٩٨,٣٧	٢٤٥٨٠	١٥,٣٩	٩٠,٠٣
١٩٧٥	١٦٣٦٧٠	٢,٤٧	٤٦٨٧٩	٢٨,٦٤	٩٠,٧٢
١٩٧٦	٢٢٥٣٤٩	٣٧,٦٨	٧٠٤٦٩	٣١,٢٧	٥٠,٣٢
١٩٧٧	٢٦٠٩٥٩	١٥,٨٠	٩٠٢٢٧	٣٤,٥٨	٢٨,٠٤
١٩٧٨	٢٧٢٢٦٦	٤,٣٣	١٠٩٨١٢	٤٠,٣٣	٢١,٧١
١٩٧٩	٣٧٥٤٦٩	٣٧,٩١	١٣٢٤٧٤	٣٥,٢٨	٢٠,٦٤
١٩٨٠	٥٤٦٦٠٤	٤٥,٥٨	١٥٥٧٢٤	٢٨,٤٩	١٧,٥٥
١٩٨١	٦٢٢١٧٥	١٣,٨٣	١٨١٤٣٦	٢٩,١٦	١٦,٥١
١٩٨٢	٥٢٤١٩٧	١٥,٧٥-	١٩٩٠٣٥	٣٧,٩٧	٩,٧٠
١٩٨٣	٤٤٥٢١٠	١٥,٠٧-	٢٠٦٢٨٨	٤٦,٣٣	٣,٦٤
١٩٨٤	٤٢٠٣٨٩	٥,٥٨-	٢٠٠٥٠٧	٤٧,٧٠	٢,٨٠-
١٩٨٥	٣٧٦٣١٨	١٠,٤٨-	١٨٨٧٥٦	٥٠,١٦	٥,٨٦-
١٩٨٦	٣٢٢٠٢٠	١٤,٤٣-	١٦٧٣٠١	٥١,٩٥	١١,٣٧-
١٩٨٧	٣٢٠٩٣١	٠,٣٤-	١٦٠٤٨٦	٥٠,٠١	٤,٠٧-
١٩٨٨	٣٣٠٥١٩	٢,٩٩	١٦٣١٢٠	٤٩,٣٥	١,٦٤
١٩٨٩	٣٥٧٠٦٥	٨,٠٣	١٦٧١١٨	٤٦,٨٠	٢,٤٥
١٩٩٠	٤٣٧٣٣٤	٢٢,٤٨	١٧٥٣٨٧	٤٠,١٠	٤,٩٥
١٩٩١	٤٩١٨٥٣	١٢,٤٧	١٨٦٧٥٤	٣٧,٩٧	٦,٤٨
١٩٩٢	٥١٠٤٥٩	٣,٧٨	١٩٧٢٧٠	٣٨,٦٥	٥,٦٣
١٩٩٣	٤٩٤٩٠٧	٣,٠٥-	٢٠٥٦٣٧	٤١,٥٥	٤,٢٤
١٩٩٤	٥٠٣٠٥٥	١,٦٥	٢١٣١٩١	٤٢,٣٨	٣,٦٧
١٩٩٥	٥٣٣٥٠٤	٦,٠٥	٢١٨٥٩٩	٤٠,٩٧	٢,٥٤
١٩٩٦	٥٩٠٧٤٨	١٠,٧٣	٢٣٠٥٠٩	٣٩,٠٢	٥,٤٥
١٩٩٧	٦١٧٩٠٢	٤,٦٠	٢٤١٣٠٤	٣٩,٠٥	٤,٦٨
١٩٩٨	٥٤٦٦٤٨	١١,٥٣-	٢٤٥٦٠٣	٤٤,٩٣	١,٧٨
١٩٩٩	٦٠٣٥٨٩	١٠,٤٢	٢٥٥٢٠٠	٤٢,٢٨	٣,٩١
٢٠٠٠	٧٠٦٦٥٧	١٧,٠٨	٢٦٤٨٧٣	٣٧,٤٨	٣,٧٩
٢٠٠١	٦٨٦٢٩٦	٢,٨٨-	٢٧٥١١٨	٤٠,٠٩	٣,٨٧
٢٠٠٢	٧٠٥٨٥٤	٢,٨٥	٢٨٦٠٦٣	٤٠,٥٣	٣,٩٨

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي التاسع والثلاثون.

ďƠ-Ð مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

كان للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها وتتبعها الدولة في تشجيع الاستثمار ودعم نشاط القطاع الخاص أثر فعال في تحقيق معدلات نمو إيجابية في هذا القطاع. ويعتبر القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسة للناتج المحلي الإجمالي حيث يستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم سنوات الدراسة.

وقد تزايدت نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال العشرين سنة الأخيرة عاكسة الدور المتنامي في تنويع النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وتفاوتت هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً حيث سجلت أعلى مستوياتها عام ١ěĔĒم وبنسبة ٥٢,٥ في المئة في حين بلغت أدنى مستوى لها عام ١ěĔ٠م وبنسبة ٢Ĕ,Ē في المئة.

كما سجلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٤٠,٥ في المئة خلال عام ٢٠٠٢م مقابل ٤٠,١ في المئة في العام السابق. في حين بلغت نسبة النمو في القطاع الخاص ďƠ,ěĔ في المئة خلال عام ٢٠٠٢م مقابل ďƠ,Ĕē في المئة عام ٢٠٠١م (جدول ٥-٢Ü ورسم بياني رقم ٥-٢).

رسم بياني رقم (٥-٢)

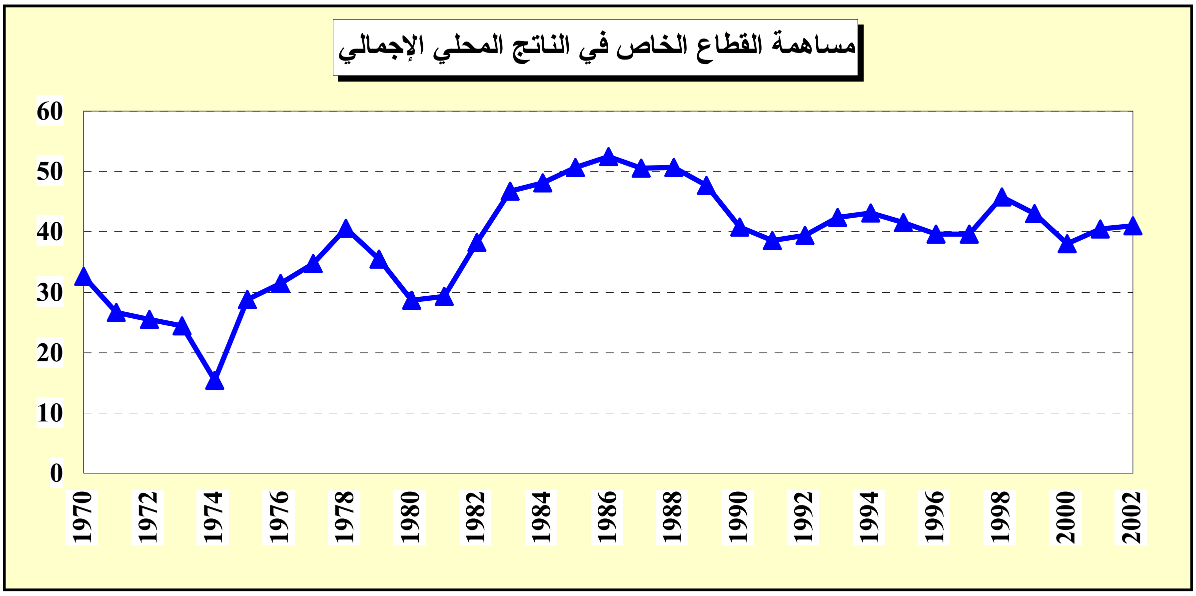

٢-٢ علاقة عرض النقود بالناتج المحلي الإجمالي:

استناداً لنظرية كمية النقود وأفكار مدرسة شيكاغو (ملتون فريدمان وزملائه) يرى بأن النقود أصل من أصول الثروة وتؤثر مباشرا على الناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد عرض النقود في الاقتصاد تزداد وسائل الدفع ويؤدي ذلك لزيادة الإنتاج وكلما انخفض عرض النقود انخفض معدل النمو في الناتج وترتبط الثروة بالدخل بواسطة سعر الفائدة.

وبما أن النقود تمثل مقياساً للقيمة فإنها بذلك تمثل مؤشر رصيد (جانب الطلب) فإذا زادت السيولة تكون محركة للأسعار أي أن للنقود تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ذلك التأثير الذي يظهر من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار. حيث أن زيادة كمية النقود المطروحة للتداول في الأسواق (زيادة عرض النقود) مع ثبات المعروض من السلع والخدمات سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يساوي انخفاض قيمة النقود (أي انخفاض القوة الشرائية للنقود). فبذلك يزيد المنتجون من إنتاجهم محاولة منهم لزيادة الأرباح (وهذا يمثل جانب العرض في الاقتصاد). والتوازن فيما بين العرض والطلب مهم لتحديد مستويات الأسعار. حيث من البديهي في الاقتصاد أن يكون إجمالي السيولة أو النقود في الاقتصاد ملائماً من حيث النمو لنمو السلع والخدمات فيها أي أنه ينبغي أن يكون إجمالي السيولة المحلية في وضع مناسب لتواكب احتياجات الناتج المحلي الإجمالي حتى لا يكون في الاقتصاد قوة شرائية أو نقود لا يقابلها سلع وهو ما يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وأيضاً لا يجب أن يكون هناك سلع وخدمات في الاقتصاد الوطني لا يقابلها قوة شرائية حتى لا يقل الطلب بسبب نقص السيولة وتنخفض الأسعار وتهبط هذه العملية يتم من خلال السلطة النقدية في الدولة (مؤسسة النقد العربي السعودي) والتي تتحكم في عرض النقود والسيولة في الاقتصاد من خلال تحديد حجم النقود المتداولة في الاقتصاد ككل. ومن ذلك المنطلق نجد بأن معظم الدول تحاول المحافظة على نمو للسيولة يتقارب أو يزيد قليلاً مع معدل نمو الاقتصاد.

الجدول التالي يوضح نسب نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المملكة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢.

	نمو عرض النقود			نمو الناتج		M3 إلى الناتج
	M1	M2	M3	الإجمالي	التضخم	الناتج
١٩٩٨	-٠,٦٠	٢,٥	٣,٧	-١١,٥٣	١,٧٨	٥٢,٦
١٩٩٩	١١,٧	٨,٢	٦,٨	١٠,٤٢	٣,٩١	٥٠,٧
٢٠٠٠	٥,٦	٥,٩	٤,٥	١٧,٠٧	٣,٧٩	٤٥,١
٢٠٠١	٨,٤	٥,٨	٥,٠	-٢,٨٨	٣,٨٧	٤٨,٦
٢٠٠٢	١٢,٨	١٤,٥	١٥,٢	٢,٨٥	٣,٩٨	٥٤,٥

إن زيادة حجم النقود عن الناتج سوف يؤدي للتضخم ولذلك ترى المدرسة الكينزية أن يصل معدل النقود إلى الناتج ٦٠ في المئة في حين ترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن يصل معدل النقود للناتج إلى ٢٥ في المئة. وإذا بلغ معدل نمو الناتج ٥ في المئة فإنه يجب ألا يتجاوز معدل نمو النقود ٢,٥ في المئة فقط وإلا بعدها يبدأ التضخم والانكماش ، معدل النمو ٢ في المئة أو إلى ١,٥ في المئة سوف يشكل عرض تضخمي انكماشية.

والمتتبع للجدول السابق يلاحظ أن نمو النقود في المملكة M3 إلى الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز تلك المعدلات المذكورة أي أنه ينبئ بوجود تضخم لكنه في الواقع لا يوجد تضخم في المملكة لأن الإنتاج مرن ومستورد وربما يوجد تضخم في السلع المنتجة محلياً.

٣-٢ النظرية الكمية:

تناول هذا الفصل النظرية الكمية واستعرضنا بعض تقسيماتها ومنها النظرية الكمية عند المالكية ويقسم إلى قسمين هما المشاريع المنظمة والمشاريع غير المنظمة والنظرية المالكية.

أعقب ذلك تحليل للنتاج المحلي الإجمالي والنظرية الكمية مع الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لسلسلة زمنية لفترة الدراسة ومن ثم تطرقنا للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

الخصة السادƨ

المƛǈǆ القياسي

đ - Č مƛǈǆ البƟƘ

đ - č تƟليƠ السƠس الƦǆميةƦ

đ - Ď السكǈǅ

đ - ď ƍƠتبارات السكǈǅ

đ - Đ ƍƠتبار جذر الǈƟدƔ للسكǈǅ

đ - đ ƍƠتبار التكامƠ المƪترƥ باستƍدا! طريقƧ ǆجƠǆ جراǆجر ذات
ƍƠطǈيǅ

đ - Ē ƍƠتبار التكامƠ المƪترƥ باستƍدا! طريقƧ جǈاهǆسǈǅ

đ - ē تصƟيƞ ƍƠطƊ

đ - Ě ǆتاƏƛ الدراسة

đ - Čċ الƍƠاصة

الفصل السادس

النموذج القياسي

6-1 المقدمة:

أتبعت هذه الدراسة في الأجزاء السابقة طريقة تحليلية وصفية للعلاقة التي تربط بين نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي. أما في هذا الفصل فسيتم استعراض الطرق القياسية التي سوف يتم استخدامها في الدراسة ومن ثم استعراض النتائج.

6-2 تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis:

ساهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية في السنوات الأخيرة إلى توفير طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ القرار السليم وتؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية. وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة والتي تعطي نتائج مضللة كالنتائج التي تؤدي إليها طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة السكون للسلاسل الزمنية، والتي تؤدي إلى ما يعرف باسم الانحدار الزائف Spurious Regression بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عالياً. ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه Trend والتباين Variance أو بها صفة موسمية Cycle الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

وسيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم سكون السلاسل الزمنية ثم التعرض لإجراءات تحويل السلسلة من سلسلة زمنية غير ساكنة إلى سلسلة زمنية ساكنة، وهي مفاهيم هامة حول السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المرتبطة بها.

6-3 السكون Stationarity:

يعتبر شرط السكون أساسياً في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ. والسكون هو منطق تحليل التكامل المشترك، وما لم تكن السلسلة الزمنية ساكنة فإنه

لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية لقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم t-stat و P والتي ستكون أعلى مما هو عليه أو إحصائية DW التي ستكون أقل مما هي عليه.

وتعتبر سلسلة زمنية y_t ساكنة Stationary إذا تحققت الخصائص الثلاث التالية:

١- ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu$$

٢- ثبات التباين Variance عبر الزمن

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

٣- أن يكون التغاير Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)] = \gamma_k$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير γ_k ثوابت.

٣-٣ اختبارات السكون Tests of Stationarity:

يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وتتمثل في دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وإحصاءة Q المعروف أيضاً بإحصاءة Box-Pierce وإحصاءة Ljung-box، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller، واختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey and Fuller. وسيتم مناقشة وتطبيق الاختبارين الأخيرين.

٣-٤ اختبار جذر الوحدة للسكون The Unit Root Test of Stationarity:

اختبار جذر الوحدة لكل من سلسلة زمنية بشكل منفرد – أي اختبار درجة تكامل السلسلة- وذلك بإجراء الاختبارات التالية:

* اختبار ديكي - فولر البسيط (DF) Dickey and Fuller :

يتضمن اختبار ديكي - فولر البسيط لجذر الوحدة للسلسلة Y بتقدير معادلة الانحدار الذاتي التالية:

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + e_t$$

حيث أن :

Δ : معامل الفروق الأولى.

β : معلمة يراد تقديرها.

e_t: حد عشوائي موزع توزيعاً معتدلاً بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفر. وينطوي اختبار DF على اختبار فرضية العدم $\beta = 0$ (تحتوي Y_t على جذر الوحدة) والفرضية البديلة $\beta < 0$ (y_t ساكنة) وبمقارنة إحصائية t لـ β بالقيم الجدولية فإذا كانت t الجدولية > t المحسوبة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

* اختبار ديكي - فولر المركب (ADF) Augmented Dickey and Fuller:

نظراً لأن اختبار DF البسيط يعد صحيحاً فقط في حالة كون السلسلة الزمنية للمتغيرات ذات انحدار ذاتي من الدرجة الأولى، أما غير ذلك فإن البواقي من نموذج الانحدار البسيط ستكون مرتبطة ذاتياً مما يجعل نتائج التقدير غير دقيقة. ولتفادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي-فولر المركب (ADF) وذلك بإضافة قيم متباطئة للمتغير التابع لتصبح المعادلة كالتالي:

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \beta_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t$$

ويتم اختبار مقدار الفجوة الزمنية k لغرضين:

الأول: سلامة البواقي من الارتباط الذاتي.

الثاني: محاولة التوفير ما أمكن في درجات الحرية.

وينطوي اختبار ADF على اختبار فرضية العدم $\beta = 0$ (تحتوي Y_t على جذر الوحدة) والفرضية البديلة $\beta < 0$ (Y_t ساكنة) وبمقارنة إحصائية t لـ β بالقيم المجدولة فإذا كانت t المجدولة > t المحسوبة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

* Ƥتبار فيلبس بيرون Phillips & Perron:

ياوم Ƥتبار فيلبس بيرون (Phillips & Perron, 1988) علǓ تصحيƞ الارتباƱ الذاتǍ فǍ بواقǍ معادلة Ƥتبار جذر الوحدا من ƢƜƤ استƤدام Ʊريقة لا معلمية Non-Parametric Adjustment لتباين النموذجǗ لƌǍ Ƥذ فǍ الاعتبار وجود الارتباƱ الذاتǍ ويعƃس الƱبيعة الديناميƃية فǍ السلسلة. وينƱوي الاƤتبار أولاً علǓ حساب جذر الوحداǗ ومن ƛم تحويƜ الƎحصائية للتƤƆ ƒ من ƛƉار الارتباƱ الذاتǍ علǓ التوزيƜ الاحتمالǍ لƎحصائية الاƤتبار. ويمƃن تادير التباين ƃما يلǍ:

$$S_u^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^{T} \hat{U}_t^2 + 2\,T^{-1} \sum_{j=1}^{L} \sum_{t=j+1}^{T} \hat{U}_t\, \hat{U}_{t-j}$$

حيƚ تمƛƜ T حجم العينةǗ ويمƛƜ L معامƜ إƿƆاƅ التباƱƏ Lag Truncation Parameter.

ويُعد Ƥتبار فيلبس بيرون (PP) ƹير حساس Robust لعدم تواقر شروƱ توزيƜ الحد العشوائǍ التاليديةǗ وƃذلك ƿƎƲ يسمƞ بƱƢƤ عشوائية متنوعة ذاƀ تباين متƺير ومرتبƱة ذاتياً.

ولاƤتبار فيلبس بيرون (PP) نƽس توزيƜ Ƥتبار ديƃǍ فولرǗ وبالتالǍ يتم استƤدام الاايم الحرجة نƽسƎا لƜƤتبارين. ƃما أن Ƥتباري فيلبس بيرونǗ وديƃǍ فولر نƽسƎما نƽس الصيƺ حيƚ تƤƉذ الصيƺة الƘولǓ بدون قاƱƴ وبدون اتجاƋ عامǗ والƛانية تƤƉذ الƂاƱƴ وبدون اتجاƋ عام لافتراƭ أن متوسƱ السلسلة لا يساوي الصƽرǗ أما الصيƺة الƛالƛة فتƤƉذ قاƱƴ مƜ اتجاƋ عام زمنǍ ليعƃس اتجاƋ السلسلة نحو الزيادا.

٤-٤ ƋƤتبار التكامƜ المƬترƿ باستƤدا! طريƂة ƃƜجƜ جراƽƜجر Engel-Granger ذات ƋƜطƎƜƛيƎƝ Two Step Procedure:

تبدأ ƱƤواƀ Ʊريقة أنجƜ-جرانجر Engel-Granger (1987) باƤتبار ما إذا ƃانƀ السƜاسƜ الزمنية متƃاملة تƃامƜاً مشترƃاً من نƽس الدرجةǗ ويمƃن عرƭ هذا الƱريقة بالƱƤواƀ التالية[1]:

ƋƜطƎƜƈ ƋƜƍƜƑ: إجراƅ Ƥتبار مبدئǍ لتƃامƜ المتƺيراƀ محƜ الدراسةǗ حيƚ يجب أن تƃون ƃشرƱ أساسǍ متƃاملة من نƽس الدرجةǗ ويتم التحاƀ من درجة تƃامƜ هذا المتƺيراƀ

[1] Enders, Walter, Applied Econometric Time Series, pp 374-377

باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test. فإذا كانت نتيجة استعمال هذا الاختبارات تدل على أن متغيرات السلاسل الزمنية ساكنة، يمكن استخدام الطرق الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة وبدقة وموثوقية عالية.

أما إذا كانت نتيجة تطبيق هذا الاختبارات تدل على أن هذا المتغيرات محل الدراسة هي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة فإنه يمكن استنتاج عدم وجود تكامل مشترك بين هذا المتغيرات ومن ثم استخدام الطرق الإحصائية للحصول على الاستدلالات الاقتصادية المطلوبة.

المرحلة الثانية: تقدير علاقة الأجل الطويل Long-Run Equilibrium Relationship إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ($x_i \sim I(d), d > 0, I = 1,2,...n$)، بتطبيق انحدار التكامل المشترك وفقاً للنظرية الاقتصادية من خلال الصيغة التالية:

$$x_{1t} = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots + \beta_n x_{nt} + e_t$$

فإذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً فإن مقدرات المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) ستكون متسقة:

ولتحديد ما إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً Co-integrated فإنه يجب اختبار مدى سكون مقدرات سلسلة البواقي في علاقة الأجل الطويل $\hat{e}_t$ من النموذج السابق التي تمثل مقدار الخطأ (الانحراف) في علاقة الأجل الطويل Long-Run Equilibrium، باستخدام اختبار جذر الوحدة على نموذج الانحدار الذاتي لخطأ التوازن التالي:

$$\Delta\hat{e}_t = \alpha_1 \hat{e}_{t-1} + \varepsilon_t$$

فإذا تم قبول فرضية العدم بأن $\alpha_1 = o$ فإنه يستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر وحدة Unit Root أي أن سلسلة البواقي غير ساكنة ومنه يستنتج بعدم وجود تكامل مشترك Co-integrated بين متغيرات السلاسل الزمنية x_i في النموذج، والعكس حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم $\alpha_1 = o$ فإنه يستنتج من ذلك بأن سلسلة البواقي المقدرة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها ساكنة ومنه يستنتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية.

المرحلة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فإنه يتم استخدام مقدرات سلسلة البواقي لعلاقة الأجل الطويل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta x_{ti} = \alpha_{1i} + \alpha_i \hat{e}_{t-1} + \sum \alpha_{1i}(i)\Delta x_{1t-1} + \sum \alpha_{2i}(i)\Delta x_{2t-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن سلسلة البواقي المقدرة $\hat{e}_{t-1}$ تقدر الانحراف عن توازن الأجل الطويل للفترة (t-1).

٧-٦ اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansen

(خصائص الجذور، الرتبة، التكامل المشترك Characteristic Roots, Rank, Co-integration)

تم تطوير عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية من قبل كل من Johansen (1988), Stock and Watson (1988) لتجنب جوانب القصور التي تظهر في اختبار Engle-Granger ذو الخطوتين والتي من أهمها أنه في حالة العينات الكبيرة فإن اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ e_{1t} سيكون مساوياً لاختبار جذر الوحدة لحد الخطأ e_{2t}. كما إن اختبار Engle-Granger ذو الخطوتين في المرحلة الأولى يتم فيها تقدير الانحرافات عن علاقة التوازن في الأجل الطويل e_t ثم في الخطوة التالية يتم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة الانحرافات، ولذلك فإن أي خطأ يرتكب في المرحلة الأولى سينتقل إلى المرحلة الثانية.

وتعتمد طريقة Johansen (1988), Stock and Watson (1988) على مقدرات الإمكانية العظمى Maximum Likelihood في اختبار وتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، كما أن هذا الاختبار يساعد على اختبار متجهات التكامل المشتركة المقيدة واختبار معلمات سرعة التكيف Adjustment Parameters، كما تعتمد بشكل أساسي على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها.

وبشكل مبسط فإن طريقة Johansen في اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية هي عبارة عن تعميم لاختبار Dickey-Fuller لعدة متغيرات[٢] ويمكن تصويرها بالنموذج التالي:

$$x_t = A_1 x_{t-1} + A_2 x_{t-2} + A_3 x_{t-3} + \ldots\ldots + A_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

وبطرح x_{t-1} من الطرفين وبإجراء عمليات حسابية بسيطة على المعادلة السابقة يمكن الحصول على العلاقة التالية:

$$\Delta x_t = (A_1 - I) x_{t-1} + A_2 x_{t-2} + A_3 x_{t-3} + \ldots\ldots + A_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

[٢] Enders, Walter, "Applid Econometric Time Series", pp. 389

وبإضافة وطرح $(A_1 - I)$ يمكن الحصول على العلاقة التالية:

$$\Delta x_t = (A_1 - I)\,\Delta x_{t-1} + (A_2 - I)\,x_{t-2} + A_3\,x_{t-3} + \ldots\ldots + A_p\,x_{t-p} + \varepsilon_t$$

وبتكرار هذا العملية لـ $(A_i - I)$ حيث $i = 1, 2, \ldots., p$ نحصل على:

$$\Delta x_t = \pi\,x_{t-p} + \sum^{p-1}_{i=1} \pi_i\,\Delta x_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

x_t مصفوفة متغيرات السلاسل الزمنية ذات متجه $(n \times t)$ $(x_{1t}, x_{2t}, \ldots\ldots, x_{nt})'$.

A_i مصفوفة معلمات النموذج برتبة $(n \times n)$.

ε_t متجه متغيرات عشوائية برتبة $(n \times 1)$.

I هي مصفوفة الوحدة برتبة $(n \times n)$.

وحيث أن π_i تحسب كما يلي:

$$\pi = -\left(I - \sum^{p}_{i=1} A_i\right) = \left(\sum^{p}_{i=1} A_i - I\right)$$
$$\pi_i = -\left(I - \sum^{i}_{j=1} A_j\right) = \left(\sum^{i}_{j=1} A_j - I\right)$$

وعلى ذلك فإنه من خلال رتبة المصفوفة π والتي تحتوي على معلومات الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية Long-Run Relation وتمثل رتبتها عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقرات يمكن تحديد وجود التكامل المشترك Co-integration من عدمه وبما أن رتبة المصفوفة π تساوي عدد متجهات التكامل المشترك المستقلة فإنه من خلال تحليل جذور المصفوفة π يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك[3]:

- إذا كانت رتبة المصفوفة π مساوية للصفر $(Rank(\pi) = 0)$ فإن هذا المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة Unit Root وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها ويصبح النموذج السابق نموذج انحدار ذاتي VAR في الفرق الأول.
- أما إذا كانت المصفوفة π تامة الرتبة $(Rank(\pi) = n)$ فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة أي أنها متغيرات مستقرة Stationary.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة π مساوية للواحد الصحيح $(Rank(\pi) = 1)$ فإنه في هذا الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد والحد $\pi\,x_{t-p}$ هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

٣ Enders, Walter, "Applid Econometric Time Series", pp. 390

- أما الحالات الأخرى لرتبة المصفوفة π فهي الحالات التي تكون فيها رتبـة المصفوفـة (1 < Rank (π) < n) وهذا يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

ويمكن تلخيص طريقة Johansen (1991), Johansen and Juselius (1990) لاختبارات التكامل المشترك في النقاط التالية[4]:

الخطوة الأولى: اختيار طول فترة التباطؤ لنموذج الانحدار الذاتي VAR، ولذلك يمكن استخدام اختبار نسبة الإمكانية العظمى Likelihood Ratio Test، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$(T - c)(\log|\Sigma_i| - \log|\Sigma_p|)$$

حيث أن: T عدد المشاهدات.

c عدد المعلمات في النموذج.

$\log|\Sigma_i|$ اللوغاريتم الطبيعي لمصفوفة البواقي لفترة التباطؤ i.

ويمكن استخدام توزيع χ^2 لهذا الاختبار مع درجات حرية تساوي عدد المعاملات المقيدة.

الخطوة الثانية: تقدير النموذج والحصول على مقدار π حيث $\pi = \alpha \beta'$ والتي منها سيتم الحصول على مقدار β والتي تمثل علاقة الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية (معلمات متغيرات النموذج)، ومقدار α التي تمثل معلمات التكيف وتصحيح الخطأ النموذج.

ويمكن تقدير النموذج إما بدون قيود أي أن جميع عناصر المصفوفة A_0 مساوية للصفر، أو بوجود اتجاه زمني، أو مع حد ثابت في متجه التكامل المشترك.

الخطوة الثالثة: بعد أن تم الحصول على متجه التكامل المشترك (مقدار β) من الخطوة السابقة يتم في هذه المرحلة تقييس Normalized متجه التكامل المشترك ومعاملات سرعة التكيف.

ē-ď تصحيح الخطأ Error Correction:

عندما يتم تحويل السلسلة الزمنية من سلسلة غير ساكنة إلى ساكنة (هناك عدة طرق وإجراءات لتحويل السلاسل الزمنية من سلاسل زمنية غير ساكنة إلى سلاسل زمنية ساكنة وهذه الطرق تعتمد على طبيعة ومفهوم عدم السكون في السلاسل الزمنية، ومن هذه الطرق التحويلية اللوغاريتمية أو تحويلة الجذر التربيعي "للسلاسل الزمنية التي لا تتصف بثبات التباين"، وطريقة الفروق للسلاسل ذات الاتجاه العام والسلاسل "المتصفة بالتقلبات الموسمية"). فإنها ستفقد

[4] Enders, Walter, "Applid Econometric Time Series", pp. 396-400

معلومات هامة عن العلاقات التي تربط السلاسل الزمنية محل الدراسة على المدى الطويل ولذلك فقد تم تطوير ما يعرف بأسلوب تصحيح الخطأ الذي يستلزم وجود خليط من المعلومات في مستواها وفي فروقها في نفس المعادلة.

أن عملية الاستفادة من المعلومات الموجودة في الانحراف عن علاقة التوازن لسلوكيات المتغيرات تتم من خلال بناء نموذج التكامل المشترك والذي تم التوصل إليه من قبل كل من Engle and Granger (1987) و Granger (1981)، حيث ربطوا العلاقة بين التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ونماذج تصحيح الخطأ من خلال بناء نموذج بصورة تصحيح الخطأ من هذه السلاسل. فإذا كان هناك علاقة التوازن بين المتغيرات التالية:

$$X_{1t} = \beta_1 + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + ... + \beta_n X_{nt} + e_t$$

فإن الخطأ والذي يحتوي على معلومات هامة عن الاتجاهات لـ X_t توضحه المعادلة التالية:

$$\hat{e}_t = X_{1t} - \beta_1 - \beta_2 X_{2t} - \beta_3 X_{3t} + ... + \beta_n X_{nt}$$

ومنه فإن الخطأ Error في الفترة السابقة هو:

$$\hat{e}_{t-1} = X_{1t-1} - \beta_1 - \beta_2 X_{2t-1} - \beta_3 X_{3t-1} + ... + \beta_n X_{nt-1}$$

والذي يشير إلى ما يعرف بعملية تصحيح الخطأ[5] Error Correction Mechanism، يعبر عن أثر الاختلافات التي تحدث في مستويات المتغيرات X_{nt}.

٤-٤ نتائج الدراسة:

من أجل إيجاد أثر نمو عرض النقود على نمو الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام بيانات سنوية (١٩٧٠-٢٠٠٢م) لنمو عرض النقود بتعريفه الضيق M1، ونمو الناتج المحلي الإجمالي Ps، ونمو الائتمان المصرفي (القروض) Bc، وسعر الفائدة (أسعار الفائدة بين البنوك على الودائع بالدولار الأمريكي في سوق لندن المالي لمدة ثلاثة أشهر Ir).

5 Enders, Walter, Applied Econometric time Series, pp 373

٤-٦-٣ اختبار جذر الوحدة:

نظراً لما بينته كثير من الدراسات أن طريقة التحليل النظري لا تؤدي إلى نتائج قاطعة بشأن طبيعة السلاسل الزمنية؛ فقد تم استخدام اختبارات جذر الوحدة والتي تؤدي إلى نتائج أكثر دقة وقد جرى في هذا الدراسة الاستفادة من اختبارات ديكي- فـولر (DF) واختـبار فيلـبس- بيرون (P-P).

وأظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء المتغيرات الاقتصـادية علـى أن جـذر الوحدة أنها غير مستقرة (غير ساكنة) بالمستوى العام في حين تصـبح هـذه المتغيـرات فـي استقرارها (سكونها) في الفروق الأولى وعند فترة إبطاء صفر. ويوضح الجدول التـالي نتـائج تحليل السلاسل الزمنية:

جدول (٦-١): اختبار ديكي فولر DF

المتغير	مستويات			فروق أولى		
	١	٢	٣	١	٢	٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي Ps	-1.45	-1.66	-2.28	-3.73	-3.67	-3.61
نمو الائتمان (القروض) Bc	-1.55	-1.68	-2.36	-7.58	-7.46	-7.37
نمو عرض النقود M1	-1.31	-1.67	-2.34	-4.83	-4.75	-4.66
سعر الفائدة Ir	-1.05	-1.41	-1.99	-4.18	-4.13	-4.19

حيث: ١ بدون قاطع واتجاه زمني.

٢ بقاطع وبدون اتجاه زمني.

٣ بقاطع مع اتجاه زمني.

القيم الحرجة:

عند مستوى معنوية 1%	-2.64	-3.65	-4.27
عند مستوى معنوية 5%	-1.95	-2.96	-3.56
عند مستوى معنوية 10%	-1.62	-2.62	-3.21

وتشير النتائƝ الموƉحة فƖ الجدوǓ (Ē-١) أعǛƋ إلƑ نتائƝ اƢتبارƘ الاسـتارار فـƖ مستوياتƌا والƻروƀ اǓولƑ لƌا. حيƚ يتم اƢتبار فرƮية العدم بوجود جذر الوحدا عند مسـتوƐ معنوية معينƓ فƎذا تم قبوǓ فرƮية العدم يƨون المتƸير Ʒير ساƨن فƖ مستواƋ ومن ƙم يتم اƢتبار سƨونƌ فƖ فروقƌ.

ويƓƌر اƢتبار ديƨƖ- فولر DF فƖ المستوياƘ بدون قاƱƔ واتجاƋ زمنƖƓ وباƱƔ وبدون اتجاƋ زمنƖƓ وƨذلك باƱƔ مƲ اتجاƋ زمنƖ قبوǓ فرƮية العدم بوجود جذر الوحدا فƖ جميƲ المتƸيراƘ عند مستوƐ معنوية 5 % مما يعنƖ أن المتƸيراƘ Ʒير ساƨنة فƖ مستواها وقد أƓƌر لنا اƢتبار DF فƖ الƻروƀ اǓولƑ بدون قاƱƔ واتجاƋ زمنƖƓ وباƱƔ وبدون اتجاƋ زمنƖƓ وأيƮƉ باƱƔ مƲ اتجاƋ زمنƖ عند مستوƐ معنوية 5% رفƯ فرƮية العدم لوجود جذر الوحدا أن جميƲ المتƸيراƘ ساƨنƌ فƖ فروقƌا اǓولƑ .

ويوƮƠ الشƨǓ البيانƖ رقم (Ē-١) مسار السƜسǓ الزمنية فƖ المستوƐ العام للسƜسـǓ ومسار هذƋ السƜسǓ بعد أƢذ الƻروƀ اǓولƑ :

شكل بيانات (١-٤) السلاسل الزمنية في المستويات وفي الفروق الأولى

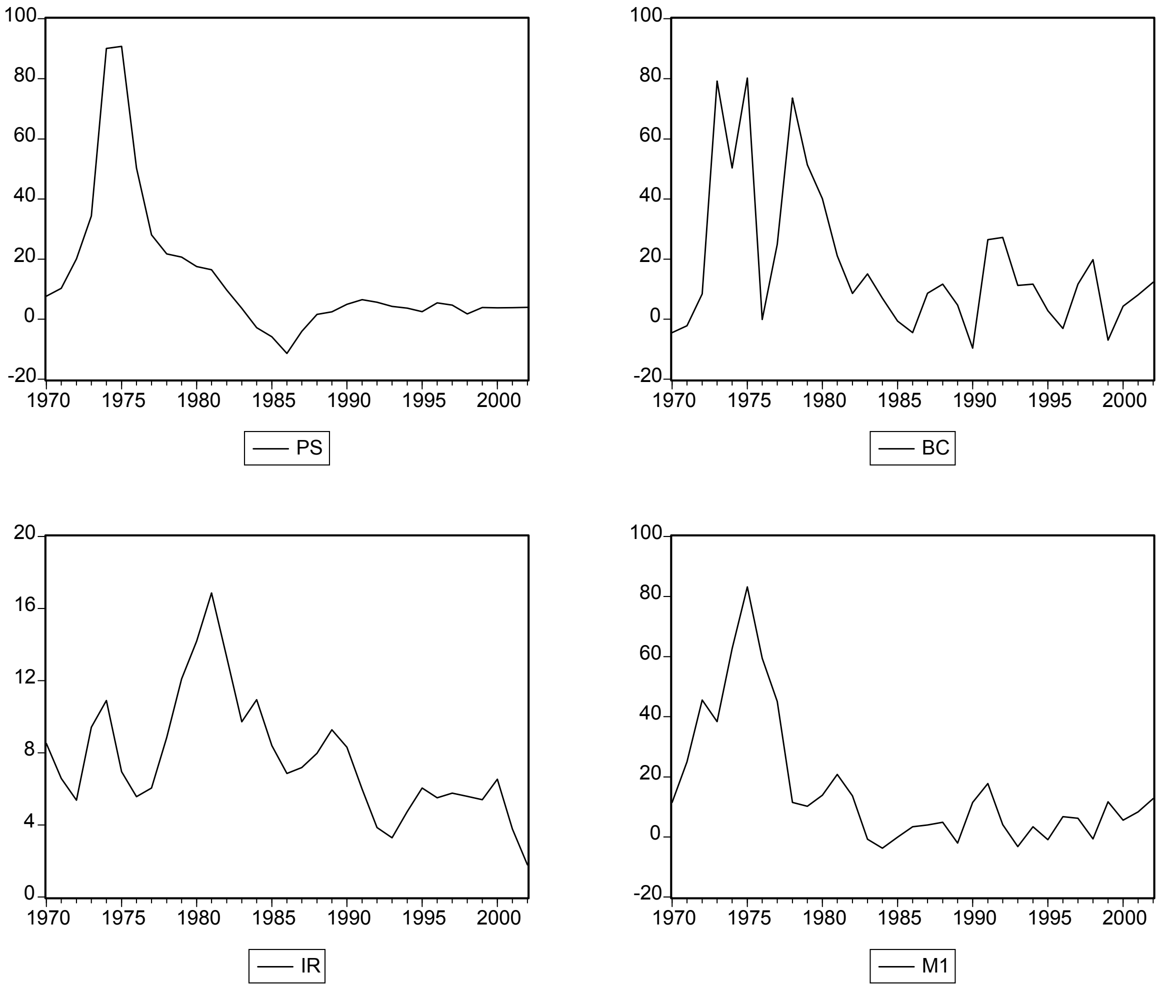

تابع شكل بيانات (١-Ē) السلاسل الزمنية في المستويات وفي الفروق الأولى

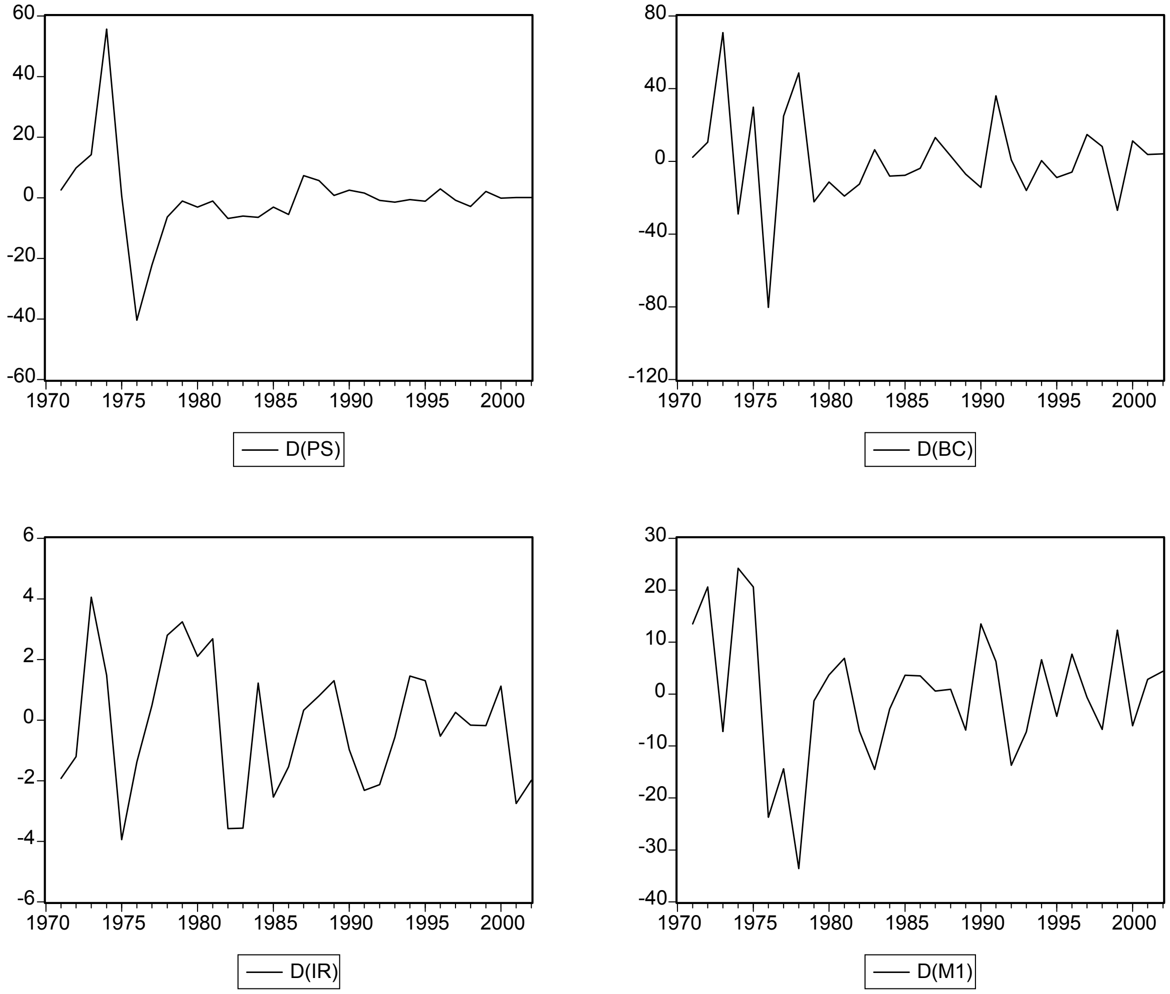

وبǠجراPl ختبار فيلبس- بيرون (Phillips and Perron, 1988) (P-P) لجذر الوحـدا فـǑ فتـرا
الǠبǕCl المǕǙ عند المستوǎ اللǕ Ǖ Ǖ أنǜǔ ǑǕ أنها غير مستارا (غير ساǂنة) أيǔ Ɩ بالمستوǎ العام
وساǂنة فǑ الǘروǕ الǠولǙ Ǖ وذلك ǂما يوǔǢǔ الجدوǙ (٢-Ē) التالǑ:

جدوǙ (٢-Ē): اPlختبار فيلبس- بيرون P-P

المتغير	مستوياK			فروǕ أولǙ		
	١	٢	ď	١	٢	ď
نمو الناتǐ المǠلǏ اǘ Ps	-1.65	-1.92	-2.49	-3.58	-3.51	-3.45
نمو الائتمان (الǠقرا Ǔ) Bc	-1.61	-2.51	-3.37	-8.50	-8.32	-8.22
نمو عرǓ الناود M1	-1.43	-1.87	-2.60	-4.80	-4.71	-4.60
سعر الǘائدا Ir	-1.06	-1.60	-2.10	-4.08	-4.02	-4.08

ويمǙ: ١ بدون قاǕǓ واتجاǕ زمنǑ.

٢ بالǕǓ وبدون اتجاǕ زمنǑ.

ď بالǕǓ مǙ اتجاǕ زمنǑ.

الايم الحرجة:

عند مستوǎ معنوية 1% -2.64 -3.65 -4.27

عند مستوǎ معنوية 5% -1.95 -2.96 -3.56

عند مستوǎ معنوية 10% -1.62 -2.62 -3.21

وتشير النتائǰ الموǔحة فǑ الجدوǙ (٢-Ē) أعǘǕ Ǘ إلǙ عدم إمǂانية رفǓ فرǔية العدم وذلك لوجود جذر الوحدا لمستوياK السǘǘǙ الزمنية موǔǙ الدراسة عند مستوǎ معنويـة 5% سواǁ بوجود قاǕǓ مǙ اتجاǕ عام فǑ السǘǘǙ الزمنية أو فǑ حاǙ عدم وجودǕ أو بوجود قـاǕǓ وبدون اتجاǕ عام للسǘǘǙ الزمنية موǔǙ الدراسة. إǔافة إلǙ ذلك تشير النتائǰ إلـǙ رفـǓ فرǔية العدم اPlلو السǘǘǙ الزمنية موǔǙ الدراسة من جذر الوحدا عند فروقǜǕ الǠولǙ. ولذلكǕ فǚن متغيراK الدراسة متǂاملة من الدرجة الǠولǙ .

č-ē-đ اختبار التكامل المشترك:

نظراً لأن متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها ولكنها مستقرة في فروقها الأولى مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى سيتم اختبار وجود التوازن في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وأن المتغيرات تتحرك معاً. وهذا يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلالات في الأجل القصير. وكما أوضحنا سابقاً أن التكامل المشترك بين سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى يعني أن التجميع الخطي بينهما متكامل من الدرجة صفر أي أن السلسلتين متكاملتان تكاملاً مشتركاً بحيث إنه بالرغم من وجود اختلالات في التوازن في الأجل القصير فإن المتغيرين يسيران باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

ويعالج التكامل المشترك عدداً من المشاكل نتيجة لتطبيق الاختبارات الإحصائية على نموذج الانحدار الساكن. ويعتمد على استقرار السلسلة بمعنى أن حد الخطأ في السلسلة الزمنية يكون مستقراً عبر الزمن. ولذلك لابد أن تكون السلاسل الزمنية الداخلة في دالة الانحدار متكاملة من الدرجة صفر أو الدرجة الأولى أو من درجة أعلى. ولكن عملية تقدير الانحدار بأخذ الفروق الأولى لا يحقق العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. ولكن إذا كان التجميع الخطي للسلاسل الزمنية متكاملاً من الدرجة صفر فإن السلاسل الزمنية تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً. ولذلك عند وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يمكن تقدير الانحدار باستخدام الفروق بعد إضافة الخطأ الناتج عن تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام المستويات. ولهذا يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام طريقة أنجل جرانجر (Engle- Granger, 1987) ذات الخطوتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتيجة كالتالي:

$$Ps = -0.742 + 0.226\, Bc - 0.417\, Ir + 0.924\, M1$$
$$(3.079) \quad (-2.133) \quad (12.060)$$

R-Squared = 0.928 F-Statistic = 62.586

Adj. R-Squared = 0.913 Prob.(F-Statistic) = 0.00

D-W = 1.85

وعند النƠار إلƗ النموذج أعƜƛ من الناحية الاقتصادية نƜƊ Ơأن إشاراتƎ متƼاة مƴ ما تم افتراƉƯ. ومن الناحية الاياسية نƜƊ Ơأن النموذج لا يعانƓ من مش‡لة الارتباƱ الذاتƓ وهذا مـا بينƎ اPتبار إحصائية D-W.

ويتƉƯ من النموذج السابƾ أنƎ عند تƸير نمو عرƉ الناود بمادار ١٠ فƓ المئةƗ فـƎن ذلك سيƌƙر بارتƼاƱ التƸير فƓ نمو اƅƊ ƱƆP f بنسبة ĕ,٢ فƓ المئـةƗ ‡مـا أن تƸيـر نمـو اƗƁراƉ بمادار ١٠ فƓ المئةƗ فسوف يƌƙر ذلك بزيادا التƸير فƓ نمو اƅƊ ƱƆP f بنسـبة ٢,ď فƓ المئة. فƓ حين أن التƸير فƓ أسعار التƼائدا بمادار ١٠ فƓ المئةƗ فيƌƙر ذلك بش‡ƿ سلبƓ علƏ التƸير فƓ نمو اƅƊ ƱƆP f بنسبة ٤,٢ فƓ المئة.

ومن ƙم تم اPتبار س‡ون البواقƓ et باستPدام اPتبار دي‡Ɠ فولر المعـدƿ ADF حيـƅ أƉƯ أنƎا ساƳ‡نة (مستارا) بالمستوياƖ. وتدƿ نتيجة اPتبار س‡ون البواقƓ et علƏ ƗƳ البـواقƓ من جذر الوحداƗ حيƅ بلƸƖ الايمة المحسوبة لجذر الوحدا للبواقƓ (-3.857) أ‡بر مـن الايمـة الحرجة عند مستوƐ معنوية 5% (-2.970). وعليƎ فƎن البواقƓ مت‡املة من الدرجة صƼرƗ وهـذا يعنƓ وجود تƳ‡امƿ مشترك بين المتƸيراƖ موƉƯ الدراسة.

ش‡ƿ بيانƓ (ē-٢) متƸير البواقƓ فƓ المستوياƖ

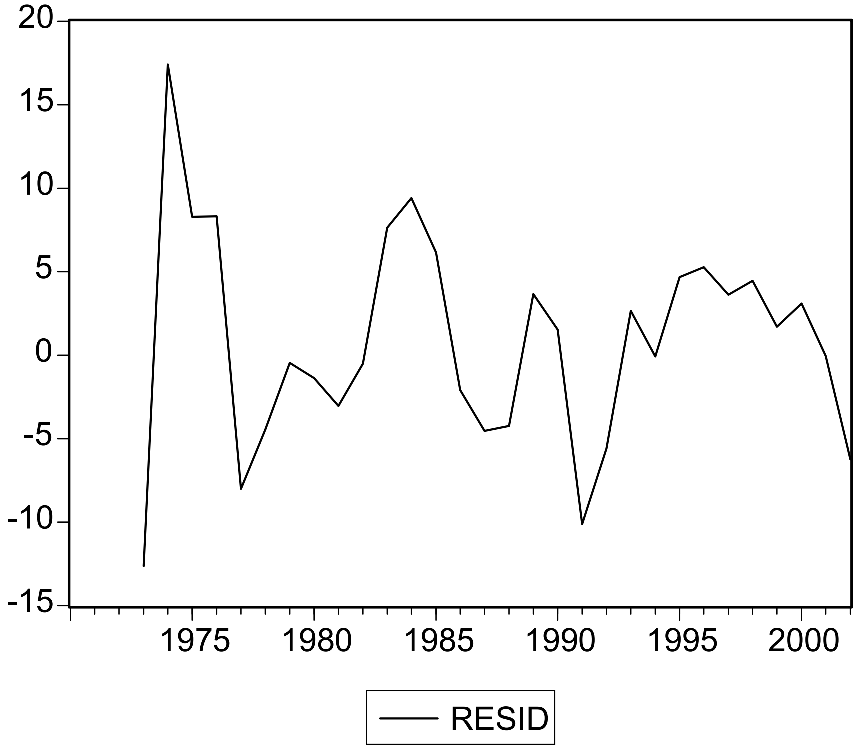

Ď-ē-đ اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

بعد إثبات أن اختبارات الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وتصبح ساكنة عند إجراء الفروق الأولى لها فإن الخطوة التالية وهي اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بإجراء جوهانسون وذلك لتقدير متجه التكامل المشترك. ويعتمد إجراء جوهانسون (Johansen Cointegration Test) على تقدير متجه التكامل المشترك الذي يمثل العلاقة طويلة الأجل للمتغيرات في نظام من المعادلات باعتبار أن كل المتغيرات داخلية في النموذج. وقد تم إجراء الاختبار بطريقة جوهانسون بالمستوى وبدون اتجاه زمني في معادلة التكامل واختبار VAR.

ويوضح الجدول (ď-Ē) النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق إجراء جوهانسون على النحو التالي:

جدول (ď-Ē) إجراء جوهانسون بالمستوى وبدون اتجاه

القيمة الحرجة عند 5 في المئة Critical Value	معدل الإمكانية باستخدام المستويات Likelihood Ratio	القيمة الذاتية Eigenvalue	متجه التكامل Rank or NO. of CEs
53.12	79.17113	0.812298	None **
34.91	27.31125	0.449446	At most 1
19.96	8.809499	0.148569	At most 2
9.24	3.823545	0.116037	At most 3

* (**) denotes rejection of the hypothesis or (rank) at the 5% (1%) level Trace test (Likelihood Ratio) indicates 1 co integrating equations at 5% level

وتدل القيمة المحسوبة في الجدول (ď-Ē) أعلاه لمعدل الإمكانية (79.171) والتي هي أكبر من القيمة الحرجة (53.12) بمستوى دلالة 5% على رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. ويلاحظ على النتائج المتضمنة في الجدول أعلاه أن جميع معدلات الإمكانية أعلى من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% مما يدل على أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات وتشير النتائج إلى وجود متجه وحيد ومنفرد للتكامل المشترك.

وتادر معادلة التǂامǕ المشترك باستǍدام المتǚيراǨ علǠ هيئة مسـتوياǨ علـǠ النحـو التالǑ:

$$Ps = -0.655\ C + 0.679\ Bc - 0.419\ Ir + 1.040\ M1$$
$$(0.059) \quad (0.175) \quad (0.052)$$

$$L = -\ 394.0911$$

حي� تشير اǕرقام بين اǓقواس إلǠ اǕǍطاǒ المعياريـة و (L) هـǑ قيمـة اǕمǂانيـة Likelihood. ويت�march من نتائǰ التادير باستǍدام المتǚيراǨ علǠ هيئة مستوياǨ أن متǚيري نمو عرƮ النادو M1Ǚ ونمو الائتمان المصرفǑ (اǕقراƮ) Bc يتǍذان إشاراǨ موجبـةǙ وسـعر الǦائدǥ Ir إشارǥ سالبةǙ وذلك ǂما هو متوقǕ وتتƱابǩ هذǽ النتيجة تاريبƑ مǕ تلك المتوصǕ إليهـا من نماذج الانحدار السابقة.

٤-٥-٢ نمǍذǰ تصحيƠ الǍطǖ:

بعد أن تم إǍتبار المتǚيراǨ محǕ الدراسة إلǠ إǍتباراǨ جذر الوحـدا والتـǑ أثبتـǨ سǂون السǚǙسǕ الزمنية بعد أǍذ الǦروƼ اǕولǠ لǊاǙ وǂذلك اǍتباراǨ التǂامǕ المشترك والتـǑ دلǨ علǠ وجود تǂامǕ مشتركǙ تǂǑ اǓطوا التالية من منهجية أنجـǕ جرانجـر (Engle and Granger) وتتƮمن تصميم نموذج تصحيƠ اǓطǖǙ حيǦ تعد عملية بناǒ نموذج تصحيƠ اǓطـǖ المرحلة اǕǍيرا فǑ التحليǕ الاياسǑ فǑ هذا البحǦ Ǚ حيǦ تم فيما سبǩ من هذا الǦصـǕ تحديـد درجة تǂامǕ المتǚيراǨ الداǍلة فǑ النموذج وǂذلك إيجاد متجǊ التǂامǕ المشترك وتادير معادلتǊ وإجراǒ اǍتبار استارار البواقǑ فǑ انحدار التǂامǕ.

ويبين الجدوǕ (٥-٤) النتائǰ اǕحصائية لتاـدير معـادلاǨ نمـوذج تصـحيƠ اǓطـǖ للمتǚيراǨ موƮǕ الدراسة.

جدول (٤-Ē) المعادلات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة

المتغير (١)	المعلمات Coefficients (٢)	الخطأ المعياري Std. Error (ď)	إحصائية t t-statistic (٤)	المعنوية Prob. (٥)
الثابت C	0.419639	0.224815	1.866597	0.0775
نمو الإقراض D (Bc)	0.051362	0.019554	2.626680	0.0166
سعر الفائدة D (Ir)	-0.449248	0.190541	-2.357751	0.0293
نمو عرض النقود D (M1)	0.438237	0.050524	8.673846	0.0004
متباطئة البواقي Resid (-1)	-0.622344	0.129807	-4.794375	0.0001
معامل التحديد R-Squared (R^2)				0.9428
معامل التحديد Adj. R-Squared (R^{-2})				0.9247
إحصائية F F-Statistic				52.231
معنوية F Prob (F-Statistic)				0.0000
إحصائية ديربن- واتسون D-W Statistic				1.73

بالنظر إلى الجدول (٤-Ē) أعلاه نتائج التقدير للمعادلة اعتماداً على نموذج تصحيح الخطأ نجد قدرة تفسيرية عالية مقاسة بمعامل التحديد R^2 (0.94) وكذلك إحصائية F (52.2). وعند تغير نمو عرض النقود بمقدار ١٠ في المئة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التغير في نمو الائتمان الخاص بمقدار ٤,٤ في المئة في حين أن تغير نمو الإقراض بمقدار ١٠ في المئة فإن ذلك يؤثر بنمو الائتمان الخاص بمقدار ٠,٥ في المئة بينما التغير في أسعار الفائدة بمقدار ١٠ في المئة فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي على التغير في نمو الائتمان الخاص بمقدار ٤,٥ في المئة. وتوضح الإشارات أمام معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة في الجدول (٤-Ē) السابق نوعية العلاقة التي تربط بين المتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة. وهذا يتفق مع ما تم افتراضه في البحث وما تؤيده النظرية الاقتصادية حيث أن العلاقة طردية لنمو عرض النقود M1 والإقراض Bc وعكسية لسعر الفائدة Ir.

وتشير إحصائية t في العمود رقم ٤ عند مستوى معنوية 5% إلى معنوية المتغيرات وهذا ما يؤكده العمود رقم ٥ الخاص بالمعنوية أي أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائياً

ǂما تشير بذلك قيم t المحسوبة عمود ٤ عند مستوă معنوية 5%. أما مادرا حد اǃǗƤ العشوائǑ فǇǊ أيƋƫ ƫǍǃǂ اǇǂǃا اǓشارا السالبة ومعنوية إحصائيƫ وتعنǑ اقتصاديا أن ما مادارǈ ٢,٢Ē فǑ المئة من ǂƮǀǚƬƫ النتائǆ اǓحصائية اǃاصة باǃتبـار التوازن يتم تصحيحǊا فǑ السنة. ويتƋǆ من النتائǆ اǓحصائية الǃتبار إحصائية ديربن- واتسون (D-W Statistic) عدم وجود ارتباط ذاتǑ بين المتǂǞيرات.

د- اǃǘǘƫ: ČĊ-Ď

توƋǆ النتائǆ اǓحصائية باستǃدام اǃتبارات جذر الوحدا احتواǅ المتǂǞيرات الاقتصادية علǏ أن جذر الوحدا أنǊا ǂǞير مستارا (ǂǞير ساǂنة) بالمستوă العام فـǑ حـين تصـبƋ هـذǈ المتǂǞيرات فǑ استارارها (سǂونǊا) فǑ الǃروǀ اǓولǏ وعند فترا إبǅƮا صǃر فǑ اǃتبار ديǂـǑ فولر DFǓ وفǑ فترا اǓبƮاǅ المǊلǏ عند المستوă الǃالǃ فǑ اǃتبار فيلبس- بيرون P-PǓ ممـا يعنǑ أنǊا متǂاملة من الدرجة اǓولǏ. أعاب ذلك إǂƋǆ المتǂǞيرات لǃتبار التǂامǇ المشـترك بƮرياة أنجǇ جرانجر ذات اǃƮوتين مما أتاƋǆ معǊǊ أن النموذج لا يعانǑ من مشǂلة الارتبـاƮ الذاتǑ. وبالتالǑ تم اǃتبار سǂون البواقǑ e_t باستǃدام اǃتبار ديǂǑ فولر المعدǇ ADF وتبين من ذلك أنǊا ساǂنة (مستارا) بالمستويات والذي دǇ علǏ Ǉاو البواقǑ من جذر الوحدا وأنǊا متǂاملة من الدرجة صǃرǓ وهذا يعنǑ وجود تǂامǇ مشترك بين متǂǞيرات الدراسة.

وأǃبتت نتائǆ اǃتبار التǂامǇ المشترك بƮرياة جوهانسون أنǊǊ يوجد متجǊǊ وحيد للتǂامـǇ المشترك بين المتǂǞيراتǓ وأن اǓشارات متوافاة مǇ ما تم فرƋǊǊ وهـذا مـا تǆيـدǈ النǃريـة الاقتصادية. وأيƋƫ جميǇ معامǘت هذǈ العǘقة معنوية وذات دلالة إحصائية قوية.

وتدǇ نتائǆ تادير معادلة نموذج تصحيǇƋ اǃƮǀ أن لǊا قدرا تǃسيرية عاليةǓ وأيƋƫ نوعية العǘقة التǑ تربƮ بين المتǂǞير التابǇ وبابية المتǂǞيرات المستالةǓ حيǂ أوƋǀت أن العǘقة Ʈردية لنمو عرƋ الناود M1Ǔ والǓقرا Bc Ǔوعǂسية لسعر التاǃـدا IrǓ وǂـذلك أǃبـت اǃتبـار إحصائية ديربن- واتسون عدم وجود ارتباط ذاتǑ بين متǂǞيرات الدراسة.

الفصل السابع
الخلاصة والتوصيات

٧- ١ مقدمة

٧-٢ الخلاصة

٧-٣ التوصيات

الخصل السابل

الďĦصة ǎالتǎصيات

Ē-Č مقدمة:

يلعب الĪƠƖ النادي دوراً هاماً فĞ نمو الاقتصاد الوƠنĞƠÜ وقد ربƠƘ دراسـاƘ عديـدا بين النمو الحايĞ والنمو الحايĞ للناوا ‡مية الناود فĞ الناتǈ الاومĞ. ويعتبر الƖƠƖ النادي عامĬǖ مقƠǖراً فĞ النمو الاقتصادي فǖǌو أيƊاً عامǕ يتǖƠر بǌذا النمو.

Ē-č الďĦصة:

لاد تناولƘ الدراساƘ والǕبحاƘ السابقة مو¥Ɗو Ƴ العǚقة بين الناود والدƗ P الاومĞ فــĞ الدوǕ المتادمة بش‡ـǕ موسǕ سواǘ لعرƊ الناود والناتǈ المحلĞ الǕجمالĞ والǕسعار وسعر الƠائدا فĞ حين ‡انƘ الدراساƘ فĞ هذا المجاǕ محدودا فĞ الدوǕ الناميــة. أمــا بالنســبة للدراســاƘ التƠبياية لتلك العǚقة أو أثر الناود علǔ الدƗ P فĞ المم‡ـة العربية السعودية فمحدود جداً.

وقد هدفƘ هذǈ الدراسة إلǔ معرفة أثر نمو عرƊ الناود علǔ نمـو الƖƠـƖ Pǔ الـ f بالمم‡ـة العربية السعودية. والمتƷيراƘ موƊوƳ الدراسة هĞ نمو دƗ P الƖƠƖ P الـ f Ps ÜونمـوعرƊ الناود M1Ü نمو الائتمان المصرفĞ (الǕقراƊ) BcÜ وسعر الƠائدا Ir (أسعار الƠائدا بين البنوك علǔ الودائǕ بالدولار الǕمري‡Ğ فĞ سوǆ لندن المالĞ لمدا ƦǚƦة أشǌر). ولمعرفة أثر نمو عرƊ الناود علǔ الƖƠƖ P الـ f قياسياً تم استPدام ƠرǆƠ قياسية مƦǖ اPتباراƘ جذر الوحـدا للس‡ـونÜ واPتبار الت‡امǕ المشترك باستPدام Ơرياة أنجǕ جرانجرÜ والت‡امǕ المشترك باستPدام Ơرياة جوهانسون ومن ƦǖƠ تصحيƠ PƠăÜ وذلك اعتماداً علǔ بياناƘ سنوية تم الحصوǕ عليǌـا من عدا مصادر محلية ودولية للƠترا (Ē Ĕ ĕ Ĕ-٢٠٠٢م) وفااً لما هو منشور من بياناƘ.

وتوƠƊ النتائǈ الǕحصائية باستPدام اPتباراƘ جذر الوحدا احتواǘ المتƷيراƘ الاقتصادية علǔ أن جذر الوحدا أي أنǌا Ʒير مستارا (Ʒير سا‡نة) بالمستوă العام فĞ حين تصـبƠ هـذǈ المتƷيراƘ مستارا فĞ الƠروǆ الǕولǔ وعند فترا إبƠاǘ صƠر فĞ اPتبار دي‡Ğ فولر DFÜ وفـĞ فترا الǕبƠاǘ المثلǔ عند المستوă الƖƠ f فĞ اPتبار فيلبس- بيرون P-PÜ مما يعنĞ أنǌا مت‡املة من الدرجة الǕولǔ. أعاب ذلك إPƊƖ المتƷيراƘ لاPتبار الت‡امǕ المشــترك بƠريــة أنجــǕ جرانجر ذاƘ الPƠوتين منƦ أنƊ ƠƊ أن النموذج لا يعانĞ من مش‡لة الارتباط الذاتĞ. وبالتالĞ تم

اختبار سكون البواقي e_t باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل ADF وتبين من ذلك أنها ساكنة (مستقرة) بالمستوى والذي يدل على أن البواقي خالية من جذر الوحدة وأنها متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وأثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون أنه يوجد متجه وحيد ومفرد للتكامل المشترك بين المتغيرات، وأن الإشارات متوافقة مع ما تم فرضه وهذا ما تؤيده النظرية الاقتصادية. وأيضاً جميع معاملات هذه العلاقة معنوية وذات دلالة إحصائية قوية.

وتدل نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ أن لها قدرة تفسيرية عالية، وأيضاً نوعية العلاقة التي تربط بين المتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة، حيث أوضحت أن العلاقة طردية لنمو عرض النقود M1، والأوراق Bc، وعكسية لسعر الفائدة Ir.

Ē-Ď التوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذه الدراسة والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بصنع السياسات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية في تصميم برامج ذات توجه إنمائي وهي على النحو التالي:

١- أهمية استمرار مؤسسة النقد العربي السعودي في استخدام السياسة النقدية بكفاءة، حيث أنها تساعد في نمو الاقتصاد، وخاصة أن البلد متجه إلى التخصيص.

٢- حفز وتوجيه البنوك على تسهيل إجراءات الإقراض وخاصة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي قد تعاني من المشاكل في الحصول على التمويل المناسب لمشاريعها الاستثمارية.

٣- أدت تحديات السلطة النقدية في المملكة لمدة طويلة عن منح تراخيص لمنشآت مالية جديدة – بهدف حماية الصناعة المصرفية الناشئة- إلى خلق سوق شبه احتكارية في الاقتصاد البنكي، واستمرار هذا الوضع سيؤثر على كفاءة البنوك التجارية، وسيحرم العملاء من مميزات التنافس والسوق المفتوحة، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى رفع تكلفة اقتراض القطاع الخاص. وعليه يجب إعادة النظر في هذه السياسة وفتح السوق لدخول منشآت المالية مع تعزيز التشريعات والأنظمة وأجهزة الرقابة المصرفية.

٤- يǖدي الاقتراƱ المتنامǛ للحǂومة من البنوك التجارية والمǖسساƙ المالية الƂƤـرة ǎ إلـ Ǐ مزاحمة االƓǀ الحǂومǛ االƓǀ اƻالƤ ƒ Ǜف سوƾ الائتمانǙ وهذƋ المزاحمة تتسـبب فـ Ǜ زيادا ƪǂلةƪ الاقتراƱ وƤاصة علǏ اǓفراد. وبناƇ علǏ ذلـك فمـن الƈـروري الƂƤـذ بالاعتبار الاحتياجاƙ الائتمانية االƓǀ اƻالƤ ƒ .

٥- معدلاƙ الƂائدا علǏ االروƱ الشƤصية مرتƂعة لدƐ المصارف المحلية Ǚ مما يسـتوجب أن تاوم السلƓاƙ النادية بدراسة الوƱǃ ووƱǃ واƓƱ للحد منƌا مƴ تشجيƴ عملية اǓقراƱ اǓǗراƱ الاستƛمار اƻالƤ ƒ .

Ē- دراسة ƍƾƤ أدواƙ تمويƪ مناسبة ومتƂاة مƴ مبادƏ الشريعة اǗسǘمية سواƇ االƓǀ اƻالƤ ƒ أو حتǏ لتلبية احتياجاƙ مالية الحǂومةǙ وتشجيƴ الجƌود الحالية من بعƱ المصارف.

ē- نƲراƍ للتوجƋ الحالǛ نحو الاتحاد النادي الƤليجǛǙ فيستحسن علǏ السلƓاƙ الناديـة بـدوƪ المجلس ومن ƃمنƌا مǖسسة الناد العربǛ السعودي الاستعداد الجيـد لƈـمان الاسـتارار المالǛ والمصرفǛ وإيجاد أدواƙ فعالة للتحǂم فǛ السيولة علǏ مستوƐ دوƪ المجلس.

Ě- تشجيƴ مستوƐ النشر والشƂافية Ƥاصة فǛ مجاƪ السياسة النادية والمصرفيةǙ بما فǛ ذلـك نشراƙ اقتصادية ربƴ سنوية تصدر عن مǖسسة الناد العربǛ السعودي.

ě- التشجيƴ علǏ إنشاƇ مصارف الاستƛمار التǛ تساعد علǏ عملية التنمية الاقتصادية.

١٠- إجراƇ المزيد من الدراساƙ واǓبحاƚ حوƪ أƛر نمو عرƱ الناود علـǏ نمـو االƓـǀ اƻالƤ Ǚ وذلك لتƥƂية العديد من الجوانب المƌمة فǛ هذا المجاƪ.

المراجǛ اǕربية:

Č. ابدجمانǛ مايǇǾ ترجمة منصورǛ محمد إبراهيمǛ "الاقتصاد اǇǾǑ: النǛرية والسياسية" ١٤٢٠هـ - ١ǗǗǗمǛ دار المريǟ للنشرǛ الرياƩ.

č. باحنشǾǛ أسامة محمدǛ "مادمة ǑǙ التحليǾ الاقتصادي اǇǾǑ"Ǜ ١٤٢٠هـ -١ǗǗǗمǛ جامعة الملك سعود- النشر العلمǑ والمǖاǻǞǛ الرياƩ.

Ď. الزامǾǛ يوسف عبداŸ وعبدالǷيرǛ أحمد يوسف والسودانǑǛ عبدالعزيز علǑǛ "الناود والبنوك واǕسواǩ المالية: وجǟǊ نǛر شمولية"Ǜ الجمعية السعودية للمحاسبةǛ ١٤٢١هـǛالرياƩ.

ď. الحميديǛ عبد الرحمن عبد اŸ والǷافǛ عبد الرحمن عبد المحسنǛ "الناود والبنوك واǕسواǩ المالية"Ǜ الǓبعة الǛانيةǛ ١٤٢٢هـǛ مǇتبة الديوانǛ الرياƩ.

Đ. عǓيةǛ عبد الاادر محمدǛ "الاقتصاد الاياسǑ: بين النǛرية والتǓبيǩ"Ǜ الǓبعة الǛانيةǛ ٢٠٠٠مǛ الدار الجامعية للǓباعة والنشر والتوزيǾǛ اǕسǇندرية.

đ. باريǛ سيجǾǛ ترجمة منصورǛ ǓǊ عبداŸǛ وعبدالمجيدǛ عبدالǜتاθ عبدالرحمنǛ "الناود والبنوك والاقتصاد: وجǟǊ نǛر الناديين"Ǜ دار المريǟ للنشر والتوزيǾǛ ١ǗĚē م.

Ē. نصرǛ عبدالمحمود محمدǛ "الاقتصاد اǇǾǑ النǛرية المتوسǓة"Ǜ دار الǷريجǑ للنشر والتوزيǾǛ الرياƩ Ǜ ١ǗǗē م.

ē. نصرǛ عبدالمحمود محمدǛ "مادمة ǑǙ الاقتصاد الاياسǑ"Ǜ جامعة الملك سعودǛ الرياƩ Ǜ ١ǗǗĒ م.

Ĕ. الشوربجǑǛ مجديǛ "الاقتصاد الاياسǑ النǛرية والتǓبيǩ"Ǜ الدار المصرية اللبنانيةǛ الااهرةǛ ١ǗǗ٤ م.

Čč. ǷليǾǛ سامǑǛ "اقتصادياƘ الناود والبنوك"Ǜ شرǇة ǇǛمة للنشر والترجمة والتوزيǾǛ الǇويƘǛ ١ǗĚ٢ م.

ČČ. ǷليǾǛ سامǑǛ "اقتصادياƘ الناود والبنوك: النǛرياƘ والسياساƘ النادية والمالية"Ǜ شرǇة ǇǛمة للنشر والترجمة والتوزيǾǛ الǇويƘǛ ١ǗĚ٢ م.

Čč. حسينǛ مجيد علǑǛ وسعيدǛ عǜاف عبدالجبارǛ "الاقتصاد الاياسǑ: النǛرية والتǓبيǩ"Ǜ الǓبعة اǕولǏ Ǜ ١ǗǗĔمǛ دار وائǾ للنشرǛ عمان - اǕردن.

ČĐ. الحبيبŬ فايز إبراهيمŬ "مبادƏ الاقتصاد الǂŁŎ"Ŭ الƱبعة الƜاƜƜةŬ ١٤١٤هـ - ١ĕĕ٤مŬ مƱاƿǅ الƎرزدǈ التجاريةŬ الرياƯ.

Čď. الƗمينŬ عبدالوهابŬ وباشاŬ زǂريا عبدالحميدŬ "مبادƏ الاقتصاد"Ŭ الƱبعة الرابعةŬ دار حاƻƏ للنشر والتوزيǅŬ جداŬ ١٤١ď هـ - ١ĕĕ٢م.

ČĐ. عمرŬ حسينŬ "تƱور الƎǂر الاقتصادي"Ŭ الƱبعة الƗولǍŬ دار الƎǂر العربŎŬ مدينة نصرŬ ١٤١٤هـ - ١ĕĕ٤م.

Čđ. العمرŬ حسينŬ "الƗنƎاǈ الحǂومŎ عرƯ الناودŬ والناتƝ المحلŎ: دراسة ƻŎ اقتصاد المملǂة العربية السعودية"Ŭ مجلة التعاون - السنة الƜانية عشرا - العدد ٤٥ ذو االعداŬ ١٤١ē هـ - الموافǈ مارس ١ĕĕē م.

ČĒ. ديابŬ عبدالعزيز أحمدŬ وهاشمŬ وليد عربŬ "تحديد مǂوناƘ عرƯ الناود ƻŎ الاقتصاد السعودي"Ŭ مجلة العلوم الاجتماعيةŬ ربيƳ / صيف ١ĕĕď م.

Čē. الترǂŎŬ سليمان محمدŬ "أسعار الƗسƎƞم وعروƯ الناود ƻŎ الاقتصاد السعودي"Ŭ دراساƘ الƝليƝ والجزيرا العربيةŬ العدد ١Ĕ.

ČĔ. داƍرŬ محمود محمدŬ "الاتجاهاƘ الحديƜة ƻŎ تحليƪ دالة عرƯ الناود"Ŭ مجلة جامعة الملك عبدالعزيزŬ الاقتصاد والƗدارا (١٤ď-١ď١) ١٤٠Ĕ هـ - ١ĕĔĔم.

čċ. البازعŎŬ حمد سليمانŬ "العƜǉقة بين السياستين المالية والنادية ƻŎ الاقتصاد العربŎ السعودي: دراسة تƱبياية باستƝدام التǂامƪ المشترك والعƜǉقة السببية"Ŭ مجلة جامعة الملك سعودŬ مē العلوم الƗدارية (١)Ŭ ص (٥ď-٢Ē)Ŭ الرياƯŬ (١٤١ē هـ/ ١ĕĕē م).

čČ. السويديŬ سيف سعيدŬ "عرƯ الناود ƻŎ دولة ƽƱر: دراسة تحليلية لمحدداƘ مƯاعف عرƯ الناود"Ŭ مجلة العلوم الاجتماعيةŬ المجلد الƜالƚ والعشرونŬ العدد الƗوƪŬ ربيƳ ١ĕĕ٥ م.

čč. برعŎŬ محمد ƝليƪŬ "الناود والبنوك"Ŭ مǂتبة نƎƞƯة الشرǈŬ جامعة الااهراŬ ١ĕĔ٥م.

٢ď. الزهارŬ محمد حامدŬ "الناود والبنوك والتجارا الƝارجية"Ŭ مǂتبة الجƜǉČŬ المنصوراŬ ١ĕĔ٤م.

المراجع الأجنبية:

1. Gowland, David, “Controlling the Money Supply”, 1982, Croom Helm, London.
2. Eltis, W.A. and Sinclair, P.J.N., “The Money Supply and the Exchange Rate”, Clarendon Press. Oxford, 1981.
3. Havrilesky, Thomas M. and Boorman, John T., “Money Supply, Money Demand and Macroeconomic Models”, Second Edition, Harlan Davidson, Inc. Arlington Heights, Illinois.
4. Taib, Abdal–Aziz Mohammed Jamal, “Money Supply Determination in Saudi Arabia”, The University of Arizona, 1977.
5. Arab, Asem Taher, “The Effect of Money Supply in Saudi Arabia”, J. King Saud Univ., vol. 2, Admin. Sci. (2), PP. 107-126 (1410 H / 1990).
6. Malik, Ahmed Abdullah, “ The Money Supply Process in Saudi Arabia”, Indiana University, September 8, 1970.
7. Choi, Woon Gyu, and Oh, Seonghwan, “Endogenous Money Supply and Money Demand, IMF Working Paper, WP / 00 / 188.
8. Friedman Milton, MACmillan 1969, The Optimum Quantity of Money and other Essays.
9. Mishkin, Frederic S., “The Economics of Money Banking, and Financial Markets”, Fourth Edition, Harper Collins.
10. Groedhuys D.W.: “Money Banking”, New York: Mc Graw-Hill Book Company, ch.1. p 42.
11. Cheung Yin- Wong and Fujii Eiji, “A Note on the Power of Money-Output Causality Tests”, Dep. Of Economics, Uni. Of California, Santa Cruz, August 1999.
12. Chew, Cyrene, “The Money and Income Relationship of European Countries by Time Scale Decomposition using Wavelets”, New York Uni., March 7, 2001.
13. Nell, Kevin S., “The Relation Between Money, Income and Prices in South Africa”, ISSN:1466-0814, July 1999.
14. Olivo, Victor and Miller, Stephen M., “The Long-Run Relationship between Money, Nominal GDP, and the Price Level in Venezuela: 1950 to 1996”, Dep. Of Economics, Uni. Of Connecticut, U-1063, Storrs, CT 062698-1063, February 2000.
15. Zacharias Psaradakis, Morten O. Ravn, Martin Sola, “Markov Switching Causality and the Money-Output Relationship”, School of Economics, Mathematics & Statistics, Birkbeck College, 7-15 Gresse Street, London W1T 1LL, UK.

16. Hafer R.W. and Kutan Ali M., "Detrending and the Money-Output Link: International Evidence", (ZEI, Uni. Of Bonn), Working Paper, B 19, 2001, ISSN 1436-6053.

17. Hayo, Bernd, "Money-Output Granger Causality Revisited: An Empirical Analysis of EU Countries", (ZEI, Uni. Of Bonn), Working Paper, B 8, 1998.

18. Sims, C. A., "Money, Income, and Causality", American Economic Review, Vol. 62, (1972), 540-552.

19. Nelson, Charles R., and Plosser, Charles I., "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications", Journal of Monetary Economics 10 (1982), 139-162.

20. Hsiao, Cheng, "Autoregressive Modelling and Money-Income Causality Detection", Journal of Monetary Economics 7 (1981), 85-106.

21. DeJong, David N., Nankervis, John C. and Whiteman, Charles H., "The Power Problems of Unit Root Tests in Time Series with autoregressive errors", Journal of Economics 53(1992), 323-343.

22. Solow, Robert, "A Contribution to the Theory of Economic Growth", Quarterly Journal of Economics, February 65-94.

23. Christiano, Lawrence, and Lars Ljungqvist, "Money Does Granger- Cause Output in the Bivariate Money- Output Relation", Journal of Monetary Economics, (September, 1988), 217-235.

24. Dickey David Dennis W. Jansen, and Daniel L. Thornton, "A Primer on Cointegration with an Application to Money and Income", Federal Reserve Bank of St. Louis, Review, vol. 73, no. 2, (March/ April, 1991), 58-78.

25. Friedman, Benjamin, and Kenneth Kuttner, "Money, Income, Price and Interest Rates", American Economic Review, vol. 81, no. 3, (June, 1992), 472-492.

26. Husain, Fazal and Abbas, Kalbe, "Money, Income, Prices and Causality in Pakistan: A Trivariate Analysis", The Pakistan Development Review, Research Report No. 178 (2000).

27. Alghelaiqah, Ibrahim A. "The Demand for Money in Saudi Arabia: An Alternative Approach", Unpublished Working Paper, Kansas State University, Department of Economics.